

جامعة المسيلة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
فرع الماستر  
قسم العلوم السياسية

# إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية دراسة حالة الجزائر 1999 – 2012

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص ادارة و حكامه محلية

إشراف الأستاذ:  
د عبد الله هوادف

إعداد الطالبة:  
بوعيسي عزة

السنة الجامعية:  
2012-2013

# شكر وتقدير

الحمد والشكر أولاً سبحانه وتعالى واي أأني ووفقي في انجاز هذا البحث  
ثم نيا اتوه لشكر الجزيل الى أستاذي الفاضل أكتور عبد الله هوادف لى  
اشرافه لى انجاز هذا البحث من لال مه اكير من النصح ورشاد فكان  
بذ نعم الموه والمشرف.  
كما اتوه كل ترام والتقدير لجميع اساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مسي  
والى جميع من كان لى عو ولو كلمة شجيع.

# إهداء

الى اعز من أم في الوجود

والي الكريمان حفظهما الله

الى سندي في الحياة

اخوتي الأعزاء حفظهم الله

الى كل الأهل والأقارب

الى جميع الزملات والزملاء

اصدقائي في دفعة الماستر 2012-2013

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة دي

# خطة البحث

المقدمة

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

المبحث الأول: التنمية كشرط لتحقيق الديمقراطية

المطلب الأول: نظرية التحديث وأسبعية التنمية على الديمقراطية

المطلب الثاني: دور التنمية في تحقيق الديمقراطية.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للافتراض

المبحث الثاني: الديمقراطية كشرط لتحقيق التنمية

المطلب الأول: نظرية الانتقال الديمقراطي وشرطية الديمقراطية لتحقيق التنمية

المطلب الثاني: أهمية الديمقراطية في تحقيق التنمية

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للافتراض

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادي والديمقراطية في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: مشاريع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات الديمقراطية في الجزائر

المطلب الثاني: برامج الإصلاح السياسي في الجزائر

## الفصل الثالث: علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية في الجزائر

المبحث الأول: عجز التنمية الاقتصادية عن تحقيق الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: مآزق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: صعوبة تجسيد مفهوم الديمقراطية داخل المجتمع الجزائري

المبحث الثاني: ضرورة تكامل مساري التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

المطلب الأول: تفعيل الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الديمقراطية في الجزائر

المطلب الثاني: تطبيق الإصلاح الديمقراطي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثالث: تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية في الجزائر

الخاتمة

# مقدمة

## مقدمة

تعدّ العلاقة بين مستوى التقدم الاقتصادي واستقرار الحكم من جهة وبين مستوى التقدم السياسي من جهة أخرى، من العلاقات المتشابكة المثيرة للاهتمام كونها علاقة تبادلية، فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه. بينما تؤثر المصاعب الاقتصادية بشكل سلب في درجة قبول الشعوب نظم الحكم السائدة في بلادها. ومن جانب آخر، نلاحظ أن الاستقرار السياسي يعدّ عاملاً رئيساً من العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي، والعكس بالعكس، فعندما تعصف المشكلات السياسية ببلد ما ينعكس ذلك بجلاء واضح على الأداء الاقتصادي للبلد.

لقد شهد عالمنا ومنذ العقود الأخيرة للقرن العشرين تحولات عديدة، اقتصادية وسياسية، في الجانب السياسي تمثلت هذه التحولات في الأخذ بآلية اقتصاد السوق الحر ونبذ اقتصاد التخطيط المركزي. أما سياسياً فقد تمثلت في تحول عديد من الدول من النظم ذات التزعة السلطوية نحو النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية وتوسيع المشاركة السياسية. وهنا نلاحظ علاقة تبادلية أو ترابطية بين التقدم الاقتصادي. بمعنى التحول نحو اقتصاد السوق الحر وبين التقدم السياسي. بمعنى التحول الديمقراطي. ومنشأ هذه العلاقة التبادلية الترابطية حسب اعتقادنا نابع من حاجة ماسة تتمثل في أن الوصول إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي يتميز بقواه الذاتية، فإن النظام السياسي يكون بذلك قد كوّن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً إلى فئات اجتماعية أوسع، وبمجرد الوصول إلى تلك المرحلة تنشأ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع نطاق الاقتصاد القومي وتعقيده، فيصبح من الصعب إدارته مركزياً، ما يدفع باتجاه اللجوء إلى اللامركزية لتحقيق ذلك. فهناك إذاً علاقة تبادلية بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، ولكنها غالباً ما تكون باتجاه التأثير على النظام السياسي. لكن ذلك لا يمنعنا من القول إن الاختلاف بين الدول أمر واقع وسمّة قد تكون سائدة، ولكن على الرغم من هذا الاختلاف الذي قد يكون في درجة النمو الاقتصادي أو في الظروف السياسية فإن عديداً من دول العالم يمكن عدّها أمودجاً فريداً يساعد على تفهم العلاقة التشابكية بين الاقتصاد والسياسة، إذ نجد أن بعضاً من هذه الدول قد تعرض خلال العقود الأخيرة لعديد من التغيرات في النظم السياسية، بحيث إن الدولة ذاتها يمكن أن توضع في تصنيفات مختلفة تماماً من ناحية درجة تنميتها السياسية تبعاً للفترة الزمنية محل الدراسة. ونتيجة للتغير الزمني في عوامل التنمية

## مقدمة

والاستقرار السياسي فإن الفصل بين كل من تأثير السياسة على الاقتصاد وتأثير الاقتصاد على السياسة يكون متاحاً أكثر، إذ إننا عندما نربط مستوى النمو الاقتصادي لدولة ما في فترة زمنية سابقة فإن الاتجاه الرئيس للعلاقة هنا سيكون من التنمية السياسية إلى التنمية الاقتصادية وليس العكس. وعند تأملنا الأدبيات العلمية المهمة بموضوع العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي نجد تيارين فكريين كل منهما ينظر إلى هذه العلاقة من زاوية مختلفة، فعلى سبيل المثال نجد أن تيار التحديث الفكري الغربي لا يرى ضرورة لهذه العلاقة. وإن وُجدت فهي في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية. ووفقاً لهذا التيار فإن عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تتم في ظل نظام سياسي ديمقراطي أو استبدادي تسلطي، لكن عندما يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً واسعاً فإنه بذلك يكون قد كوّن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من توسيع المشاركة السياسية تدريجياً ومدّ نطاقها إلى فئات اجتماعية أوسع. وفي هذه المرحلة تظهر الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية واللامركزية لضمان استمرار عملية التنمية.

أما التيار الفكري الثاني فينطلق أصحابه من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن هذه العلاقة باتجاه تأثر التنمية بالإطار السياسي. فمن الصعب أن تنجز عملية التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركناً أساسياً من أركان النظام الاجتماعي. ويرتكز هذا التيار على خبرة التنمية في إطار النظم السياسية التسلطية في أوروبا الشرقية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أثبتت فشل تجربة التنمية، ولا يرجع ذلك إلى ضعف الأداء الاقتصادي فقط، وإنما إلى الإطار التسلطي للنظام السياسي.

وبالنسبة للجزائر فإنها كدولة تسعى للنهوض بمجتمعها، قد عرفت الكثير من الحراك الاقتصادي والتحول السياسي عبر العديد من المحطات البارزة، لكنها في كل مرة كانت تقوم بتغيير الأولويات الاقتصادية والسياسية إلا أن القاسم المشترك في كل مرحلة كان الاهتمام البارز الذي يتمثل في البحث عن الحلول السياسية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق اعتماد خطط تنموية مختلفة من حيث ترتيب الأولويات والدعائم والقطاعات التي تستند إليها في تطوير الجانب المادي والمعنوي والسياسي للمجتمع من أجل إيجاد انسجام بين مختلف الطبقات والقوى الاجتماعية، إلا أن هذه المشاريع كانت في كل مرة تصطدم بمشاكل وصعوبات تحول دون نجاحها .

### أهمية الدراسة:

إن الحديث عن التنمية والديمقراطية ذو أهمية كبرى حيث اتخذ مقاربات مختلفة منذ فترات ليست بالقصيرة حيث طرح مفهوم الديمقراطية منذ عصر اليونان كفكر، أصبح التعامل معه ضرورة، وكإجراء بالنظر إلى لغة المؤشرات الجديدة التي ادخلها واعتمد عليها تقنيو البنك الدولي وبرامج الأمم المتحدة للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي في ورشاتهم .

ونفس الأمر ينطبق على مفهوم التنمية حيث أنه منذ الخمسينات بدأت أطروحات مختلفة مرتبطة بسياقات مختلفة (التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية)، وفيما بعد تطور المفهوم ليظهر ما يعرف بمفهوم التنمية البشرية، ثم أصبحنا نتحدث عن مفهوم التنمية الإنسانية.

كذلك تنبع أهمية الموضوع من خلال محاولة وضع مفهومي التنمية والديمقراطية الى حوار بعضهما، حيث زاد اهتمام الساسة والمفكرين بقياس مدى العلاقة الجدلية بين النظام الديمقراطي والتنمية الاقتصادية من خلال محاولة إيجاد هيئات دولية تسهر على الموضوع كالهئية الدولية حول الديمقراطية والتنمية التي أنشأتها منظمة اليونسكو.

ومنه يتبين أن هذين المفهومين يعتبران كقيمتين يراهن عليهما الكثير من الباحثين، وفي على حالة الجزائر نجد له نفس الأهمية حيث تحتاج الدولة الجزائرية إلى المزيد من التنمية والديمقراطية لتحافظ على بقائها وتعزيز مكانتها.

### مبررات اختيار الموضوع :

ينطلق أي بحث علمي من تساؤل من ذات الدارس تجعله يحرك ذهنه للبحث فيه ويجفزه في ذلك الأهمية العلمية من وراء دراسته وما ستحققه هذه الدراسة من نتائج ستمكن الآخرين من الاستفادة منها، وعليه فإنه من أهم المبررات التي دفعتني لاختيار الموضوع هي طبيعة الاشكالات التي تطرحها الدراسة، والخاصة بتحديد طبيعة العلاقة التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال أولوية احدهما على الآخر، حيث من الصعب تبني أي من الخيارين يمكن البدا لتحقيق نوع من الاستقرار بالنسبة إلى الدول، وبالتالي فإن الوصول إلى خيار يحتاج الى الكثير من التفكير التحليل، كذلك إن موضوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية بالإسقاط على حالة الجزائر له أهميته الموضوعية والتي تسمح بتبيان تاريخ هذه العلاقة على مستوى الادبيات الغربية وصولا الى ما تطرحه من إشكالات على مستوى المنطقة العربية.

### إشكالية البحث وتساؤلاته:

تعتبر مسألة العلاقة بين التنمية والديمقراطية أحد المحاور الأساسية ضمن أجندة حقل السياسة المقارنة والدراسات التنموية، حيث تم طرح العديد من الإشكالات التي ترتبط بمسألة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تمحورت أساسا حول مدى قدرة التنمية الاقتصادية على تحقيق الديمقراطية وتأمينها، ظهرت في شكل طابع جدلي يتعلق بمسألة الأولوية، هل التنمية هي التي تقود الى الديمقراطية أم أن الديمقراطية هي التي تقود إلى التنمية؟

وبالتطبيق على حالة الجزائر نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجهود التنموي في تعزيز الحكم الديمقراطي في الجزائر؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية؟.

- ما هو واقع كل من التنمية والديمقراطية في الجزائر؟.

- كيف يمكن تجاوز أزمتي التنمية والديمقراطية في الجزائر؟.

### حدود المشكلة :

يتحدد الإطار الزمني للإشكالات السابقة فترات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين حيث أثرت قضايا التنمية والديمقراطية، وفي دراسة إشكالية التنمية والديمقراطية في الجزائر فإننا قمنا بالتركيز على الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2012 على اعتبار أن هذه الفترة عرفت نشاطا تنمويا بارزا كان من المفترض أن تكون له أثاره على المستوى السياسي.

أما نطاق الدراسة المكانية فإنها تعالج واقع علاقة التنمية بالديمقراطية نظريا وتطبيقا في بعض مناطق العالم من دول متقدمة ونامية وبالتركيز حالة الجزائر.

### الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المتعلقة بها تقترح الفرضيات الآتية:

كفرضية رئيسية يمكن القول:

- جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية قضية لم تحسم بعد على المستوى الأكاديمي لتداخل كلا المفهومين مع بعضهما البعض و مسألة تبني التنمية كآلية لتحقيق الديمقراطية في الجزائر شرط غير كافي

## مقدمة

نظرا لوجود قصور على مستوى المشروع التنموي المتبني، عبر عنه العجز المسجل في درجة ومستوى الممارسة الديمقراطية.

أما الفرضيات الفرعية المقترحة فقد جاءت صياغتها على الشكل التالي:

- تتخذ العلاقة بين التنمية والديمقراطية طابعا جدليا يسير في اتجاهين أولهما يدعي بأسبقية التنمية على الديمقراطية والثاني يعتبر الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية.
- التنمية في الجزائر مشروع حاد ذو طابع إصلاحي يسعى لحماية وتحقيق مشروع ديمقراطي مشوه.
- يمكن تجاوز مشاكل ومعوقات التنمية والديمقراطية في الجزائر من خلال خلق نوع من التفاعل بين كلا المتغيرين.

### أدبيات الدراسة

لقد احتل موضوع دراسة العلاقة بين التنمية والديمقراطية اهتمام العديد من الكتاب والمفكرين التحديث والتنمية السياسية من خلال نشر العديد من الكتب والمقالات والدراسات التي تهتم بجوانب متعددة تخص الموضوع، فبخصوص تدعيم رؤية أهمية الديمقراطية لتحقيق التنمية نجد: كتاب مزايا الديمقراطية:<sup>1</sup> لمؤلفيه مورتون هالبرين وجوسيف سيجل ومايكل ونسترون، تناول هذا الكتاب تحليل علاقة التنمية بالديمقراطية، من خلال إبراز المحاسن والمزايا التي تتمتع بها الديمقراطية عن طريق اجراء عدد من المقارنات بين نظم حكم استبدادية وأخرى ديمقراطية، وكان من أهم النتائج التي توصلوا إليها، أن التنمية لا تقود بالضرورة الى تحقيق التنمية، وأنه لا بد من الجمع بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في حلقة فعالة.

وفيما يتعلق بتحليل واقع الديمقراطية في الجزائر نجد:

- كتاب: مستقبل الديمقراطية في الجزائر:<sup>2</sup> لأصحابه إسماعيل قيرة وعلي غربي وفوضيل دليلو وفيلاي صالح يستعرض هذا الكتاب التجربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة في الجزائر وذلك في العديد من الحقبات الزمنية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

<sup>1</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام؟. ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة. مهنسة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. 2009.

<sup>2</sup> - إسماعيل محمود محمد وعز الدين هلال شوقي. اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة. (د ط). 1999.

أن نظام الحكم الديمقراطي هو المدخل المتاح للخروج من مأزق الصراعات، وأن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس هو القيام بثورة على منظومة القيم الاخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع، ولكن المقصود هو تطبيق المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة الممارسة السياسية كاحترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي على السلطة.

وفي مجال التنظير للموضوع يعتبر مقال مارتن ليبست<sup>1</sup> حول الشروط الاجتماعية لقيام الديمقراطية من أبرز المحاولات التي تناولت موضوع علاقة التنمية بالديمقراطية، حيث قام مارتن ليبست في دراسته هذه بإجراء مقارنة تجريبية في كل من البلدان المتقدمة في أربا الغربية والبلدان النامية في أمريكا اللاتينية حول بقاء وسقوط أنظمتها السياسية، خلص من خلالها أن هناك نوعا من الايجابية بين دخل الفرد والديمقراطية. بمعنى أنه كلما كان دخل الفرد مرتفعا كلما كان هناك احتمال بأن هذا البلد سيكون اكثر ديمقراطية وبالتالي فان التنمية الاقتصادية تقود بالضرورة الى تحقيق الديمقراطية.

- مقال: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية: نحو مقارنة غير معيارية لصحبه رضوان بروسي<sup>2</sup> والذي استعرض فيه كل من رؤى مدرستي الحديث والانتقال الديمقراطي ورؤيتهما لمفهومي التنمية والديمقراطية وكذا الانتقادات الموجهة لكل رؤية، محاولا الوصول في النهاية الى رؤية مخالفة لطبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية في الدول النامية، من خلال طرح مقارنة تتلاءم مع خصوصية وطبيعة هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالرسائل الجامعية نجد:

- أطروحة دكتوراه: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية دراسة حالة الجزائر لصاحبها بوزيد سايح<sup>3</sup>، تعرضت الدراسة الى واقع التنمية في الدول النامية من خلال قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها مع تبيان نوع العلاقة التي تربطها بالحكم الراشد، ليصل في الأخير

<sup>1</sup> - Seymour martin lipset” .som social requisites of democracy :economic development and political legitimacy” paper presented at :American political science revive. in : [http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours\\_lipset\\_1959.pdf](http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours_lipset_1959.pdf)

<sup>2</sup> - رضوان بروسي. "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقارنة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي. ع 409، مارس 2013.

<sup>3</sup> - بوزيد سايح. دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر-. (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2013.

الى نتيجة وهي: انه يمكن تحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية والجزائر من خلال تعزيز دور ومكانة الحكم الراشد فيها.

- رسالة ماجستير: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية لصاحبها ياسمينه زرنوح تناولت فيها واقع واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر والاتجاهات والبرامج الاصلاحية، من خلال العرض والتحليل، لتصل في نهاية الدراسة الى ان الاقتصاد الوطني يعرف مجموعة من التطورات سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي وان هذه التطورات من شأنها ان تعزز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية.

### الإطار النظري والمنهجي:

يندرج هذا الموضوع في دائرة اهتمام حقلين دراسيين في العلوم السياسية وهما:

**1- مدخل الاقتصاد السياسي:** يبحث هذا المدخل في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل وبلورة السلوك السياسي والابنية والمؤسسات السياسية، كما أن نظريات الاقتصاد السياسي بمختلف توجهاتها تقدم تصورات عديدة في دراسة إشكالية التنمية خصوصا ما يتعلق بدور الدولة ودور العامل الاقتصادي في تعزيز الجوانب السياسية المساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة في البلدان المتقدمة والنامية والعربية منها.

**2- مدخل دراسات الديمقراطية:** تعنى دراسات الديمقراطية بأدبيات الانتقال الديمقراطي أو عدم الانتقال الديمقراطي الذي يبحث أسباب الانتقال الديمقراطي وكيفياته حدوثه أي دراسة أنماط الانتقال، إضافة إلى دراسة مسارات الديمقراطية، وهذا ما يرتبط بأدبيات الترسخ الديمقراطي أو علم الترسخ الذي يبحث في اتجاهات الانتقال من خلال اعادة النظر فيها إذا كان مسار الانتقال يتجه نحو الترسخ الديمقراطي أو إلى مسارات اخرى فضلا عن دراسة العوامل المؤدية إلى ترسخ الديمقراطية وهو ما تم تناوله في دراسة الدول التي اعتبرت الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية .

وفي توضيحنا لأهداف ورؤى الموضوع استعنا بالمنهج المقارن، على اعتبار انه من السمات الاساسية للمنهج المقارن قدرته على تحديد الايجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة، مما يسمح بسد الثغرات واثراء الجوانب الايجابية، ويتضح استخدامه في دراستنا هذه من خلال إجراء

## مقدمة

مقارنات بين مستويات التنمية والديمقراطية لدى عدد من البلدان المتقدمة والنامية ومحاولة اكتشاف الفروق وأوجه الاختلال، وإيجاد الحلول المناسبة.

كما تطلبت الدراسة استخدام منهج دراسة حالة وذلك بغية اسقاط الجانب النظري الخاص بطبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية على أرض الواقع عن طريق تتبع واقع كل من الديمقراطية والتنمية في الجزائر، وتحديد طبيعة العلاقة التي تربطهما.

### الإطار المفاهيمي :

في هذا الجانب سنتناول بعض المصطلحات الواجب التطرق إليها وهي من أكثر المفاهيم ارتباطا بالدراسة وهي مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم الديمقراطية .

**التنمية الاقتصادية:** يعرف العديد من الكتاب التنمية بأنها: " عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبادلات والتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الانتاج الاقتصادي مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في اطار من الامن بشكل مطرد أو متصل."

أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر ممكن من العدالة الاجتماعية.<sup>1</sup>

**الديمقراطية:** تتعدد تعاريف الديمقراطية إلى الحد الذي يصعب معه الحديث عن تعريف محدد ومن بين التعاريف الأكثر شمولية وقبولاً بين علماء وممارسي السياسة بشكل عام، وبين دارسي الديمقراطية بشكل خاص نجد تعريف روبرت دول Rebert Dalle حيث يعرف الديمقراطية بأنها: "نظام للحكم يحتوي على ثمان مؤسسات وهي:

1- حرية المواطنين في تشكيل مختلف التنظيمات بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وجماعات الضغط والانتماء الى عضويتها.

2- حرية التعبير.

<sup>1</sup> - ثناء فواد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.

- 3- حق التصويت.
- 4- حق الترشح للمناصب العامة.
- 5- حق القادة السياسيين في التنافس على رضا الناخبين وتأييدهم.
- 6- حق المواطنين في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة.
- 7- انتخابات حرة وعادلة.
- 8- عكس السياسات العامة لرغبات وتفضيلات المواطنين كما عبروا عنها عن طريق التصويت أو باستخدام الوسائل الأخرى.

وهذه القائمة من المؤسسات التي يعتبرها دول ركيزة النظام الديمقراطي تبدو شاملة ومبسطة بشكل كاف الى الحد الذي يمكن معه عمل قوائم فرعية بمكونات كل مؤسسة من المؤسسات الثمان السابقة.<sup>1</sup>

**خطة البحث:**

وقد جاء تقسيمنا لهذه الدراسة إلى ثلاث فصول بخصوص الفصل الأول الذي جاء معنونا بجدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية والذي يعد بمثابة الإطار النظري للدراسة، تم تخصيص مباحثه ومطالبه إلى معالجة طرحين لكل من مدرسة التحديث والانتقال الديمقراطي ورؤيتهما لطبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية والانتقادات الموجهة لكل طرح .

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان واقع التنمية الاقتصادية و الديمقراطية في الجزائر تم التطرق فيه إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم التنمية الاقتصادية و الديمقراطية ومحاولة كشف واقعهما في الجزائر.

أما الفصل الثالث يحمل عنوان العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية في الجزائر والذي يرتبط مضمونه بتقييم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر وكشف عيوبه ومغالطاته والبحث أكثر في أسباب فشل المشروع الديمقراطي ومن ثم محاولة إيجاد رؤية توليفية تعمل على الخروج بالجزائر من مأزق التنمية الاقتصادية و الديمقراطية من خلال خلق نوع من التكامل بين مشروع التنمية الاقتصادية و الديمقراطية بالاعتماد على آليات الإصلاح الاقتصادي و الديمقراطي وتكريس مبادئ الحكم الرشيد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الديمقراطية.

<sup>1</sup>-Luis coté« l'état démocratique».Canada. bibliothèque nationales du Québec. 2008 .p22

# الفصل الأول

جدلية العلاقة بين التنمية

والديمقراطية

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

تعد مسألة العلاقة بين التنمية والديمقراطية من بين أكثر المواضيع التي شغلت باحثي ومفكري حقل السياسة المقارنة والدراسات التنموية، حيث دار حول هذه العلاقة نقاش طويل ومثير للجدل لفترة زمنية طويلة تعود جذورها لتاريخ العلاقة الوثيقة التي جمعت الاقتصاد بالسياسة، حيث أن الاقتصاد هو مرآة عاكسة للنظام السياسي فهو يعكس توجهاته وأمطه في قوانين السوق والملكية وغيرها، وعليه فإن النظام السياسي هو الذي يحدد مدى التطور في القطاعات الأساسية.

ومنه تظهر العلاقة القوية بين كلا المفهومين، حيث أن الاقتصاد القوي يوجد استقرارا سياسيا واجتماعا، في حين أن الاقتصاد الضعيف قد يولد مشكلات كثيرة، كما أن السياسة الرشيدة والحكيمة تطلق اقتصادا قويا ومناخا مناسباً لنمو اقتصادي ينعم بخيراته المجتمع.

وقد تمحور هذا الجدل والإشكال من خلال طرح سؤال التنمية وسؤال الديمقراطية حول أسبقية أحدهما على الآخر وألويته، بمعنى أين تكمن الأولوية أفي تحقيق الديمقراطية أم في تحقيق التنمية، وهذا ما حاولت أن تجيب عليه كل من نظريات التحديث والانتقال الديمقراطي، من خلال تقديم مجموعة من الحجج والمبررات ترتبط بقضايا ومفاهيم جديدة تبرز نوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية، كمفاهيم الأمن، والحكم الرشيد، والحرية، وغيرها، وهي رؤى ومفاهيم مستسقة من واقع وعمق التجربة الغربية للدول المتقدمة في مجال التنمية والديمقراطية، تحاول أن تجد لها تفسيراً وتطبيقاً على مستوى الدول النامية، التي بدورها تطرح قضايا وإشكالات مرتبطة بالتنمية والديمقراطية.

### المبحث الأول: التنمية كشرط لتحقيق الديمقراطية

ينطلق المنظور من فرضية مفادها أن "التنمية متغير مستقل، أما الديمقراطية فهي متغير تابع"، وهذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية، أهمها النمو الاقتصادي إلى جانب التعليم، والصحة، والثقافة المدنية، وهذا ما تبنته نظريات التحديث في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: نظرية التحديث وأسبقية التنمية على الديمقراطية

#### الفرع الأول: مضمون نظرية التحديث

الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات "تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة" هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصوير خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة.<sup>2</sup>

وقد انبثقت نظرية التحديث بشكل أساسي من نظرية التطور التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية وتحدد خصائص كل من الحالتين وتؤكد على أن التحديث يتم في اتجاه واحد ويسير من غير الصناعي إلى الصناعي.<sup>3</sup>

حيث اهتمت نظرية التطور التي ظهرت في الدول الغربية بدراسة المجتمع وعوامل تغييره وتطوره، وهي تمثل أيضا المرجع الرئيسي لنظريات التنمية السياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، حيث ترى هذه النظرية أن التطور والنمو الاجتماعي يسيران في خط صاعد واحد يمر بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها كل مجتمع،<sup>4</sup> وقد ساد في كتابات التنمية السياسية استخدام المدخل الثنائي الذي تأسس بناء على أعمال منظري نظرية التطور في القرن التاسع عشر حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبطة بالتقليدية، الحداثة، واعتمد علم السياسة على هذه الأنماط المثالية كما يقول

<sup>1</sup> - رضوان بروسي. "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية". مجلة المستقبل العربي. ع 409. 2013. ص 16.

<sup>2</sup> - صالح بلحاج "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات". جامعة الجزائر ديسمبر 2008 في

[http://www.univ\\_chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/com dic.pdf](http://www.univ_chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/com%20dic.pdf).

<sup>3</sup> - غانم السيد عبد المطلب. دراسة في التنمية السياسية. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق. (د ط). 1981. ص 16.

<sup>4</sup> - نصر محمد عارف. نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. مصر، دار القارئ العربي. 1982. ص 180.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

"جبرائيل ألمان عالم السياسة الأمريكي": أن نظريتنا تؤسس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط بعد الاستفادة من أعمال "ماكس فيبر". و"فرديناند توليز"... وغيرهم من علماء الاجتماع المحدثين... في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة.

ويعد مفهوم التحديث المفهوم الرئيسي إلى جانب مفهوم التنمية في نظريات التنمية السياسية، فهو بمثابة المحور الذي يؤطر عملية التنمية أو يحدد الأبعاد الأساسية لها، ويمكن تعريف التحديث بأنه النمو في المقدرات المعرفية المطبقة في جميع فروع الإنتاج، ما يؤدي إلى تحديث الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تعد إطارا يسهل تطبيق العلم في عملية الإنتاج.<sup>1</sup>

ولقد ارتبط مفهوم التحديث أولا بالتنمية الاقتصادية نظرا لأهمية الجانب الاقتصادي في إحداث التغيير الاجتماعي، وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التي تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التكيف، مع التغيير من أجل إرساء ووضع سياسة عامة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسي عموما.<sup>2</sup>

وعليه فإن الحداثة ليست شيئا واحدا متجانسا وإنما هي تيارات مختلفة ومراحل متباينة، مثلت دائما البحث عن الجديد أو عن بديل أو بدائل للواقع القائم، سعيا إلى تصحيحه وتجاوزه،<sup>3</sup> كما يشير للتحديث من الناحية التاريخية إلى أنه عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ثم انتشرت في دول أوروبية أخرى وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ريتشارد هيجوت. نظرية التنمية السياسية. ترجمة: عبد الحميد محمد. عبد الرحمن حمدي. الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية. ط1. 2001. ص 45.

<sup>2</sup> - حسن بنكادي. التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها. (مذكرة ماجستير). جامعة باتنة. 2007. ص 238.

<sup>3</sup> - نصر محمد عارف. استومولوجيا السياسة المقارنة النموذج الغربي - النظرية - المنهج. لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2002. ص 291.

<sup>4</sup> - بومدين طاشمعة. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. ط3. 2011. ص 30.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

### الفرع الثاني: رؤية مدرسة التحديث للتنمية والديمقراطية

تنطلق نظرية التحديث والتنمية السياسية في مقارنة مسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من فرضية مفادها أن الديمقراطية، كهدف نهائي وحتمي للتنمية السياسية لا يمكن أن يظهر إلا بتوفر عدد من الشروط الأولية أهمها: تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، تحول البنية الطبقية، ظهور طبقة برجوازية، التوسع العمراني، ووجود قيم ثقافية ودينية تدفع باتجاه الديمقراطية<sup>1</sup>، وهنا تبرز دراسة سيمور مارتن ليبست (Seymour martin lipset) التي نشرت عام 1959 بعنوان "بعض الشروط الاجتماعية للديمقراطية" (some requisite of democracy)<sup>2</sup>.

هذا المقال هو النص الكلاسيكي المؤسس لنظرية التحديث فهو يعبر عن الاعتقاد السائد بأن التصنيع والتنمية الاقتصادية يؤديان مباشرة إلى التغير الاجتماعي والسياسي، حيث يقول ليبست بأن التنمية الاقتصادية تنطلق من سلسلة من التغيرات الاجتماعية العميقة التي تميل معاً لإنتاج الديمقراطية فقد أشار على سبيل المثال إلى أن المجتمعات الأكثر ثراء تميل إلى أن تكون لديها أعلى مستويات من التعليم والتحضر وأن تكون متطورة من حيث وسائل الاتصال وأن تكون هناك مساواة اجتماعية<sup>3</sup> فهو يؤكد هنا على نقطة واحدة أن الثروة الاقتصادية هي شرط أولي للديمقراطية، وفقاً لهذه القراءة فإن ظهور الديمقراطية المحلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعني ببساطة التقدم الخطي نحو التحديث الذي يتوج في نهاية المطاف بتحقيق الديمقراطية، وبعبارة أخرى فإن اكتساب أي نظام للديمقراطية على مستوى معين سيكون بالمرور على عتبة التنمية الاقتصادية والافتتاح الاجتماعي ومنه تصبح الديمقراطية مسألة حتمية<sup>4</sup>، كما يقول ليبست أن التنمية الاقتصادية تضمن الديمقراطية أو على وجه التحديد أكثر التنمية أولاً والديمقراطية في وقت لاحق، وقد توصل إلى هذه النتيجة باعتماده في مؤلفه على أربعة

<sup>1</sup> - رضوان بروسى . مرجع سابق. ص 17 .

<sup>2</sup> - Alina recha menoeal. "analyzing the relationship between democracy and development ;basic concepts and key linkage"

paper presented at ;background not prepared for the wiltton park conference on democracy and devolepment.23/25 october 2007.p3 in:

<http://www.obid.org.uk/resources/docs/1981.pdf>.

<sup>3</sup> - Alence.r"exploring the relationship between democracy and development. paper presented at: the team building week governance and institutional development) division (gidd) commonwealth secretariat. p14 sebtember2011p4 in:

<http://www.obid.org.uk/ovents/docs/4826.pdf>.

<sup>4</sup> - Alina Recha.ibid.P5.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

مؤشرات، مؤشر الثروة، ومؤشر التصنيع، ومؤشر التعليم، ومؤشر التحضر،<sup>1</sup> بحجة أن استقرار الديمقراطية يعتمد على بعض الشروط الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل ارتفاع الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومحو الأمية على نطاق واسع وارتفاع المستوى التعليمي ومستوى عالي من التخصص وقد توصل لبيست لهذه النتيجة عن طريق إجراء مقارنة تجريبية في البلدان الأوروبية والبلدان النامية في أمريكا اللاتينية،<sup>2</sup> معتمدا على بيانات كمية وإحصائية تشير إلى بقاء أو سقوط الأنظمة السياسية في 135 دولة بين 1950 و1990<sup>3</sup>، توصل من خلالها إلى أفضل النتائج الراسخة في هذا المجال وهي التي تؤكد على ايجابية العلاقة بين دخل الفرد و الديمقراطية فكلما كان دخل الفرد مرتفعا كلما كان هناك احتمال بان هذا البلد سيكون أكثر ديمقراطية وأن انخفاض مستويات الدخل سيغذي ارتفاع احتمال أن يكون هذا البلد دكتاتوريا.<sup>4</sup>

وقد صنف لبيست الدول الانجلوسكسونية والأوروبية والأمريكية طبقا لمدى اقترابها وابتعادها عن مفهوم الديمقراطية والممارسة السياسية إلى ديمقراطيات مستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة، ديمقراطيات مستقرة وديكتاتوريات غير مستقرة، وانتهى لبيست إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي والتنموي هي أيضا الدول الديمقراطية المستقرة، بينما الدول الأخرى المتخلفة اقتصاديا تسود فيها النظم الديكتاتورية.<sup>5</sup>

وهكذا فإن عدم اقتراب الدول النامية من الديمقراطية ما هو إلا نتيجة لتخلفها الاقتصادي، وأكد لبيست أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عاملا لازما

<sup>1</sup>- Mihai mutaxu.and Florea vlad “how to manage the relationship between democracy and economic development in nigeria”. paper presented at ;faculty of economics and business administration west university of timisoara,Romania 4 mai 2011.p2 in <http://www.academie-journals.org/ajbm/pdf>.

<sup>2</sup>- CHih liang. Evans chen”development first. Democracy later /or.democaracy first. Development later ;the controversy over development and de?ocracy “. paper presented at ;university of california.p16. in: <http://www.democracy.uci.edu/files/democracy/docs/conferences/grad/chen.p5>

<sup>3</sup>- Alina.recha. ibid .p6

<sup>4</sup>- Ryan Kennedy ”the contradiction of modernization ;conditional model of endogenous democratization” paper presented at ;university of houston.p2 in [http://www.plixi,u.edu/faculy\)rkennedy/publication,htn](http://www.plixi,u.edu/faculy)rkennedy/publication,htn)

<sup>5</sup>- Seymour martin lipset” .som social requisites of democracy :economic development and political legitimacy” paper presented at :American political science revive.p31 in [http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours\\_lipset\\_1959.pdf](http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours_lipset_1959.pdf).

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية، ولتحقيق المشاركة الديمقراطية، وأنه كلما زاد تطور الوضع الاقتصادي للفرد زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للممارسة السياسية النشطة.<sup>1</sup>

ومن بين الكتاب والمفكرين البارزين الذين ساهموا في بروز وتدعيم أفكار ليست نجد آدم سميث، حيث في كتابه ثروة الأمم كان أول من عبر على هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، بالنسبة لآدم سميث فان الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فنجد الحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية، والمنافسة والكفاءة وإمكانية النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

وقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة كولمان (Colman) التي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلا أنها لم تثبت وجود علاقة سببية كذلك فان كرايت (Cutright) وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من أربع مؤشرات للتنمية وهي تطور وسائل الاتصال الحضرية والتعليم والتصنيع.<sup>3</sup>

وقامت دراسات أخرى لمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليست الأولية فقد توصل بولين وجاكمان (bellen and jakmon) إلى نفس النتيجة وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تتغير عادة ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة ولقد تم التأكيد على ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من ليست وسونج وتوريز (lipset.seong and Torres) بإعادة تحليل دراسات بولين وجاكمان.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Seymour martin lipset .political man. London. farrold and sons limited .1964.p15.

<sup>2</sup> - محمد زاهي بشير المغربي "الديمقراطية والإصلاح السياسي ...مراجعة عامة للأدبيات".2007.ص 2. في:

<http://www.lor.arabblogs.com/archive/html>.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص 3.

<sup>4</sup> - Bollen k and Jakman . " political democracy and the size destruction of in com. American sociological reviere

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

### المطلب الثاني: دور التنمية في تحقيق الديمقراطية.

إن الدراسات الحديثة أكدت على دور التنمية وأنها الطريق الحقيقي لتحقيق الديمقراطية، إلا أن هدف التنمية ليس مجرد إشباع الحاجات المادية فحسب، إنما رفع كرامة الإنسان وتعزيز حريته وتوفير الحماية له، وكلها معاني تصب في اتجاه الديمقراطية، فالتنمية يمكن النظر إليها، كونها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، إذ تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة وتهدف التنمية كذلك إلى دعم الأمن الاقتصادي الذي يرتبط بالحقوق والحريات الديمقراطية، بحيث يلاحظ وجود تلازم ما بين التنمية والتطور الديمقراطي<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: جعل التنمية آمنة لأجل الديمقراطية

في تقرير خاص بالتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذكر فيه مايلي: " أن الهدف الأساسي من التنمية هو خلق بيئة مواتية ليتمتع الناس بحياة صحية طويلة وخلاقة أوهي تعزيز للفرص المتاحة أمام الناس... أما الأمن بمعناه الواسع فهو يشمل أكثر بكثير من مجرد غياب الصراع العنيف، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات المتاحة للتحرر من الفاقة، التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن تترث بيئة طبيعية صحية"<sup>2</sup>.

كما هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته،<sup>3</sup> وعليه فإنه لا يمكن للأفراد أو المجموعات تطبيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم النظر إلى الأمن انه عملية تحرر، ومن السمات التي يتميز بها مفهوم الأمن سمة التغير فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان ووفقا

<sup>1</sup> - محمد حسن دخيل . إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة . بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية . ط1 . 2009 . ص45.

<sup>2</sup> - Frances Stewart "development and security .paper presented at :centre for reach on inequality .human security and ethnicity .cries .university of oxford .pp4/5. In: <http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/pdf>

<sup>3</sup> - محسن بن العجمي بن عيسى . الأمن والتنمية . الرياض، مكتبة فهد الوطنية . ط1 . 2011 . ص 17.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

لمتغيرات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية<sup>1</sup> والإقليمية والدولية فالأمن حالة حركية "ديناميكية" مركبة لا تقف بالجمود فقد كان الأمن ولا يزال في صدارة اهتمامات المجتمعات باعتباره العامل الجوهرى الذي يحفظ الوجود الإنسانى ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور والأزمنة. بما يتفق والفطرة التي جبل عليها وهي غريزة البقاء،<sup>2</sup> بالاعتماد على عنصر التنمية حيث من دون التنمية لا يوجد أمن وكلما زادت التنمية زاد الأمن فعندما تتمكن دولة ما من أن تنظم مواردها لإمداد الشعب باحتياجاته ورغباته وان تتعلم اللجوء إلى الحلول الوسطى السلمية، فانه تخف بذلك التوترات الداخلية<sup>3</sup>.

إن الأمن والتنمية عنصران متلازمان أي خلل في احدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور ينعكس إيجابا عليهما ومنه نقول لا تنمية بلا امن و لا امن بلا تنمية ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليها الدول وتسخر له كل الإمكانيات المادية و البشرية، وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها، فضعف التنمية وانخفاضها أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم<sup>4</sup>.

كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبى حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد أن ينهض بالمستوى المعيشي حتى يصل إلى مرافق النبات في حركة منتظمة داخل اطر متناسقة<sup>5</sup>. وهنا يدخل البعد التنموي كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار انه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من امن أو استقرار دون توفر درجات صغيرة من التنمية فالعلاقة بينهما تتناسب بشكل

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله الحربي. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع19 . 2008 . ص10 .

<sup>2</sup> - محسن بن عجمي بن عيسى. مرجع سابق . ص13 .

<sup>3</sup> - محمد حسن دخيل. مرجع سابق . ص47 .

<sup>4</sup> - عبد العزيز بن عبد الله الخضر. "الأمن والتنمية. نظرة نحو المستقبل، المجلة الاقتصادية . ع5656. أبريل 2009. ص1 .

<sup>5</sup> - طه بامكار " الأبعاد الأمنية للتنمية "صحيفة الراكية جوان 2013 في:

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

طردى، وهي تعتبر علاقة تكاملية وظيفية، لأن تحقيق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا،<sup>1</sup> فاليوم أصبح الأمن يعني أكثر فأكثر ضمان استقرار الدولة، الذي يركز على الجانب الاقتصادي وكذا المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة،<sup>2</sup> ويعتبر روبرت مكنمارا (Robert macnamara) احد رواد هذا الطرح ففي محاولة منه لاخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنمية مختلفة على البعدين الاقتصادي و السياسي داخليا ، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا<sup>3</sup> حيث نجده يقول: "أن الأمن معناه التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وان كان يتضمن المعدات العسكرية، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وان كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمل ثم يشترط مكنمارا في توضيح مفهوم الأمن " أنه إذا كان الأمن يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام ولاستقرار وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فان النظام والاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا"،<sup>4</sup> وهكذا تتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن فالأمن السياسي هو نتاج الأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثلا عن التنمية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك السيادة الوطنية، كما يضيف ضمن هذه السياقات كتابات كارولين توماس ( Caroline thomas) التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف أن الأمن الداخلي للدولة وحده يكمن في معاني تامين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني.

فالأمن يرتبط كذلك بالتهديدات الداخلية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الداخلي اللازم

كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإرساء لتأسيس حياة ديمقراطية سليمة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - خالد معمري جندلي. التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب البارد دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. (مذكرة ماجستير). جامعة باتنة. 2008. ص 26 .

<sup>2</sup> - فريدة حموم. الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية . ( مذكرة ماجستير) . جامعة الجزائر. 2004. ص 9 .

<sup>3</sup> - خالد معمري جندلي . مرجع سابق . ص 125 .

<sup>4</sup> - روبرت مكنمارا. جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شهين. القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر. 1970. ص 125 .

<sup>5</sup> - فريدة حموم . مرجع سابق. ص 14-15.

### الفرع الثاني: التنمية كعامل مساعد لقيام نظم ديمقراطية

إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة وهذا التعليم الشامل والمتطور يساهم في تعميق الوعي لدى المواطنين وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والاعتدال والعقلانية، وهي قيم لا غنى عنها لأي ممارسة ديمقراطية، كما أن تحقيق التنمية وما توفره من دخول مادية مرتفعة تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، والحضور القوي للطبقة الوسطى يضمن بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي ويبعد الحياة السياسية عن التطرف والعنف،<sup>1</sup> فعند تحسن المستوى المعيشي لمجتمع ما يرتفع مستوى التعلم وتفتح آفاق واسعة لازدهار الديمقراطية، فيقارن الناخب مثلا بين البرامج الانتخابية واختيار الأكفاء لتولي المراكز التمثيلية، ولعل الشواهد التاريخية تؤيد هذه الفكرة، حيث تطرح هذه التساؤلات: أليس التخلف الاقتصادي وعدم تحقيق التنمية لبعض البلدان هو ما يدفعها إلى الديكتاتورية؟ ألم يكن سقوط جمهورية "فيمار" الديمقراطية في ألمانيا وصعود نجم "هتلر" مجرد نتيجة للفساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي؟ ألم يكن مولد الطبقة الوسطى التي أفرزها التقدم الاقتصادي في غرب أوروبا هو القوة الدافعة للديمقراطية النيابية ولضمان حقوق وحرريات المواطنين هناك؟<sup>2</sup>

في ذات الإطار تقدم التجارب التنموية لدول المنطقة الآسيوية بعامة وجنوب آسيا بصفة خاصة نموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية، من حيث أن هذه الدول أثبتت تفوقا كبيرا عن شعوب آسيا وأيضا شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية في مسارها نحو التنمية ما جعلها من الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها بمصاف القوى المتقدمة في عالم اليوم،<sup>3</sup> فعلى سبيل المثال ان التطور في الصين خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية جعلها بمثابة إعلان عصري يعبر عن تنمية اقتصادية راشدة تحققت في ظل نظام حكم مطلق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ديدي ولد السالك. "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى التنمية عربية مستدامة"، مجلة المستقبل العربي، ع3. أكتوبر 2008 . ص26.

<sup>2</sup> - محمد حسن دخيل. مرجع سابق. ص46 .

<sup>3</sup> - محمد كريم كاظم "الخصوصية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية"، مجلة شؤون الأوسط، ع141. 2012. ص159 .

<sup>4</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص2 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

فلقد كانت النظرة السائدة في الجزء الأعم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ترى أن النظم الاستبدادية اقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية وهو الطرح الذي اشتهر باسم فرضية لي (lee) نسبة إلى رئيس سنغافورة السابق لي كوان الذي قال أن النظم الديمقراطية هي الأفضل لتحقيق التنمية بدل من نظام ديمقراطي واحد.<sup>1</sup> فبدأ بإصلاحات السوق عام 1978 التي أعطت المزارعين دوافع لزيادة الإنتاج الزراعي، شهدت الصين توسعا لم يتوقف تقريبا في اقتصادها حيث ارتفع دخل الفرد، إلى أكثر من ستة أمثال خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ... ومنه أصبحت الصين في المرتبة الثانية من أضخم إحدى عشر اقتصادا في العالم بإنتاج محلي إجمالي بلغ 5878.6 سنة 2010.<sup>2</sup>

فمن وجهة النظر هذه فإن تحول الثقافة الصينية التقليدية إلى ثقافة حديثة وتطورها وتحول الصينيين التقليديين إلى معاصرين وتطورهم يعد متزلة عملية للتقدم التاريخي،<sup>3</sup> اعتمدت الصين فيها مثل بلدان شرق آسيا، إستراتيجية للتنمية يقودها التصدير حققت لها نجومية اقتصادية، كما اختارت الصين سياسة الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي حيث نمت الاستثمارات الأجنبية في الصين بسرعة حيث ركزت الشركات نشاطها نحو التصدير في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة.<sup>4</sup>

وبعد إلقاء نظرة واقعية نافذة على الصين أفلا ينبغي لنا أن نتبنى وجهة النظر التي سادت بين خبراء السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا؟ وتؤكد هذه الرؤية التي روج لها مارتن ليبست أنه لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر إلا إذا ترسخت في طبقة وسطى حضرية ومتعلمة، ويحاج أنصار هذه الرؤية في المجتمعات الأشد فقرا بأن الديمقراطية يمكن أن يستغلها انتهازيون يقدمون وعودا شعبية حتى يتم انتخابهم ولكنهم يعودون إلى تحقيق أولوياتهم الأنانية حالما يصلون إلى المنصب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - bayou dardias kurniadi "three contributions of liberal democracy for development". paper presented at class development theories and themes.2008.p3 in: [http://www.bdardias.staff.ugm.ac.id/wp.content/uploads/2008\\_themes.pdf](http://www.bdardias.staff.ugm.ac.id/wp.content/uploads/2008_themes.pdf).

<sup>2</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 2.

<sup>3</sup> - ووين. الصينيون المعاصرون. ج 1: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي. ترجمة: عبد العزيز حمدي. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1996. ص 72.

<sup>4</sup> - maria brouwer "democracy and dictatorship :the politics of innovation". Paper presented at :university of economics roetersstraat the netherlands .2006.p25 .in: <http://www.opensiuc.lib.siu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3976>.

<sup>5</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 3.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ويرى البعض أن الدرس المستفاد في هذه الحالة لا يرجع فقط إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق بالرغم من غياب الديمقراطية، وإنما يرون أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب، فهنا لا يقتصر الأمر على التسامح مع غياب الديمقراطية، بل إن أصحاب هذا الفكر يدعون إلى هذا الغياب على أساس أن نظم الحكم المركزي غير الديمقراطي تضمن لهم الاستقرار وتحول دون الفوضى والاضطراب الذي يصاحب عادة الانتقال إلى نظم ديمقراطية بعد طول الحكم الفردي والمركزي<sup>1</sup>.

فالديمقراطية يجب أن ينظر إليها باعتبارها الإنجاز الذي يكمل عملية طويلة من التحديث ويؤكدون أن استنهاض التنمية في الدول الفقيرة يتطلب وجود الحكومات الاستبدادية فهي أقدر على حشد الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية التي تزيد الناتج الاقتصادي<sup>2</sup>.

وهكذا فإن النجاح الاقتصادي في بعض البلدان الاستبدادية كالصين تدعم فكرة أن الديكتاتورية تحفز على التقدم الاقتصادي لتصبح هذه الدول فيما بعد ديمقراطيات بعد عدة سنوات من النمو السريع<sup>3</sup>.

وتستحضر أيضا مدرسة (التنمية أولا) نموذج أمريكا اللاتينية لتدعيم موقفها فقد بدأت أمريكا اللاتينية عملية التحول إلى الديمقراطية أواخر التسعينات والثمانينيات<sup>4</sup>.

وقد خطت كل دولة في المنطقة بالفعل خطوات بعيدة عن نظام الحكم العسكري، وأسست في نهاية الأمر أنظمة سياسية متعددة الأحزاب وكان متوسط دخل الفرد في أمريكا اللاتينية بلغ 1800 دولار تقريبا ويتراوح بين 650 دولار في بلد مثل هندوراس ونيكاراجوا، وأوغينيا وأقل من 700 دولار في الأرجنتين عندما تحولت إلى الحكم المدني عام 1983 وتالي كانت أواخر الثمانينيات و التسعينيات فترة نمو قوي وسريع بالنسبة لأمريكا اللاتينية أحبط الآمال في أن التحول إلى الديمقراطية وتحقيق الرخاء يمكن أن يزدهر جنبا إلى جنب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محمد كريم كاظم. مرجع سابق. ص 167.

<sup>2</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 3.

<sup>3</sup> - Marin brouwer. ibid. p 16 .

<sup>4</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 7.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه. ص 8 .

### المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة للافتراض

لقد تعرض الطرح المقدم من طرف مدرسة التحديث بشأن العلاقة بين التنمية والديمقراطية إلى العديد من الانتقادات، وذلك لأن الربط والجزم بالعلاقة بين التنمية والديمقراطية والاستقرار ليس بالمطلق ولا بالمؤكد، حيث دلت بعض التجارب على حصول تنمية واستقرار بدرجة معينة في ظل أنظمة تسلطية، لذلك فإن التنمية لا تقود بالضرورة إلى الديمقراطية، فعلى سبيل المثال هناك بعض الدول النامية حققت مستويات لا بأس بها في التنمية على الصعود كافة، ولكن نظمها بقيت أنظمة استبدادية، فالحكم الاستبدادي، قد يحقق التنمية، ولكن التنمية التي يحققها لا تقود إلى تغير جذري في طبيعة هذا النظام الذي لا يسير وفق اتجاه ديمقراطي.<sup>1</sup>

ويمكن تقسيم الانتقادات التي تعرض لها هذا الطرح الى انتقادات على مستوى النظرية وأخرى على مستوى التطبيق.

### الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للطرح على مستوى النظرية

تعرض الاتجاه التحديثي إلى انتقادات من بينها:

1- الغموض والإبهام اللذين يشوبان مصطلحي "تقليدي" و"حديث" فهما يستخدمان للإشارة إلى مجتمعات تتسم ببني اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف مصطلح "تقليدي" مثلا يشمل مجتمعات شديدة التباين في هذه البني من الإقطاعية، القبلية، الإمبراطورية، والبيروقراطية لذلك لا بد من تحليل تاريخي أكثر دقة لهذه الأشكال.

2- كما يدعي أنصار اتجاه التحديث أن المجتمعات كلما تطورت فإن التقليدية فيها تنعكس بفعل القيم والمواقف الحديثة، ولكن الكثير من الدراسات لا تؤكد ذلك إذ تؤكد الكثير منها أن مجيء التحديث والتطور لا يعني بالضرورة التخلي على أنماط والقيم والمعتقدات التقليدية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد حسن دخيل .مرجع سابق . ص48 .

<sup>2</sup> - Reginaldo Carmello carrao do raraes” development economics .modernization theory and structural adjustment programs : continuities :ruptures and mutations” .paper presented at: political science department .uniconp .p14 in: [http://reginaldomraes.mes.wordpress.com/2011/06/development theories pdf.](http://reginaldomraes.mes.wordpress.com/2011/06/development%20theories.pdf)

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

وعلى الرغم من أن نظريات هذا الاتجاه تحدثت عن كيفية تطور المجتمع إلا أنها لم تقدم إلا توضيحا قليلا لهذه العملية، حيث أن هذه النظرية لم تقدم أي فكرة عن كيفية حدوث عملية التباين الاجتماعي.<sup>1</sup>

لذلك يمكن رفض التدرجية والتطويرية في التنمية لأن التغيرات الحاسمة في التاريخ حدثت عن طريق الثورة، ولذلك لا يمكن القضاء على علاقات الاستغلال والتبعية نهائيا، إلا بالانسحاب من النظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي عن طريق الثورة.<sup>2</sup>

ومن بين أقوى الانتقادات الموجه لهذا الاتجاه تجاهله تماما أثر الاستعمار والإمبريالية على بلدان العالم الثالث وهو ما يعد فشلا في الاعتراف بأن النمو الاقتصادي إنما يتعلق كثيرا بالقوى والسيطرة على الموارد بقدر تعلقه بالطموح للوصول إلى ذلك.<sup>3</sup>

ف عند محاولة كشف الانحياز الأيديولوجي والتمركز العرقي عن قصد أو غير قصد لنظرية التحديث نجد أنها موجهة لخدمة مصالح الغرب الاقتصادية والحضارية، وذلك من خلال الادعاء بأن النموذج الرأسمالي الغربي، هو النموذج الأمثل وليس هناك بديل له.<sup>4</sup>

كما تعرضت نظرية التحديث أيضا لانتقادات عديدة خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني (القاصر) لهذه العملية وبعد إسهام صموئيل هينجتون (Samuel Huntington) من أهم الإسهامات حيث وجه نقده الأساسي خلال النصف الثاني من الثمانينيات إلى الفكرة التي سادت داخل نظرية التحديث ... وركز في هذا النقد على الدور المحدود للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل، خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث، وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع.<sup>5</sup>

وهكذا بعدما كان النمو الاقتصادي هو الملك المتوج الذي ينفرد وحده بعرش التنمية اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه من العرش بعبارة أخرى، أخذت تتبلور رؤية جديدة

<sup>1</sup> - السعيد بو معزة . اثر وسائل الإعلام على السلوكيات لدى الشباب (أطروحة دكتوراه) . جامعة الجزائر. 2006. ص 108 .  
<sup>2</sup> - Reginaldo Carmello .ibid. p16.

<sup>3</sup> - السعيد بو معزة . مرجع سابق . ص 109 .

<sup>4</sup> - ريتشارد هيدوت . مرجع سابق . ص 48 .

<sup>5</sup> - إبراهيم العيسوي . التنمية في عالم متغير . مصر ، دار الشروق . ط 1 . 2001 . ص 17 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

للتخلف مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الاقتصادي للتنمية وكان جوهر تلك الرؤية الجديدة للتنمية أن التخلف ليس مرده قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الأموال لكثير من الدول النامية ولكن لم تحدث فيها تنمية أو نمو<sup>1</sup>.

لقد سقطت الأطروحات التي كانت تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة، لأن العمل من اجل التنمية الشاملة والديمقراطية الاجتماعية على حساب الديمقراطية السياسية لا يؤدي إلى البيروقراطية القاتلة التي تكون الديمقراطية الاجتماعية نفسها والتنمية الحقيقية أولى ضحاياها<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للطرح على مستوى التطبيق

التنمية الاقتصادية لا تقود بالضرورة إلى الديمقراطية على عكس ما ذهب إليه نظريات التحديث إذ كيف نفسر عدم انتقال العديد من الأنظمة التسلطية إلى الديمقراطية رغم تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية كحالة الصين مثلاً؟ وهذا ما أشار إليه كل من بروس بينرو، دومسكيتا (Bruce buerno deresquito) وجورج دونز (George donons) وهو انه خلال السنوات الخمسين الماضية كان هناك عدد من الأنظمة التسلطية شهدت معدلات نمو مرتفعة، ولكنها لم تشهد عمليات لدمقرطة أنظمتها السياسية وهذا يعود إلى قدرة النخب السياسية في تلك الأنظمة إلى استثمار فوائد التنمية لصالح بقائها في الحكم<sup>3</sup>.

لقد كانت إنجازات اقتصاديات شرق آسيا موضوع دراسات نقدية فاحصة وحملات انتقادية أيضاً على مدى الأعوام القليلة الأخيرة، ويرجع هذا جزئياً إلى طبيعة وقسوة ما يسمى الأزمة الاقتصادية الآسيوية، لها أزمة خطيرة تكشف عن مواطن فشل محددة عانت منها هذه الاقتصاديات التي اعتاد الناس النظر إليها سابقاً، عن خطأ باعتبارها اقتصاديات ناجحة بكل المقاييس<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ديدي ولد السالك. مرجع سابق. ص 26.

<sup>2</sup> - رضوان بروسي. مرجع سابق. ص 18.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص 18.

<sup>4</sup> - أمرتان سان. التنمية حرة: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة: شوقي جلال. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب. 2004. ص 39.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

فمع كل هذا الحديث عن نمور شرق آسيا، فإن هناك عدد من حالات انهيار التنمية في شرق آسيا في ظل الحكم الاستبدادي، بصفة خاصة الفلبين (في ظل حكم ماركوس)، وكولومبيا، وبورما، وكوريا الشمالية، مما يظهر طبيعتها الاستثنائية، فقد شهدت دول شرق آسيا التي اعتبرت دينامو للنمو ذات نظام الحكم الاستبدادي معدلات نمو في الأعوام من 1960 حتى 2001 بلغت في المتوسط ثلاثة أضعاف معدلات تلك الأمم الأخرى التي تديرها نظم الحكم الاستبدادية، ومع ذلك فإنها تشكل أقل من 5% من هذه الأنظمة إبان هذه الفترة، وبذلك فإن حكمها الاستبدادي لم يكن عاملا حاسما في أدائها الاقتصادي الفذ<sup>1</sup> وعلى الرغم من إنتاج الصين الاقتصادي خلال العشرين سنة الماضية الذي كان يمثل ظاهرة بارزة فهناك تحفظات معينة تنطبق عليها، فقد بدأت الصين من قاعدة منخفضة، وظل اقتصادها راكدا لعقود، ووصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي إلى 128 دولار فقط في عام 1970، وأدى ذلك إلى كبح الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير... ويفسر بعض الاقتصاديين كثيرا من نمو الصين الباقي بأنه نتيجة التصحيحات التي تمت مرة أخرى في الاقتصاد مثل إعادة توزيع العمل وهذه هي الظاهرة الاستبدادية النموذجية لحشد رأس المال... بعبارة أخرى، فإن استدامة نمو الصين السريع تظل محل شك.<sup>2</sup>

محمل القول أن التنمية الاقتصادية في بلاد شرق آسيا النامية ذات نظام الحكم الاستبدادي هي تنمية استثنائية إلى حد كبير لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا باقتصاد السوق، وتوفير فرص الوصول إلى أسواق رأس المال بطرق رسمية وغير رسمية ووضع ضوابط على القادة النهائيين، والمساواة الاجتماعية النسبية، وعوامل جغرافية سياسية، تشمل انفتاح الأسواق الغربية على سلع شرق آسيا، والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من قبل الحكومات الغربية التي كانت شديدة الحرص على أن توفر حصنا ضد الشيوعية في سنوات الحرب الباردة،<sup>3</sup> ومن ثم تبرهن تجربة شرق آسيا على أن الديمقراطية ليست أمرا لا غنى عنه لتحقيق التنمية، فإنه لا بد من الاعتراف بتميز الظروف التي دعمت النمو الاقتصادي في غيابها،

<sup>1</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 57.

<sup>2</sup> - balding Hu and Michael mecaber "input output structure and growth in china". Paper presented at : university of western Australia 2003.p9. in: <http://www.cirje.e.u.tokyo.ac.jp/research/dp/pdf>.

<sup>3</sup> - مورون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 57.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ويخفف هذا بدوره من الادعاءات التي تقول أن تجربة شرق آسيا يمكن أن تنجز بسهولة في دول نامية أخرى ذات نظام استبدادي.<sup>1</sup>

وهكذا يتأكد رأي العديد من العلماء فيما يتعلق بإمكانية وجود علاقة سببية فيما يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي على التحول الديمقراطي حيث أن هناك تحاليل متطورة لكل من برجفورسكي الفاريز، وبادل نيسي أن ارتفاع الدخل ليس له تأثير ملحوظ على سببية التحولات من الديكتاتوريات إلى الديمقراطية.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى نرى العالم النامي يواجه تجارب فريدة من نوعها هي عبارة عن تحديات لم يواجهها الغرب الذي يتمتع بعملية طويلة من التنمية الاقتصادية فعلى وجه التحديد نجد أن نظرية التحديث غير قادرة على حساب نجاح الديمقراطية في الهند على أساس أنها بلد يعاني من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية فوفقاً لهذه النظرية فإن الهند غير مستعدة للتحول الديمقراطي فهي اجتماعياً كانت تعاني من ارتفاع لمعدلات الفقر والامية وانخفاض نسبة التحضر إلى جانب تعدد الأعراف الدينية السائدة<sup>3</sup>، ومنه تصبح الانتقالات الديمقراطية التي حدثت في سنوات الثمانينيات والتسعينيات والتي شملت العديد من البلدان التي لم تحقق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية زيادة على تدي مستويات التنمية البشرية في معظمها، كل هذا وضع أدبيات التحديث في حيرة من زاوية التحليل بسبب عدم قدرة مقارنة الشروط الأولوية للديمقراطية على تفسير موجة الانتقال.<sup>4</sup>

أما في أمريكا اللاتينية فقد برز فيها هبوط في درجة اداء النظام السياسي، و حدث تفويض تدريجي لسلطة الحكومة وفعاليتها وشرعيتها، حيث ظهر نقص عام في الأخلاق المدنية والإحساس العام وعدم قدرة المؤسسات السياسية على إعطاء معنى للمنفعة العامة و توجيهها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - مورون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 58 .

<sup>2</sup> - Branab Bardham "democracy and development :accomplice relationship".paper presented at : university of California at Berkeley .p7 .in: <http://www.enlab.berkebey.edu/users/weffac/pdf> .

<sup>3</sup> - Emily Dobie." defying modernization the case of India". paper presented at : serint anselin collece.pp 3\_4 .in: <http://www.anselm.edu/doesmentes/nhiop/dufiefinal.pdf> .

<sup>4</sup> - Alina recha. ibid. p8 .

<sup>5</sup> - صموئيل هينجتون. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة . ترجمة :سمية فلو عبود. بيروت، دار الساقى . ط1. 1993 . ص11 .

فقد بدت التفاوتات الاقتصادية المعروفة عن هذه المنطقة حادة عما كانت عليه من قبل، وانتشر الفساد، وقد صنفت منطقة الشفافية وهي جماعة ضغط رائدة لدعم الشفافية تسعة بلدان من العشرين بلدا في المنطقة في آخر نسبة 30% من بلدان العالم في المسح الذي أجرته عن الفساد عام 2003، فلقد شهدت كل من فتزويلا، والإكوادور، و بوليفيا وبارجواي ، والأرجنتين، وبيرو، احتجاجات سياسية في عامي 2003 و2004 أدت إلى أعمال عنف ووفيات وربما لا تبدو هذه التوترات في أي مكان أكثر وضوحا مما هو الحال في فتزويلا... فقد عانت فتزويلا تقلصا في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 27% لكل فرد فيما بين عامين 1998 و2003 ويبدو أن الانقسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الفتزويلي مقدر لها أن تجر البلاد إلى ضائقة أشد وبذلك تمثل فتزويلا أسوأ السيناريوهات لتدهور الأداء الاقتصادي، وتشديد قبضة الحكم الديكتاتوري، وبعد هذا الاستعراض تجربنا التجربتان المتباينتان لكل من الصين وفتزويلا على أن نتساءل مثلما تفعل المدرسة التقليدية، هل تدعيم الديمقراطية هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به في العالم النامي؟ ألا يعوق هذا التنمية الاقتصادية بالفعل؟ وخلال هذه العملية، هل نقوض احتمال تمكن البلدان من تأسيس ديمقراطيات مستدامة؟<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: الديمقراطية كشرط لتحقيق التنمية

تقوم هذه المقاربة على ان الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فهي ترفض افتراضات مدرسة التحديث من خلال تأكيدها على ضرورة اعتبار الديمقراطية كشرط أولي للتنمية وليس العكس وفي هذا الاطار يرى كل من جوزيف سيغل (joseph sigil)، وميشال وانشتاين (Michal Weinstein) ومورتون هالبرين (Morton halprin) إن نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الاداء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة بهذا المعنى تصبح الديمقراطية افضل من غيرها من النظم في تحقيق التنمية<sup>2</sup> فبعدها شغلت الادبيات السابقة في الستينيات بالبحث عن الظروف المناسبة والمتطلبات الاساسية لظهور الديمقراطيات فإن أدبيات العقد الأخير قد اهتمت بالمفاهيم التي ارتبطت بأليات التحول وترسيخه.

<sup>1</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص.7.

<sup>2</sup> - رضوان بروسى. مرجع سابق. ص. 19 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

وفي إطار هذا السياق تتعدد محاولات تأصيل مفهوم التحول الديمقراطي من خلال دراسات كل من (Shch Mitter) و (Karl) التي أشارت إلى عجز الافتراضات التي تشترط تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في تعريفها للمعايير المرتبطة بالديمقراطية عن طريق تحديد تغييرات التحول الديمقراطي في المجال السياسي.<sup>1</sup>

**المطلب الاول: نظرية التحول الديمقراطي وشرطية الديمقراطية لتحقيق التنمية**

**الفرع الاول : مضمون نظرية التحول الديمقراطي**

إن المقصود بالنظرية الديمقراطية هو مجموعة المفاهيم والافتراضات و المبادئ والقضايا العامة المرتبطة ارتباطاً منهجياً ومنطقياً وتتناول بالتفسير والتحليل ظواهر وحقائق مرتبطة ومتصلة بموضوع الديمقراطية فهي وان كانت بالأساس نظرية قيمية تبحث عما يجب ان يكون عليه الانسان وتوضح سمات النظام الفاضل، إلا أنها ذات بعد تجريبي تسعى للتفسير والتوضيح والتنبؤ، فهي موجهة للعالم الواقعي الملموس، وتحاول ان تقدم تفسير للسلوك السياسي، والعمليات السياسية والمؤسسات السياسية.<sup>2</sup>

والنظرية الديمقراطية هي نظرية تاريخية اتخذت عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات صوراً وتطبيقات متباينة، فقد تطورت النظرية الديمقراطية من نظرية غربية اوروبية الى نظرية عالمية منذ منتصف القرن العشرين، حتى أصبحت الديمقراطية نموذجاً أمثلاً للحكومة.<sup>3</sup>

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن العديد من النظريات الديمقراطية مثل: النظرية الديمقراطية الليبرالية، والنظرية الديمقراطية الماركسية، والنظرية الديمقراطية الإسلامية... لذلك يمكن القول أن تاريخ النظرية الديمقراطية، باعتبارها نظرية كلية قد شهدت تعدد في النظريات الديمقراطية ما بين نظريات معيارية ونظريات إمبريقية مرتبطة بالواقع وعليه سوف يتم التركيز على النظرية الديمقراطية وفقاً للمفهوم الليبرالي الغربي، وذلك لسببين، أولهما: أن النظرية الديمقراطية هي بالأساس نظرية غربية اوروبية

<sup>1</sup> - محمود إسماعيل محمد وعز الدين هلال شوقي . اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة. (د.ط). 1999. ص135-136 .

<sup>2</sup> - شادية فتحي إبراهيم عبد الله . الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية . ط1. 2004. ص 7.

<sup>3</sup> - الرجوع نفسه. ص 8 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ولدت وتطورت في النظم الغربية، ثانيها: أن القدر الأكبر من الأدبيات التي تناولت النظرية الديمقراطية بأبعادها وتطوراتها المختلفة منشورة باللغة الانجليزية وتركز على النظرية الديمقراطية الليبرالية.<sup>1</sup>

وقد كانت النظم الديمقراطية الليبرالية أولا وديمقراطية ثانيا، فقبل ظهور الديمقراطية في العالم وجد المجتمع الليبرالي الذي يسوده حرية الاختيار والمنافسة وقوى السوق، ولم تكن هذه المجتمعات تتسم بالديمقراطية بمعنى المساوات في الحقوق، مما أدى إلى توليد الحاجة لحكومة ديمقراطية، ولقد حدث ذلك في إنجلترا في القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القرن الثامن عشر، وقد واكبت الدول الغربية هذا التطور فيما يعرف بعملية التحول الديمقراطي<sup>2</sup> ولهذا فقد بات موضوع التحول الديمقراطي (democratization) يشغل حيزا متناميا لدى مفكري ومنظري النظرية الديمقراطية المعاصرة وذلك منذ عام 1989 وهو ما يسميه بعض الباحثين "عام الحقيقة" (the year of truth) عندما أثار الاتحاد السوفياتي في 1991 وبرزت موجة التحول من النظم السلطوية نحو الديمقراطية، وهو ما سماه صموئيل هنتجتون (Samuel Huntington) بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي "وإن كانت هذه الموجة ترجع بجذورها الى عام 1974".<sup>3</sup>

ويعرف صموئيل هنتجتون موجة الديمقراطية بالها عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، ويقصد بعبارة تجربة التحول الديمقراطي القيام بمحاولة اجرائية وممارسة عملية وسعي جاد للانتقال من نظام سياسي تضعف فيه قوة القانون ومؤسساته امام قوة المصالح الخاصة للأفراد المستبدين بالحكم، إلى نظام الكلمة العليا فيه تكون للقانون ومؤسساته التي يحدد القانون نفسه وظائفها واختصاصاتها المتميزة بما يضمن تكافؤ الفرص لكافة افراد المجتمع بنيل حقوقهم وأداء واجباتهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - شادية فتحى إبراهيم عبد الله. مرجع سابق. ص 9 .

<sup>2</sup> - في هذا العنصر انظر: إكرام بدر الدين . الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية. بيروت. 1990 .

<sup>3</sup> - Samuel huntington . " democracy third wave". journal of democracy 3.1991.in <http://www.richweil.com /544421/readings.pdf> .

<sup>4</sup> - صاموئيل هيننتجتون. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين . ترجمة :عبد الوهاب علوب. لندن، جامعة اكلاهوما. (دط)1991. ص 73 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ويستعمل مفهوم الانتقال الديمقراطي لوصف التحولات الجذرية التي تقع في نظام سياسي يتميز بطبيعته الشمولية،<sup>1</sup> وهذه التحولات تتخذ أشكال متعددة، وتتم على مستويات مختلفة وعليه فإن الانتقال الديمقراطي يتوافق مع استحداث نظام سياسي عصري ينطلق من أساس فكري تقدمي بتنسيق مع معطيات بيئية اجتماعية وثقافية تعتمد قوى التعبئة داخل المجتمع، لإقامة نظام يتألف من منظومة عريضة من المؤسسات الرسمية وغير الحكومية المتميزة بنائيا ووظيفيا، تشمل مجموع المواطنين لتحقيق مشاركة سياسية فعالة والتي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي وتعميق مشاعره مما يرسى النظام العام والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعود جذور نظرية الانتقال الديمقراطي إلى مجيء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست، وللمدخل التحديثي بصفة عامة، ومن الباحث السياسي دانكورت روستو (dankwart rustow) ففي مقاله "transition to democracy" أشار روستو إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

يزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان ان ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط و المتطلبات الوظيفية للديمقراطية، ولقد حدد روستو، استنادا على تحليل تاريخي مقارنة لتركيا والسويد مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية.<sup>2</sup>

أولاً: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل خلفية الأوضاع background condition، ولا يعني روستو بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الاتفاق والاجتماع العام بل مجرد بدئ شكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

<sup>1</sup> - زين الدين العابدين حمزاوي . "الاحزاب السياسية وازمة الانتقال الديمقراطي في المغرب" المجلة العربية للعلوم السياسية، ع16. 2007. ص103.

<sup>2</sup> - محمد زاهي بشير المغربي . مرجع سابق . ص3 .

ثانياً: يمر المجتمع القومي بمرحلة اعدادية "preparatory phase" تتميز بصراعات سياسية طويلة غير حاسمة على شاكلة الصراع الناجم عن تزايد اهمية تنمية صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول الحفاظ على البقاء.

ثالثاً: تبدأ عملية الانتقال والتحول المبدئي في المرحلة الثالثة وهي مرحلة القرار "decision phase" وهي لحظة تاريخية تقرر فيها اطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل الى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

رابعاً: تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية خلال المرحلة الرابعة مرحلة التعود "habituation phase" حيث يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون قراراً ناتجاً عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل الى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الاطراف في تبني القواعد الديمقراطية، بيد أنه وبصورة تدريجية ومع مرور الوقت تتعود الاطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى فقد قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروسو ومن أهم هذه المحاولات دراسة جويلومو اودونيل (gewilio and odonell) وزملاءه المعنونة (transition from authoritarian rule) ودراسة سكوت مينويرنج ( Scott rainmaking) وزملاءه الموسومة (issues in democratic consolidation) ودراسة يوسي تين (yossi shain) وجوان ليتز (1995) (juan linz) بعنوان ( interim :between states government and democratic consolidation)

ميز هؤلاء الباحثون بشكل واضح، مثلما فعل روستو، بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحياناً، ولكنها قد تفشل وتتعثّر في أحيان أخرى... كما يرون أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية يتحدد جوهرياً، من خلال مبادرات وأفعال الناخب وليس عن طريق القوى المتغيرة، إلا أن

<sup>1</sup> - في هذا العنصر انظر:

Rustow. d. transition democracy :toward a dynamic rodel comparative polites.1970.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث ابدا في فراغ حيث انها تتشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية، مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.<sup>1</sup> عبر تبنيتها لمجموعة من المقومات يستند اليها نظام الحكم الديمقراطي والتي تعكس التطور في مفهوم المواطنة وحقوق الانسان ومن جهة اخرى تكون قادرة على اتخاذ تطور الديمقراطية مفهوما وممارسة والذي يميل إلى توسيع المشاركة السياسية واعتماد التقنيات الحديثة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: حجج نظرية الانتقال الديمقراطي في تبني مفهوم الديمقراطية أولا

إن جوهر الحجة القائلة بأن الديمقراطية تساعد على تعزيز التنمية تقع على بعض السمات المؤسسية التي تتميز بها النظم الديمقراطية فهي توفر آليات المساءلة، ووجود ضوابط وأحكام وتوازنات هذه الميزات تلعب دورا أساسيا في الحد من إساءة استخدام السلطة التنفيذية للدولة بالإضافة إلى امتدادها إلى نطاق أوسع يشمل العديد من العمليات.<sup>3</sup>

وفي ذات الاطار فان للحكم الديمقراطي ثلاث مزايا واضحة تميزه عن الأنظمة الاستبدادية وهي:

- 1- الديمقراطيات أكثر قدرة على إدارة الصراعات وتجنب التغيير السياسي العنيف لأنها توفر الفرص للشعب للمشاركة في العملية السياسية للبلاد.
- 2- الديمقراطيات أكثر قدرة على تجنب الأخطار التي تهدد بقاء الإنسان لأن الشكاوى من قبل صوت الأحزاب والمعارضة والنقد غير خاضعة للرقابة من السياسات العامة.
- 3- إن المزيد من الديمقراطيات يؤدي إلى الوعي باهتمامات التنمية الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية وحقوق المرأة والأقليات.<sup>4</sup>

كما يرى المدافعون عن فكرة الترويج للديمقراطية من الليبراليين أن النظم الديمقراطية تحقق نتائج تنمية أفضل بصورة مستمرة، والأسباب الكامنة وراء ذلك كثيرة ومتنوعة، لكننا نحصرها في ثلاث خصائص أساسية للحكم الديمقراطي، كما شرحها كل من مورتون هالبرين وجوزيف سيغل ومايكل

<sup>1</sup> - محمد زاهي بشير المغاربي، مرجع سابق ص 5 .

<sup>2</sup> - السيد الزيات "الديمقراطية وسبل الإصلاح السياسي" مجلة الديمقراطية ع 3. 2001. ص 103.

<sup>3</sup> - alina recha. ibid.p 6

<sup>4</sup> - branab bardham. ibid.p 12.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ونشتاين (halperin. siegle .Weinstein) وهي السلطة المشتركة والانفتاح والقابلية للتكيف مع الظروف المختلفة.<sup>1</sup>

فعلى الرغم من أن إجراء الانتخابات الحرة هو الذي يميز الديمقراطية بوجه عام، إلا أن ما يجعلها تنجح هي الطريقة التي توزع بها السلطة، وبناء على ذلك، وبعكس معظم الحكومات الاستبدادية، فإن نطاقا واسعا من المصالح يؤخذ بعين الاعتبار على أساس أكثر انتظاما ويزيد من احتمال أن توضع أولويات الجمهور في الاعتبار.<sup>2</sup>

وفي الواقع فإن الحجة التي تذهب إلى أن الحكومات الاستبدادية يمكن أن تتجاهل جماعات الضغط الخاصة، ومن ثم تتخذ قرارات في صالح المجتمع ككل، حجة تقوم على سلسلة افتراضات مشكوك في صحتها إلى حد كبير، وأحد الافتراضات هو أن القادة الذين لا يتم انتخابهم في هذه الأنظمة يتعاملون مع مصالح الجمهور باعتبارها هما أساسيا لهم، غير أن مسلك فيدال كاسترو في كوبا، وكيم يونج في كوريا الشمالية والسكندر لوكا شينكو في بيلاروسيا يشير بقوة إلى عكس ذلك.<sup>3</sup>

وثمة افتراض آخر، وهو أن الحكومات الاستبدادية ليس عليها أن تحقق المصالح الخاصة لدوائرها الانتخابية، فعظم الأنظمة الاستبدادية تقوم في واقع الأمر، على أسس شبكات الموالات الواسعة التي تعتمد عليها للبقاء في السلطة. وعلى الرغم من أن هذه الشبكات لا تظهر للعيان، فإن لها تأثير كبيرا على الفرص الاقتصادية والتنمية وفي المقابل فإن آلية فصل السلطات اللصيقة بالديمقراطية تحد من السلطات المركزية الحكومية، وتعزز توسيع القطاع الخاص واستقلاله، وهذا بدوره يعزز مناخ التجديد وروح تنظيم المشاريع التجارية، المحركين للنمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

كما يؤدي تعدد العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في الديمقراطيات إلى انتهاج سياسات أكثر اعتدالا، وهو ما يساهم تعزيز إحدى الخصائص الأكثر أهمية للتنمية الديمقراطية وهي باضطرادها

<sup>1</sup> - عبد الله هوادف. مبدأ ترويج الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسات في المنطلقات النظرية والسياسات العملية. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2013. ص 107

<sup>2</sup> - مورتون هالبرين (واخرون). مرجع سابق. ص 12 .

<sup>3</sup> - عبد الله هوادف . مرجع سابق. ص 108 .

<sup>4</sup> - انظر في هذا العنصر

Mansur Olsen . « dictatorship. democracy and development » . American political science review.vol 87.n3 .1993 pp567 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

، إذ أن صعود وهبوط معدل النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل هو اقل في الدول الديمقراطية، وبدلاً من تقلب اقتصادياتها بين الازدهار والانكماش، فإنها تخضع غالباً لنمط مستقر من المكاسب المعتدلة والتراجع الطفيف<sup>1</sup>.

وخاصية الاضطراب هذه مهمة جداً بالنسبة للديمقراطيات الفقيرة، لأنها تعني أن هذه النظم اقدر على تجنب الكوارث الاقتصادية والإنسانية مقارنة بالبلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية، وبالنسبة لقطاعات عريضة من سكان هذه البلدان يكمن هذا الفرق بين الحياة والموت... أن 95% من حالات الأداء الاقتصادي السيئ خلال الأربعين سنة الماضية قد شهدته حكومات غير ديمقراطية<sup>2</sup>.

فلا غرابة أن التاريخ العالمي لم يشهد جماعة في ظل ديمقراطية حقيقية فاعلة، سواء كانت ديمقراطيات غنية أو فقيرة نسبياً<sup>3</sup>.

كما أن الديمقراطيات تحقق أداء تنموي أكبر، لأنها تميل إلى أن تكون أكثر قدرة على التكيف، والشعار الذي يصف ذلك هو أن "الديمقراطيات نظم للتعلم" أي أن الناس الذين يعيشون في ظلها يعكفون دوماً على جمع معلومات أكثر، وتعديل مواقفهم، وإعادة حفظهم، والمبدأ الأساسي الذي يحكم هنا هو: إذا فشلت إستراتيجية ما فعليك تغييرها، وإذا نجحت فعليك الاستمرار فيها، وبذلك تجد النظم الديمقراطية، عن طريق التجربة وتصحيح الخطأ، الطريق الأكثر ملائمة للمضي قدماً<sup>4</sup>.

وأخيراً فإن قابلية النظم الديمقراطية للتكيف تسمح لها بأن تتخلص من القادة الفاسدين أو عديمي الكفاءة، ويقلل هذا من مقدار الضرر طويل المدى الذي يمكن أن يسببه، كما أنها تكفل عملية تجديد مستمرة وتستطيع قوى فاعلة جديدة لها أفكار وأولويات مختلفة أن تتولى مقاليد الحكم، ويمكن تناول هذه المشكلات من منظورات جديدة، وفي مناخ كهذا يزدهر الابتكار ويخف ثقل البيروقراطيات المتراكمة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - مورتون هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 13 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 13 .

<sup>3</sup> - امرتيا سان . مرجع سابق . ص 8 .

<sup>4</sup> - مورتون هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق . ص 13 .

<sup>5</sup> - عبد الله هوادف . مرجع سابق . ص 109 .

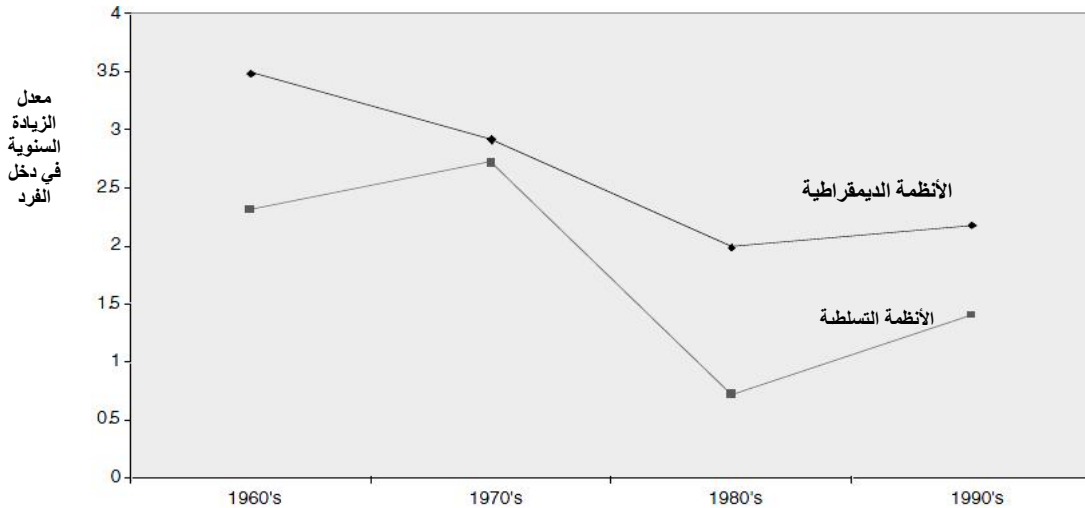
## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

### الفرع الثالث: الاختبار الامبريقي لفرضية الديمقراطية أولا التنمية ثانيا

من بين أحدث الدراسات التي حاولت أن تبين من خلال الإحصائيات والمقارنات دور الديمقراطية في تعزيز التنمية الاقتصادية والأكثر تأييدا لأطروحة العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والأداء الاقتصادي الجيد، دراسة هالبرين وجوزيف سينغل ومايكل ونستن المشار إليها سابقا وقد شملت الدراسة عينة كبيرة من البلدان في الفترة ما بين 1960 و2001، وهي في السنوات الأكثر توفرا على البيانات اللازمة.<sup>1</sup>

وبالنظر إلى حقيقة أن الدول الأكثر ازدهارا في العالم هي الديمقراطيات الغربية الراسخة، فإن مقارنتها مع الدول الغير ديمقراطية، وهي في الغالب دول فقيرة، سيعطي نتائج مظللة، ولذلك ركز هالبرين وزملاءه على معرفة ما إذا كانت الديمقراطيات منخفضة الدخل لديها القدرة على أن تنمو سريعا إذا قورنت بالحكومات الاستبدادية منخفضة الدخل، فعند المقارنة العامة دون النظر إلى مستوى الدخل، لوحظ أن الديمقراطيات قد حققت باستمرار مستويات من النمو الاقتصادي أعلى من النظم الاستبدادية في الفترة مجال الدراسة (الشكل 1) ويترجم هذا بتفوق يبلغ نسبة 30% من معدلات نصيب الفرد من النمو الاقتصادي السنوي، أي 2,3% مقابل 1.6%.<sup>2</sup>

الشكل رقم 01: متوسط نمو دخل الفرد في الديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية



المصدر: عبد الله هوادف. مرجع سابق. ص 112

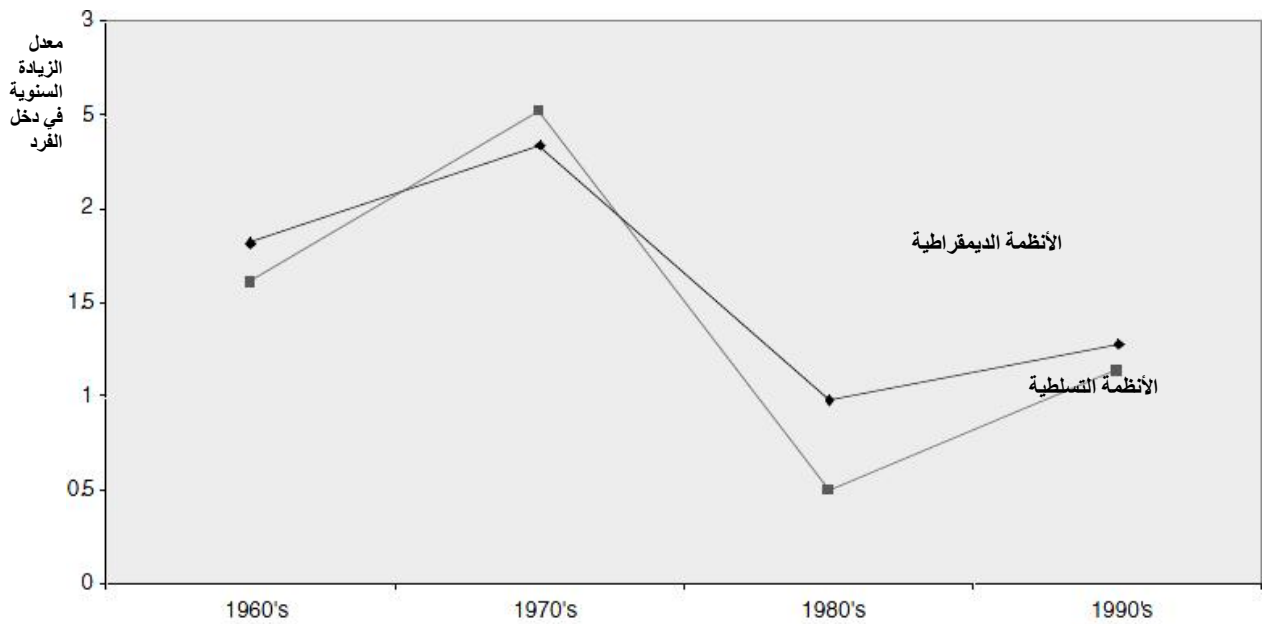
<sup>1</sup> - مرتون هالبرين . مرجع سابق . ص 34 .

<sup>2</sup> - عبد الله هوادف . مرجع سابق . ص 112 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

ولكن عند اقتصار المقارنة على الدول منخفضة الدخل وجد الباحثون اختلافا مميذا ضئيلا في معدلات نمو نصيب الفرد بين الديمقراطيات والنظم الاستبدادية (الشكل 2)، والتي تقترب من التماثل أن هيمنة الديمقراطية القاطعة التي لوحظت في العينة الكاملة لا تصدق على البلدان منخفضة الدخل، ومع ذلك، فإنه لا يظهر أي دليل على أفضلية النظام الاستبدادي، كما ذهب إلى ذلك الرأي التقليدي لمدة طويلة، حتى خلال العقود الأولى من فترة الدراسة عندما طرحت هذه النظرية لأول مرة، فمتوسط معدل النمو لمدة أربعين سنة بأكملها، بين البلاد منخفضة الدخل تعادل تقريبا 1,5% بالنسبة للديمقراطيات في مقابل 1,3% بالنسبة لنظم الحكم الاستبدادي.<sup>1</sup>

شكل رقم 02: متوسط معدلات نمو الناتج المحلي للديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية في الدول التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن ألفي دولار



المصدر: عبد الله هوادف. مرجع سابق. ص 114

يبد أن الأمر ليس بهذا السوء بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فعندما حذفت منطقة جنوب شرق آسيا ذات النمو الاستثنائي عن عينة الدخل المنخفض، تراجع متوسط معدل نمو الأنظمة الاستبدادية بصفة ملحوظة (الشكل 3)، ويبين هذا نمطا من معدلات النمو الديمقراطي يفوق نمط معدلات النمو

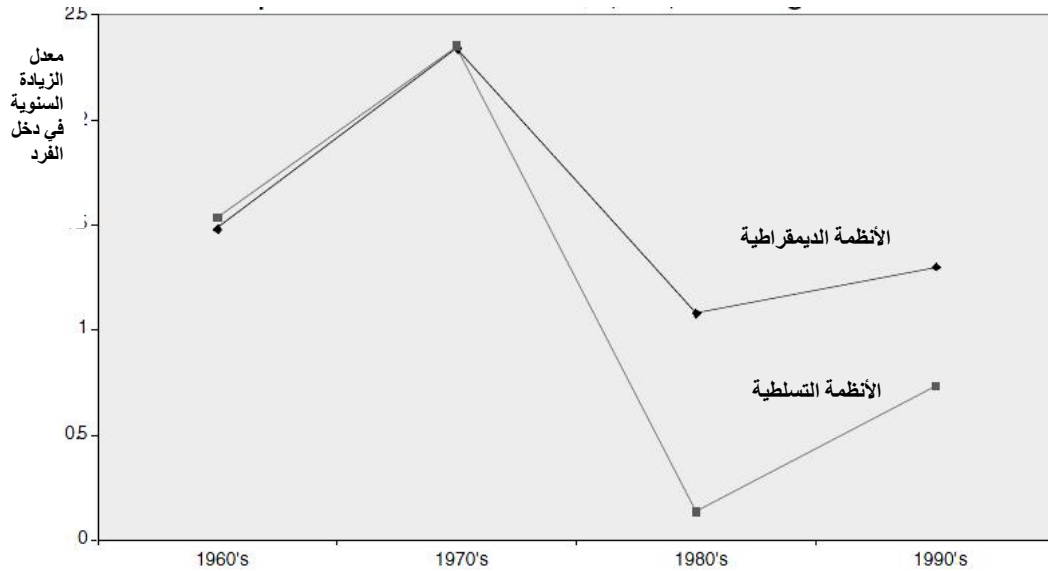
<sup>1</sup> - المرجع نفسه . ص 113 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

الاستبدادي بنسبة 50 % ، وقد اتسع الفرق منذ عام 1970 مع تفوق الديمقراطيات منخفضة الدخل على نظيرتها الاستبدادية في متوسط معدلات نموها بنسبة 1,6% في مقابل 0,9%.<sup>1</sup>

وثمة خاصية أخرى تميز النمو في ظل الديمقراطية، وهي استقراره النسبي، فقد أظهرت الديمقراطيات حتى بين البلاد منخفضة الدخل تقلبا في معدلات نموها أقل منه في نظم الحكم السلطوية (كما تبينه الأشكال 1 و 2 و 3). ومن ثم فإن قوة الأداء الاقتصادي في الديمقراطيات تكمن في قدرتها على الحفاظ على النمو الثابت على مر من الزمن مثل قدرتها على تحقيق النمو السريع بصورة نسبية.<sup>2</sup>

الشكل رقم 03: متوسط معدلات نمو نصيب الفرد في الديمقراطيات والنظم السلطوية ذات دخل أقل من ألفي دولار (باستثناء جنوب شرق آسيا)



المصدر: عبد الله هوادف. مرجع سابق. ص 115

ويعكس ذلك إلى حد كبير ميل الديمقراطيات إلى تجنب الخسائر الاقتصادية الكارثية، فالنظر إلى أسوأ عشرين معدلا من معدلات نمو نصيب الفرد بالنسبة لكل عقد من العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، فإن خمسا من أسوأ الدول أداء، والتي يبلغ عددها ثمانين دولة، هي نظم حكم ديمقراطية (جزر موريس 1968. بنغلاديش 1972، نيجيريا 1981، ليتوانيا ولتوانيا 1992)، ويصدق الأمر نفسه عند النظر في احتمالات أن يمر بلد ما "بكارثة اقتصادية" التي تحدد بأنها انخيار يبلغ 10% في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي سنويا، حيث يبلغ نسبة 3,4% بالنسبة للنظم السلطوية ويقل عن 1% بالنسبة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 114 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه . ص 34 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

لديمقراطيات، مع العلم انه من بين 15 دولة ديمقراطية تعرضت للانكماش الحاد منذ 1960، حدثت 11 حالة في التسعينات وإذا استثنينا تايلاند عام 1998، كانت الحالات العشر الأخرى دول متحولة من الاشتراكية في بداية العقد<sup>1</sup>.

ويجادل مؤيد و العلاقة بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية بان الديمقراطية تلعب دورا وقائيا في وجه الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، ذلك " أن المجتمع لا يفقد دور الديمقراطية مادامت الأمور تجري سلسلة وعلى نحو روتيني جيد ولكن تظهر الحاجة إلى الديمقراطية واضحة عندما تتعقد الأمور لسبب أو لآخر، وهنا تكتسب الحوافز السياسية التي يوفرها نظام الحكم الديمقراطي أهمية عملية كبيرة... لأن خطر فقدان الأمان الناجم عن التحولات السياسية الاقتصادية، أو عن ظروف أخرى، سيظل يحوم خلف ما يبدو في ظاهره كأنه اقتصاد صحيح وصحي، والجدير ذكره هنا هو أن المشكلات التي واجهت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا (عام 1997) تكشف من بين أمور أخرى كثيرة، كأنها وقعت جزاء ووفقا لنظام الحكم غير الديمقراطي ويتجلى هذا بوضوح في مجالين يثيران الاهتمام نذكر من بينهما إهمال نوعين من الحريات الأدائية، أي الأمن الوقائي وضمان الشفافية، وهو مهم لتوفير الأمن وتوفير حوافز للقوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي هو الطريقة التي يتم الاستشهاد بها وذكرها بوجه عام للمقارنة بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، ولا يعكس ظروف المعيشة مثل الرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك، فهناك عدد من الدول تتمتع بثروات مادية كبيرة، إلا أن سجلها في مستوى الرفاه الاجتماعي لا يتوافق مع حجم الثروات الموجودة، وعلى نحو مماثل، ثمة تباين لافت بين الدول المتماثلة في مستوى الدخل، وعلى سبيل المثال، كان لدى الجمهور الكونغو وسيريلانكا معدل متقارب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 (841 دولار مقابل 860 على التوالي)، إلا أنهما تظهران فجوة تزيد عن العشرين عاما في متوسط العمر المتوقع (51 عاما مقابل 73)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - انظر في هذا العنصر

Donned .Guillermo. «modernization and bureaucratic authoritarianism: studies in south American politics.

<sup>2</sup> - عبد الله هوادف . مرجع سابق . ص 116 .

<sup>3</sup> - مورتون هالبرين (واخرون). مرجع سابق . ص 35 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

بعبارة أخرى يجب أن ننظر بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي، إلى أن يلي الاقتصاد حاجات الناس السياسية مثل الحصول على الطعام ومياه الشرب النقية، والتعليم اللائق، والرعاية الصحية اللازمة، أن مؤشرات الرفاه الاجتماعي مهمة لمعرفة كيفية توزيع أرباح الاقتصاد بكفاءة على السكان، وتكشف مقارنات الرفاه الاجتماعي بحسب نوع نظام الحكم عن اختلافات واضحة، فالمواطنون في ظل الديمقراطيات يعيشون حياة أطول وهم أكثر تمتعا بالصحة وأكثر إنتاجا مما يعيشون في ظل نظم حكم تسلطية، وفضلا عن ذلك، فهم قد فعلوا ذلك بصورة متناسقة على مدار العقود الأخيرة، وقد بينت التقارير السنوية لمؤشر التنمية البشرية الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية ارتباطا قويا بين الديمقراطية والرفاهية في البلدان النامية، إذ حققت الدول الديمقراطية في كل فئة من فئات المؤشر مستويات أعلى من نظم الحكم الاستبدادية<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه ذهب كل من باتريسيو نافيا (Patricio navia) و توماس زويفل (THOMAS zweifel) في دراسة لهما بعنوان الديمقراطية، والديكتاتورية، ووفيات الأطفال، إلى أن معدلات وفيات الأطفال في الأنظمة الديمقراطية هي اقل بكثير مقارنة بالأنظمة الديكتاتورية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية الديمقراطية في تحقيق التنمية

إن أغلبية الدول غير الديمقراطية لم تنجح في تحقيق التنمية بينما نجحت أغلبية الدول الديمقراطية في تحقيق التنمية ذلك لان ممارسة الحقوق السياسية الأساسية، تضمن احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعني أن بناء الحكم الديمقراطي وتقويته يعد مكونا محوريا لعملية التنمية<sup>3</sup>.

### الفرع الأول: دور الديمقراطية في تعزيز الحكم الراشد من اجل التنمية

تتجسد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جانب آخر في مفهوم جديد يكثر استخدامه وهو الحكامة (governance) أو الحكم الصالح أو الرشيد (good governance) وذلك لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري تنموي، وهو يعبر عن التزام

<sup>1</sup> - المرجع نفسه . ص 35 .

<sup>2</sup> - رضوان بروسى . مرجع سابق . ص 22 .

<sup>3</sup> - ديدي ولد السالك . مرجع سابق . ص 26 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

نظام إدارة الدولة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتقدم المواطنين ورفاهيتهم عبر مشاركتهم ودعمهم.<sup>1</sup>

وقد عرف البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية، أي انه أسلوب وطريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية."<sup>2</sup>

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "فيعرفه على انه تطبيق للتسيير الفعال وحكمانية ديمقراطية تشاركية... حيث ينظر للحكم الراشد على انه احد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية وإيجابية"<sup>3</sup>.

لقد بات موضوع الحكم الصالح يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي ويمثل الحكم الصالح اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات لن تتدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية.<sup>4</sup>

وقد توافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع ظهور مفهوم التنمية بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث تعيرت مفاهيم التنمية وانتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة التي تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية وتوزيع خياراتهم وإمكانياتهم في الوصول إلى مستوى ارفع من الحياة.<sup>5</sup>

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لا بد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان

<sup>1</sup> - نادر فرجاني. "الحكم الصالح" رقة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية". مجلة المستقبل العربي، ع 256. جوان 2005. ص 4

<sup>2</sup> - حسين عبد القادر . الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية. (مذكرة ماجستير). جامعة تلمسان. 2012. ص 25 .

<sup>3</sup> - محمد غربي "الديمقراطية والحكم الراشد". مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع3، افريل 2011. ص372\_373 .

<sup>4</sup> - نوزاد عبد الرحمان الهيتي "الحكم الصالح في الوطن العربي" قطر مجلس التخطيط. في:

[http://www.30\\_dz\\_just\\_goo\\_com/t421\\_topic](http://www.30_dz_just_goo_com/t421_topic)

<sup>5</sup> - محمد غربي . مرجع سابق. ص 373 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد<sup>1</sup>.

الديمقراطية تعتبر أداة هامة و حافز كبيرا للحكم الصالح، هذه الأداة هي قدرة الشعب على القضاء على الفساد وعلى فرض قيود المساءلة أو حتى مجرد إبعاد القادة غير الفاعلين على فترات منتظمة والحافز بالنسبة للقادة السياسيين هو إحداث تحسينات مرئية ومؤكدة بصورة عامة في جودة الحياة اذا توفرت لهم الرغبة في انتخابهم مرة أخرى، وعندما تكون الانتخابات حرة ونزيهة تصبح لدى الشعب فرصة معاقبة الحكم غير الصالح وتصحيح أخطائه السياسية، ويصبح لدى الحكام الحافز لقبول المساءلة والشفافية في ممارسة الحكم، وشرح وتبرير ما يصدر عنهم من قرارات والتشاور مع قطاعات كبيرة من أبناء الشعب قبل إصدار القرارات.<sup>2</sup>

ويتم تحقيق المشاركة السياسية من خلال المنافسة الانتخابية وما تطلبه من تجميع وحشد لأصوات الناخبين من خلال الانتخابات الديمقراطية التي تحفز التشاور واستطلاع آراء الشعب في عملية الحكم الصالح، وبمرور الوقت سوف يؤدي هذا التأكيد على الحوار الشعبي العام والانشغال بالعمل العام، والمشاركة فيه الى تراكم رأس المال الاجتماعي وهكذا تساعد ديمقراطية الانتخابات على تعزيز الالتزام بالمصالح الاجتماعية الكبرى والاستجابة لها لا تقتصر فوائد الديمقراطية في الحكم على الأنظمة السياسية العامة فقط ولكنها تظم أيضا القطاعات المحددة ومختلف مستويات تطوير صنع السياسة، وعلى سبيل المثال كلما اتسع نطاق المشاركة العامة في صنع القرارات حول كيفية وأماكن إنفاق الموارد القليلة المتاحة للخدمات الصحية كلما أدى هذا الإنفاق إلى تحسين المستوى الصحي لعدد اكبر من الناس وحتى في نطاقات سياسية واقتصادية التي تعتبر فنية ومثيرة للجدل<sup>3</sup>.

وأخيرا فان الحرية هامة للغاية، وعندما توجد حريات مدنية وسياسية اكبر ستوجد حوارات عامة أكثر استنارة واشد قوة، وعندما تكون لدى الأفراد حرية المشاركة والتعبير عن أنفسهم، تكون لدى المنظمات حرية التعبئة والاحتجاج، وتكون وسائل الإعلام حرة فيما تكتبه وتنشره، كلما كانت

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 377 .

<sup>2</sup> - لاري دياموند "حتمية الحكم الديمقراطي الصالح" القاهرة . مركز المشروعات الدولية الخاصة . ص 1 في:

[http://www.cipe\\_arabia.org/files/pdf/art11o6.pdf](http://www.cipe_arabia.org/files/pdf/art11o6.pdf)

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص 1-2 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

الحكومة أكثر احتراماً للمساءلة واحتراماً للقانون ووضع الشعب موضع الاعتبار، وعندما تنشر الحكومة سلطاتها بين مختلف الهيئات والفروع وتصبح علاقتها مفتوحة مع المجتمع المدني الفعال فإنها تسمح لآليات التغذية المرتدة إلى تصحيح السلوك السيئ وتصحيح أخطائه السياسية وبالتالي يزداد احترام الشعب للحكومة لما تصدره من قرارات ويتمتع نظام الحكومة بكثير من الشرعية والاستقرار، وسيؤدي كل هذا إلى تحسين قدرة الدولة على إدارة الصراع الاجتماعي.

وهكذا تمثل الديمقراطية والحكم الصالح ضلعين من أضلاع المثلث الذي يدفع المجتمع إلى التقدم، أما الضلع الثالث فهو التنمية الاقتصادية التي تأتي من سياق الحكم الديمقراطي الصالح الذي يمثل مناخاً جاذباً للاستثمار ويساعد المجتمع على تحديد السياسات التي تعزز التنمية العادلة<sup>1</sup>.

وذلك لأن مفتاح البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات الاقتصادية هو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع قرار الحكومة بصفة يومية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: دعم الديمقراطية لمفهوم التنمية حرة

على الرغم من تعدد مفهوم الحكم الديمقراطي وفقاً لاختلاف الزمان والمكان إلا أن هناك مقولتين للرئيس الأمريكي ابراهم لنكولن<sup>3</sup> لخص فيهما مفهوم الحكم الديمقراطي حيث أكد في المقولة الأولى أنه "لا يحق لأي شخص أن يحكم الآخرين دون رضاهم" حيث أن الدولة أو الحكومة الديمقراطية ماهي إلا حكومة من الشعب وللشعب، وبالتالي يصبح الهدف من الحكم الديمقراطي هو صيانة حقوق المواطن وكرامته وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تحتويه من توفير للخدمات والاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن والملبس والغذاء مما يتيح الوصول لاستتاب الأمن وتحقيق الرفاهية في أرجاء المجتمع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه . ص 3-4 .

<sup>2</sup> - جون دسوليفان "الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي". مركز المشروعات الدولية الخاصة. ص 11 .

<sup>3</sup> - ابراهام لينكون: الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية حكم في الفترة 1861 إلى 1865 مولود في 12 فيفري 1809 ومتوفي في 15 افريل 1965 . يعد من أهم رؤساءها على الإطلاق.

<sup>4</sup> - محمد هلال . "نحو فهم العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة : دراسة مقارنة للنصوص الدستورية العربية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان" في:

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

أما المقولة الثانية فيقول لنكولن فيها انه: "إذا ذاق الشعب ذرعا بحكومته فان له مطلق الحرية الدستورية أن يغيرها"، وبالتالي يتضح أن العنصر الثاني المكون للديمقراطية، وهو في الوقت ذاته مكمل للعنصر الأول وهو يرتكز على حق الشعب في أن يغير من يحكمه إذا فقد الثقة فيه أو وجد من هو أصلح منه و بالتالي تفضل السلطة الحاكمة انعكاس لإرادة الشعب ومسخرة لخدمة مصالحه وأولوياته وهو ما يصبح في الوقت ذاته مبعث شرعية للنظام الحاكم ومصدر تفويضه للحكم<sup>1</sup>.

وقد ظهر ارتباط مفهوم الديمقراطية كآلية لتجسيد فكرة ومفهوم الحرية من خلال منظور جديد في الفكر التنموي يتجاوز الرؤية الاقتصادية من خلال الدعوة إلى تضمين مفهوم التنمية متغيرات سياسية وحقوقية وهنا تبرز أطروحة عالم الاقتصاد الهندي امارتيا سين (Amartya sen)<sup>2</sup>.

حيث ما يراه سن أساسيا للغاية في هذا الصدد هو أن الحرية السياسية والحريات المدنية أمور مهمة للغاية بشكل مباشر في ذاتها وليست بحاجة إلى تبرير غير مباشر في ضوء نتائجها على الاقتصاد، والملاحظ أن الشعب العاقل عن الحرية السياسية أو من الحقوق المدنية إذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادي (ويحظى مصادقة بظروف اقتصادية مواتية)، فإنه يكون محروما من فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة<sup>3</sup>.

حيث تعتبر مسالة المشاركة مسالة محورية أيضا بالنسبة إلى بعض القضايا التي دهمت نظرية التطوير ونالت من قوتها ومداهها مثل ذلك أن هناك من يؤكد أن التنمية الاقتصادية كما نعرفها يمكن عمليا أن تضر الأمة مادامت تؤدي إلى إلغاء تقاليدنا وطمس تراثنا الثقافي، ولا ريب في أن أي محاولة لتعطيل حق حرية المشاركة تأسيسا على قيم تقليدية لمثل الأصول الدينية أو العرف السياسي أو ما يسمى بالقيم الأسبوية إنما هو ببساطة إغفال لقضية الشرعية ولحاجة الناس أصحاب المصلحة في المشاركة من اجل اتخاذ القرار بما يريدون وبماذا يقبلون<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد هلال. مرجع سابق. ص 181 .

<sup>2</sup> - يقول امارتيا سن: "التنمية تتألف من التخلص من أنواع متعددة من الحرمان من الحريات التي لا تترك للناس سوى اختيارات محدودة وفرص ضئيلة لممارسة ارثهم المنطقي".

<sup>3</sup> - امارتيا سن . مرجع سابق . ص 8.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه . ص 24-26 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

إن السبب لاعتبار الحرية موضوعا هاما هو أن الحرية ليست أساسا فقط لتنظيم النجاح أو الفشل، بل هي أيضا المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية، ان المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وكذا على التأثير في العالم وهذه المسائل محورية بالنسبة إلى عملية التطوير والتنمية.

أن نرى التنمية والتطوير في ضوء الحريات الموضوعة للناس امر له دلالتة وتأثيراته بعيدة المدى على فهمنا لعملية التنمية وسبل ووسائل النهوض بها أيضا ويتضمن هذا على الجانب التقييمي، الحاجة إلى تقدير وتقييم مستلزمات التنمية والتطوير في ضوء إزالة عوائق وقيود الحريات التي يعاني منها أبناء المجتمع<sup>1</sup>.

ومن هنا تظهر أهمية الديمقراطية من خلال ثلاث عناصر:

1- الأهمية الجوهرية للديمقراطية (l'importance intrinsèque) تتضمن هذه الأهمية اعتبار الديمقراطية نظاما جيدا لذاته، وليس بالضرورة من خلال علاقته بالتنمية، على هذا الأساس يرى سن انه لا ينبغي تبرير أهمية الحريات السياسية والمدنية من خلال أثارها في المجال الاقتصادي وإنما لأنها ذات قيمة جوهرية بحد ذاتها، فهي تعتبر عنصرا أساسيا وجوهريا في مفهوم الحرية الإنسانية بشكل عام.

2- الأهمية الأداة للديمقراطية (l'importance instrumentale) تكمن هذه الأهمية في أن الحقوق السياسية والمدنية تسهم في توفير الفرص للأفراد للفت الانتباه إلى حاجاتهم، وهذا ما يجعلهم يطالبون بسياسات عامة تهتم بتلبية مطالبهم، فالاستجابات الحكومية لمعاناة السكان تتوقف غالبا على الضغوط الممارسة على السلطات وعلى مدى ممارسة الحقوق السياسية، فالنقد والمعارضة والنقابات العمومية والتحقيقات الصحفية تعتبر أنظمة انذار غير رسمية تسهم في انتشار وتحويل المعلومات إلى سلطات لدفعها إلى الاستجابة المستعجلة للمخاطر.<sup>2</sup>

3- الأهمية البنائية للديمقراطية (l'importance constrative) ترتبط هذه الأهمية بمسألة بناء القيم والمعايير المشتركة داخل المجتمع، وهذا ما يتطلب توافر إجماع حول تلك القيم والمعايير، هنا تتسم الحقوق المدنية والسياسية في ظهور القيم الاجتماعية وتحديد الأولويات من خلال النقاش العمومي،

<sup>1</sup> - امارتيا سن . مرجع سابق. ص27

<sup>2</sup> - رضوان بروسى . مرجع سابق. ص23 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

فمسألة بناء القيم والمعتقدات والمعايير، ليست قضية شخصية، وإنما هي قضية تشاور جماعي (de libertine collective)<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن مقارنة سن تجاوزت التحليل الاقتصادي إلى تبني رؤية فلسفية وسياسية للتنمية تختلف عن الرؤية الاقتصادية التي اختارت أدوار الحرية في عملية التنمية في الدور الأداتي وبالتحديد في مفهوم "حرية السوق" ضمن الخط السميثي نسبة إلى آدم سميث دعه يعمل دعه يمر ورغم اعتراف سن بأهمية حرية السوق كوسيلة للتنمية، إلا انه اقترح توسيع دائرة الحريات الأداة إلى أنماط وقيم أخرى تتضمن الحريات والقيم الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى اعتبار الحرية غاية لعملية التنمية وهذا من شأنه تجاوز اختصار مفهوم "التنمية" في النمو الاقتصادي إلى ربطها بعملية صنع القرار التي من خلالها يستطيع كل فرد أن يختار بحرية ما يرغب في انجازه ضمن مجموعة الفرص المتاحة له داخل المجتمع<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة للافتراض

بينما كانت هناك درجة عالية من الابتهاج والتفاؤل في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين بأن العالم يشهد تحول حاسماً تجاه الديمقراطية، حيث أصبح الباحثون أقل تيقناً وثقة في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين فبعد عقد من الديمقراطية السريعة تباينت آراء الباحثين حول احتمالات وفرص تعزيز الديمقراطية بشكل واسع<sup>3</sup> رأى البعض أن هناك أدلة على استمرارية التقدم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم وعلى ترسيخ الديمقراطية تدريجياً في العديد من الديمقراطيات الجديدة، مدركين في نفس الوقت أنها عملية طويلة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر، إلا أن البعض الآخر يزعم أن هناك أدلة على حدوث تقهقر واسع للديمقراطية في العديد من البلدان التي مرت في الفترات الأخيرة بعمليات انتقال وتحول ديمقراطي، حيث أن الديمقراطية لم تتجذر إلا في عدد قليل من هذه البلدان.

<sup>1</sup> - رضوان بروسى. مرجع سابق. ص 23 .

<sup>2</sup> - في هذا العنصر انظر:

Alescnder bortinle deveppement par les libertes une lecture critique de development as freedom d amortysenpremiers journées du gres (le conçoit de développement en debatuniversity rontesquieu) bordeauxc .2004

<sup>3</sup> - محمد زاهي بشير المغاربي .مرجع سابق . ص 2

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

### الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للرؤية على مستوى النظرية

إذا كان من الصحيح أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد انهيار العديد من النظم الشمولية واتجاهها نحو الأخذ بنظم ليبرالية، فإنه من الصعب الاستخلاص من ذلك أن الديمقراطية الليبرالية حتمية تاريخية، وأنه يكفي أن نتظر حتى نتحقق<sup>1</sup>.

فإذا أضحت الديمقراطية مفهوما مثاليا يسمو على كل نقد وينظر إليها كأفضل شكل من أشكال الحكم المختلفة التي عرفت البشرية فالغريب أن هذا ليس هو موقف الغربيين أنفسهم الذين ابتدعوا هذا المفهوم وطوروه عبر تاريخهم الممتد من العصر اليوناني وحتى هذه اللحظة، فالديمقراطية عندهم كغيرها من أشكال الحكم لها ما لها وعليها ما عليها وهي ليست النظام الأمثل ودائما وفي كل الحالات<sup>2</sup>.

وهي بذلك ليست عالمية وحتمية لأن هناك من يقاومها فضلا عن من يدعي بخصوصيتها، لأنه لا يجوز بالمقابل تجاهل حقيقة الملل والشكوك حول الديمقراطية في عدد غير قليل من الدول ذات التراث الديمقراطي العريق، فالإقبال على صناديق الانتخاب يقل من عام إلى آخر والشكوى عامة من تدهور مستوى رجال السياسة والفضائح المالية وقصص الفساد تنتشر من معازل الديمقراطية نفسها<sup>3</sup>.

فقد بات واضحا أنه في ظل الحكم الديمقراطي أصبح كل شيء مباحا وممكنا شراءه، ومن الناحية الواقعية فإن الكثرة لا تستطيع أن تحكم، فإن قلة من محترفي العمل السياسي هي التي ستضطلع بذلك وأن عامة الشعب بعيد تماما عن سدة الحكم، وبذلك بدت الديمقراطية لكثير من المفكرين الغربيين كمجرد وهم وخيال fiction أو هي وهم illusion وهذا ما انتهت إليه كتابات باريتو (pareto) في مؤلفه الشهير (the mind and society) و (the factor of capitalism)، وكذلك موسكا في كتابه (the ruling class)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حازم البيلاوي. الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل. القاهرة. دار الشروق. (د ط). (دس). ص 41 .

<sup>2</sup> - عبد العزيز صقر "النقد الغربي للفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)". القاهرة. في:

<http://www.albayan.cu uk/files/articleimoges/takrirpdf>.

<sup>3</sup> - حازم البيلاوي. مرجع سابق. ص 47 .

<sup>4</sup> - عبد العزيز صقر . مرجع سابق. ص 28 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

فالحقيقة المؤلمة هي أن الديمقراطية تمثل جزءا يسيرا من حياة البشر، فمعظم تاريخ البشرية هو تاريخ الاستبداد والحكم المطلق والاستهانة بحقوق الأفراد مع غلبة الجمود والقوالب الجامدة على المجتمعات فتاريخ الديمقراطية بمعناها القديم في المشاركة في الحكم أو في معناها الحديث باحترام الحقوق والحريات محصور جدا في الزمان والمكان<sup>1</sup>.

فهناك إحساس عام ومتزايد ، انه رغم وجود النظم الديمقراطية واستقرارها في العمل فما يزال الفرد يشعر بأنه لم يعد سيد أفعاله وان المشاركة السياسية ليست سوى مظهرا وليس حقيقة، فهناك قوى غير مرئية تسير الأحداث وتتحكم في الضمائر، وهي قوى ستحصل على الرقابة والانضباط وسواء كانت هذه، هي قوى المال والشركات الكبرى أو قوى البيروقراطية وأخرى للإعلام وأدوات التأثير النفسي.

ومنه فإن كل الشواهد تبرهن على أن الديمقراطية في النظرية ... لم تعبر عن حقيقة الإدراك أو الواقع السياسي الغربي وأنها منذ عرفت في التقاليد اليونانية القديمة حتى هذه اللحظة لم ترقى إلى المثالية في التنظير أو الاستمرارية والمصادقية في التطبيق.

كما أن نظرية الانتقال لم تضع في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية المتضمنة فهي، نظرية تتعامل مع الأنظمة السياسية كما لو كانت معاطف، إذ تفترض أنه يمكن للمجتمع أن يخلع معطف الاستبداد ويرتدي حلة الديمقراطية، والحقيقة بالتأكيد، هي أن الأنظمة السياسية تؤثر على ثقافة المجتمع، وقيمة وهيكل الحوافز فيه، واقتصاده فالأمم التي كانت في ظل حكم استبدادي تعاني تدهورا دائما في القيم الاجتماعية والتماسك الاجتماعي<sup>2</sup> وللديمقراطيات الليبرالية الحديثة، كسائر أنواع الحكومة، مواطن ضعفها واتجاهاتها غير الحكيمة، وقد اتفق النقاد الذين يمثلون طائفة متنوعة من الاتجاهات في استنتاجاتهم بان الديمقراطية الليبرالية تميل إلى تفكيك المجتمع وتفويض المطالب العادلة للعادات والتقاليد، وتشجيع الأفراد على عزل أنفسهم وتفضيل ميزاتهم الشخصية على المصلحة العامة، وتعزز الاعتماد المبالغ فيه على العملية الرسمية والحقوق الفردية على حساب التفكير في الاستحقاقات الجوهرية والغايات

<sup>1</sup> - حازم البيلاوى . مرجع سابق . ص 44 .

<sup>2</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق . ص 17 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

النهائية، وتتجاهل الانضباط والتعليم الأخلاقي في الشخصية الضرورية لبناء مواطنين صالحين بحجة تشجيع التنوع تفرض توحيدا للمعتقدات والسلوك<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للرؤية على مستوى التطبيق

لا شك أن الديمقراطية الغربية من الناحية النظرية تستمد قوتها وجاذبيتها من تلك المفردات الايجابية التي تتضمنها عملية التعريف من قبيل الحرية والكرامة والحقوق والضمانات وأمثالها، ولاشك أن التطبيق الديمقراطي المثالي، في ضوء التعريفات السابقة يؤدي إلى ارتقاء مستوى التعليم، وتحسين الكرامة الإنسانية، بحيث تصبح الحياة أكثر تحضراً، ولكن هل ملكت الديمقراطية الغربية طرق الجواب وتمخضت عن احترام الكرامة الإنسانية، وضمان التعليم وتوفير حياة كريمة ومتحضرة لمواطنيها؟<sup>2</sup>.

إنه من المثير للسخرية على أنه على الرغم من أن الأمريكيين يفتخرون بمئات الآلاف من موظفيهم الحكوميين في الانتخابات، وبالرغم من أنهم يستخدمون حق المبادرة والاستفتاء الشعبي ليتخذوا قرارات سياسية معينة فان معظم الأمريكيين محبطون من الحكومة فهم يعتقدون أن الحكومة تكلف الكثير جدا وتعطي القليل جدا وتبدل أموال الضرائب، ويعتقدون أن السياسة مثيرة للتراع بشكل غير ضروري وهي في الغالب فاسدة<sup>3</sup>.

أما في فرنسا فإنه لا يسمح بإتباع أي قوى دينية غير كاثوليكية وتدخل الحكومات في صراعات سياسية وعدوانية مع أي قوى دينية تختلف عقيدتها عن عقيدة الأغلبية مثل ما حلت مع العياقة في القرن التاسع عشر ومثلما يحدث مع القوى الإسلامية ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين.

وفي بريطانيا، حيث ترتبط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية ترتبط الحقوق المدنية بالانتماء الديني، ويحتل غير الانجليكان من المواطنين البريطانيين مرتبة أدنى، ويحصلون على حقوق مدنية أقل مما يحصل عليه المواطنون من القطاع الانجليكان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بيتر بيركويتر "تحدي الديمقراطية" في:

[http://www.freewebs.com/islamicwordnewz\\_chalang.html](http://www.freewebs.com/islamicwordnewz_chalang.html)

<sup>2</sup> - عبد العزيز صقر . مرجع سابق . ص 26 .

<sup>3</sup> - موريس بن فيورينا وبرنامج جونسون . الديمقراطية الأمريكية الجديدة . ترجمة :لميس قواء الحبي (وآخرون). الأردن، الأهلية للنشر التوزيع ط1. 2008. ص 6 .

<sup>4</sup> - عبد العزيز صقر . مرجع سابق . ص 27 .

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

وفي إيطاليا فان الكتلكة تأتي دائما قبل الديمقراطية، ولا موضع للحديث عن الديمقراطية إلا إذا تعلق الأمر بإقصاء وصاية الكنيسة على الحياة السياسية حتى لو أدى ذلك إلى مصادرة ملايين الأصوات التي يدلي بها الناخبون لصالح حزب يعارض القيم الكاثوليكية وفي ألمانيا تحبو الديمقراطية و الحقوق المدنية أمام الاستلاء الاري، و حقوق الأقليات الدينية أمام طغيان الأغلبية المسيحية، فهناك توطيد بين المسيحية والألمانية... هذا الشعور بالتفوق العنصري، والاستعلاء الديني يتعارض كلياً مع الفكرة الديمقراطية.

وفي اسبانيا يعلن الدستور في تحد صريح للمفهوم الديمقراطي للحكم أن اسبانيا دولة كاثوليكية، وان حق الانتخاب محصور في الاسبان الكاثوليك.

وفي سويسرا أيضا التي يدين معظم سكانها بالعبقيدة البروتستانتية، يتضمن الدستور كل الاحتياطات والقيود التي تحول دون نمو السلطة، رجال الدين الكاثوليك التي تمثل ما يقارب 40% من الشعب السويسري ... كما يمارس الدستور الاضطهاد ضد بعض الطوائف البروتستانتية التي تختلف مع مذهب الأغلبية<sup>1</sup>.

إن القول بأن مجرد تأسيس الديمقراطية سيحل كل المشكلات أمر بعيد عن الواقع، فنادرا ما تكون عملية التحول السياسي سلسلة وسهلة، وحتى في الديمقراطيات الراسخة هناك مصالح متعارضة ومتضاربة، إذ يحتفظ عدد من الديمقراطيات منخفضة الدخل بمعدلات للنمو تقل عن المتوسط بالنسبة لأقاليمها، وفي الغالب تكون الوتيرة الأبطأ من ميراثها الاستبدادي فعلى سبيل المثال فانه وبعد أن ورث عدد من النظم الديمقراطية الجديدة في أمريكا اللاتينية مجتمعات مزقتها التفاوت والفساد الحادان، جاهدت من اجل إيجاد الطريق الصحيح للمضي قدما للأمام، وعلى نحو مماثل بينما أجريت الانتخابات في شتى أنحاء أفريقيا في العقد الماضي ظهرت من جديد حالات كثيرة جدا من نظام الحكم بأمره، لا يخضع لأي محاسبة من الشعب وفي مناطق من الاتحاد السوفياتي السابق خرجت الديمقراطية إلى الوجود كجنين جهيض<sup>2</sup>.

وفي الهند وحسب وكالة تقييم الديمقراطية (democracy rating agency) فإن الحقوق السياسية في الهند قد هبطت كثيرا خلال فترة النزاع الهندوسي الإسلامي في بداية تسعينيات القرن العشرين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه . ص 27-28 .

<sup>2</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون) . مرجع سابق. ص 15 .

<sup>3</sup> - تشارلز نيلي، الديمقراطية. ترجمة: محمد فاضل الطباخ. بيروت، المنظمة العربية للترجمة. ط 1. 2010. ص 104.

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

وفي مناطق أخرى استخدم القادة المنتخبون سلطات الدولة لتضييق الخناق على حرية التعبير، أو أي نقد علني لحكمهم وأي كان السبب فإن النمو البطيء يوقع الوهن في قلوب المواطنين، بخصوص ظهور ديمقراطية تنعقد عليها آمالهم على حياة أفضل.<sup>1</sup>

وهكذا يتبين بأنه على الرغم من أن منحى التحول إلى الديمقراطية العالمي يتجه إلى أعلى فإن الدول التي تتحول إلى الديمقراطية تتراجع في الغالب، وتوصف الدولة بوصفها متراجعة عن الديمقراطية حينما تمر بمحط ببطء يبلغ نقطة أو أكثر في معدلها على مقياس الديمقراطية، وطبقا لهذا التعريف فإن ثماني وأربعين دولة قد تراجعت على الأقل مرة واحدة منذ عام 1977 نذكر من بينها كل من أذربيجان التي تراجعت سنة 1995 وزمبيا سنة 1996 ومدغشقر سنة 1998 وباكستان سنة 1999 والإكوادور سنة 2000 وملاوي سنة 2001، وهذا هو تقريبا نصف المائة بلد التي كانت في وقت آخر تسير على طريق الديمقراطية في أثناء هذه الفترة، ومن هذه البلدان مرت ستة وعشرون بلد باختيار ديمقراطي وانتكست إلى معدل الصفر على مقياس الديمقراطية.<sup>2</sup>

إن التراجع ليس شائعا فحسب، بل انه قد يكون مفاجئا وحادا فمن بين الحالات الست والعشرين الاهتبار الديمقراطي كانت هناك عشر حالات في النصف الأعلى على مقياس الديمقراطية في السنة التي سبقت اهتبارها. ومما يثير الدهشة أن الاحتمال السنوي للتراجع بين الأمم السائرة على طريق الديمقراطية التي احتلت النصف الأعلى من مقياس الديمقراطية (4,7%) ضعف احتمال تراجع ذلك التي جاءت في الدنيا (2,4%).

والدرس الذي يمكن إن نستسقيه هنا أن البلاد السائرة على طريق الديمقراطية تظل عرضة لفيروس النظام الاستبدادي حتى على الرغم من أنها حققت فيما يبدو تقدما سريعا وشاملا وحتى المؤسسات الديمقراطية الأفضل تصميميا من الناحية الظاهرية تظل هشة إلى أن تصبح جزء من الوعي السياسي للمجتمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مورتون هالبرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 71.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 72.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص 74.

### خلاصة الفصل الأول

إن جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية تبقى قضية غير محسومة على الصعيدين الفكري والأكاديمي حيث لا يوجد على المستوى النظري والأكاديمي ما يؤسس أو يدعم وجهة نظر مقابل الأخرى، فكل الأطروحات التي تناولت هذه العلاقة سواء تلك المتعلقة بآليات التحديث، أو مدرسة الانتقال الديمقراطي لها حججها النظرية والإمبريقية لتدعيم ما توصلت إليه .

فرواد مدرسة التحديث يرون أنه لا بد أن تسبق عملية التحول الديمقراطي مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والتوسع الحضاري وانتشار الطبقة الوسطى وأن هذا الأمر سوف يمهّد الطريق لتفعيل تقاسم السلطة السياسية والتوصل إلى تسويات وتدعيم الهوية المشتركة الضرورية لنجاح الديمقراطية وهم يدعمون رؤيتهم هذه من كون أن وجود وترسيخ المسار الديمقراطي لا يعني أن تحقق التنمية الاقتصادية مسألة محتومة فهناك العديد من الدول حققت معجزة اقتصادية في ظل أنظمة استبدادية كالصين مثلاً .

في حين وفي الاتجاه الآخر نجد رواد مدرسة التحول الديمقراطي يؤكدون وبثقة على أن الديمقراطية شرط مسبق وأساسي لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة، كما ويصرون على نشر الديمقراطية بالنظر إليها كقيمة مجد ذاتها تربط بها مفاهيم الحرية التي بدعمها الحكم الراشد، وحسب وجهة نظرهم أن الأنظمة الديمقراطية الموجودة في الدول المتقدمة هي السبيل الوحيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك بالاستشهاد بأن هناك العديد من الدول شهدت انتكاسات اقتصادية بسبب غياب الديمقراطية وانتشار الفساد مثل فترويلا.

لا يمكن اعتبار معاني التنمية والديمقراطية ذات دلالة عالمية إذ لا بد أن تراعى وتتحكم في هذه المعاني التصورات المتباينة للمجتمعات المختلفة، وهذا يعني أن المعطيات الدينية والثقافية والجغرافية وكافة الظروف والمراحل التاريخية التي تمر بها المجتمعات هي التي تحدد مضامين مفهومي التنمية والديمقراطية مما يجعل أمر تطبيقهما مختلفا من بلد لآخر .

# مقدمة

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

إن مفهومي التنمية والديمقراطية ليس بجديدين على ساحة النقاش السياسي والاقتصادي في الجزائر حيث يلاحظ أنهما أصبحا جد متداولين، في خطابات المسؤولين في القطاعات الحكومية وغيرها، فالديمقراطية أصبحت حاضرة في خطابات المطالبين بأنماط جديدة وعادلة للشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحال بالنسبة للتنمية، التي أصبحت ذات دلالات وأبعاد عديدة تسعى السلطات لتجسيدها.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها هاذان المفهومان، فإننا قليلا ما نتوقف عند مفهوم التنمية وواقعها والبحث في نطاق الديمقراطية و الحيز والمكانة التي تشغلها على مستوى الممارسة في الجزائر، ومن ثم نتساءل ما هي الإشكالات التي تثيرها قضية التنمية الديمقراطية في الجزائر من حيث نوع وطبيعة العلاقة التي تجمعهما ودرجة تأثير أحدهما على الآخر؟

ولإجابة على هذه الأسئلة كان لا بد من معالجة كلا المعطين على مستوى الواقع والممارسة، وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات، منها ما يختص بالتنمية من خلال تناول بعض المؤشرات الاجتماعية كمؤشر التنمية البشرية، ومعدلات التشغيل والبطالة، ومنها ما يختص بالديمقراطية كقياس مدى المشاركة السياسية ودرجة شرعية النظام السياسي، ومكانة حرية الرأي والتعبير، وتحليلها في الجزائر.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

### المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

للجزائر إمكانات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم برامج التنمية المستدامة، و تسير هذه الموارد وتنميتها كان له أثر واضح على السياسة التنموية بالجزائر، خاصة في ظل التوجهات الحالية نحو النمو المستدام.

ولمعرفة أداء الاقتصاد الجزائري خاصة أثر الإصلاحات على النمو وديناميكية النمو في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف إرساء النمو الدائم، يمكن تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بعد الإصلاحات من خلال تحليل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الايجابي الواعد.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تخرج فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج ولكي يسمى متغير اقتصادي للتنمية فإن عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها ومن أهم معايير ومؤشرات التنمية الاقتصادية مؤشر الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم، ومؤشر تطور الإنتاج الصناعي والزراعي.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: الناتج الداخلي الخام.

ويعرف الناتج الداخلي الخام على أنه "مجموعة القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصادها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة"،<sup>3</sup> ويمثل الناتج الداخلي الخام قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الوطنية للدولة بصرف النظر عن جنسية المنتج، كما أن الناتج الداخلي الخام هو رقم الأعمال لدولة ما، وتصدر الإشارة أنه عندما يكون الناتج الداخلي الخام في ارتفاع وتزايد من سنة إلى أخرى موالية لها، نكون في هذه الحالة بصدد التحدث عن النمو، حيث في

<sup>1</sup> - الدراجي لعفيفي. أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1986 - 2004. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2011. ص 111.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 112.

<sup>3</sup> - نزار سعد الدين العيسى. مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط 1. 2001. ص 170 .

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

أغلب النظريات الاقتصادية ترى هذا النمو ضروري لتنمية وتطور أي دولة، أما عندما تنخفض وتراجع قيمة الناتج المحلي الخام فإن هذا يعني التخلف والتدهور الاقتصادي.<sup>1</sup>

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر فإنه قد طرأ على معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.1% خلال الفترة (1999-2002) واستمر هذا التحسن ليسجل نسبة 6.9% سنة 2003 و5.2% عام 2004، أما في السنوات 2005 و2006 و2007 فقد تراجع معدل النمو تراجعا ضعيفا ليبلغ 5.1% ثم 2% وأخيرا 4.8% سنة 2008 ليعود للارتفاع مرة أخرى حيث بلغ 5.1% سنة 2009 و2010 التوالي.<sup>2</sup>

ويوضح لنا الجدول التالي تطور متوسط دخل الفرد كمقياس لحجم السوق في الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم 01: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1999-2010

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج الداخلي الخام (مليار بالدولار)	نصيب الفرد من PIB بالدولار	معدل نمو الناتج PIB
1999	29.965	48.845	1630.07	3.2
2000	30.416	54.749	1800.01	2.15
2001	30.879	54.745	1772.87	2.7
2002	31.357	56.748	1809.47	4.7
2003	31.848	67.802	2128.55	6.9
2004	32.364	85.144	2630.81	5.2
2005	32.906	102.721	3121.64	5.1
2006	33.8	114.831	3397.367	2
2007	34.4	131.568	3824.65	4.6
2008	34.916	158.699	4545.17	4.8
2009	35.645	161.245	4987.72	5.1
2010	38.120	165.983	5100.46	5.01

المصدر: رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية

إن هذا النمو الذي سجله الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده بل لعدة اعتبارات منها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار

<sup>1</sup> - فاروق سحنون. قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر. (مذكورة ماجستير). جامعة سطيف. 2011. ص71.

<sup>2</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق. ص366.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

النفط والغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة حيث قدرت بحوالي 33.125 مليار دولار و43.240 مليار دولار و59.99 مليار دولار وذلك خلال الأعوام 2003 و2004 و2005 على التوالي، إضافة إلى ذلك التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية حيث تم تخفيفه على مراحل ونسب متفاوتة وفي هذا الصدد وصلت نسبة تخفيضه إلى حوالي 25% بعد فترة الإصلاحات.<sup>1</sup>

بعد ما حقق الناتج الداخلي الخام نمو بنسبة 2% في 2006 ومع ملاحظة تراجع نسبة 2.5% في الإنتاج الوطني وأن الناتج المحلي أو الإجمالي في سنة 2007 سجل معدل نمو 3% ومعدل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIBHH) سجلت نسبة نمو 6.3% مقارنة بـ1.2% في سنة 2000 والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد التي بلغت 1800.01 دولار في 2000 فقد ارتفعت إلى 3935 دولار في سنة 2007 أي معدل زيادة 12% خلال هذه الفترة.<sup>2</sup>

أما في 2011 فقد بلغ نسبة الناتج المحلي الداخلي الخام 2.5% مما يبرز قوة الاقتصاد الجزائري طيلة السنوات الماضية ليمتد إلى السنوات اللاحقة حيث وصل فائض الحساب الجاري إلى 8.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2012، وقد تعززت المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للجزائر بصفة عامة 2012 فقد سجل النمو الاقتصادي نهاية 2012 ارتفاعا بنسبة 3.3%، كما ضلت مستويات الدين الخارجي منخفضة وبلغ احتياطي صندوق ضبط العائدات صاف من الدين عام 2013 حوالي 26% من إجمالي الناتج المحلي.<sup>3</sup>

ومن جهة أخرى يعد معدل تغيير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك يعد مؤشرا لقياس حجم السوق، ومنه فقد شوهد تحسن في معدلاته بالجزائر، حيث ارتفع إلى 1630 دولار سنة 1999 ثم واصل الارتفاع إلى 4545.17 دولار للفرد سنة 2008 نظرا لارتفاع مداخيل النفط وتعتبر الجزائر من الدول ذات

<sup>1</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق. ص 366.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 377.

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي. نشرية معلومات معممة. رقم 13/10 حول الجزائر. 2013. في:

<http://www.wim.org/external/arabic/np/ses/pm/pdf>.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

الدخل المتوسط المرتفع ويدل ذلك أن حجم السوق في الجزائر مشجع على نمو الاستثمار الخاص ، كما استمر في الارتفاع ليبلغ 5100.46 دولار سنة 2010.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: معدل التضخم

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عنه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.<sup>2</sup>

ويمكن تعريف التضخم على أنه: " عملية ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار )أو التدهور المستمر في القدرة الشرائية لوحدة النقود وهو عملية ديناميكية تنشأ أسبابها الأولية أو القوة المولدة لهذه الضغوط التضخمية بفعل عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية."<sup>3</sup>

كما يعد مؤشر التضخم من العوامل الأساسية في بناء الميزانية العمومية المالية لما له من تأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي يسببها وعلى هذا الأساس فإن السلطات تعمل جاهدة في وضع مختلف الآليات لاحتواء ومعالجة أسبابه وبالتالي الوصول به إلى مستويات مقبولة.<sup>4</sup>

النسبة لمعدل التضخم في الجزائر فقد كانت نسبته عالية جدا حيث وصلت إلى 99% كأقصى حد له عام 1995 ثم انخفضت بشكل مفاجئ سني 1996-1997 حيث بلغت حوالي 18.7% و5.7% بعدها واصل معدل التضخم انخفاضه حيث وصلت نسبته إلى 0.30% عام 2000 كأدنى نسبة تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تحرير الأسعار وتخفيض العجز في الميزانية العامة والتحكم في حجم الكتلة النقدية ، وإتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية

<sup>1</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق.ص378.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صالح الجلال. دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2006. ص 18.

<sup>3</sup> - نبيل الروبي. التضخم في اقتصاديات المختلفة. الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية. 1987. ص 241.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن تومي، "قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية نماذج سنوات: 2009-2010-2011"، مجلة دراسات اقتصادية، ع17. ص139.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

بدلا من الإصدار النقدي، إلا أنه ارتفع مجددا عام 2001 إلى حوالي 4.2% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليعود للانخفاض عام 2002 إلى 1.4%<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تطور الإنتاج الصناعي والفلاحي

تعد نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في قيمة الإنتاج الوطني أحد معايير قياس التنمية نظرا لاقتران هذه الأخيرة بالتصنيع، خاصة وأن البعض من الاقتصاديين ربط عملية التنمية الاقتصادية بعملية التصنيع فكلما زادت نصيب الإنتاج الصناعي من قيمة الإنتاج الوطني الاجمالي كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على تقدم وتطور البلد، وفي هذا الإطار هناك نقطتان ذات أهمية كبيرة لبرنامج التنمية هما:

- 1/ زيادة الانتاجية الصناعية تشكل مفتاحا لزيادة متوسط دخل الفرد .
  - 2/ توفير الصناعات التحويلية قائمة على أكبر الاحتمالات لزيادة كفاءة احوال الواردات وزيادة بقية الصادرات بدلا من تصدير المواد الأولية وحدها، وتجدد الإشارة إلى أنه لا يجب اهمال دور الفلاحة والانتاج الفلاحي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا راجع إلى وجود علاقات وثيقة بين الصناعة والزراعة، فإذا نما الدخل الزراعي بعدالة فإن الصناعة ستمتع بسوق كبيرة واسعة الاستهلاك لأن انتاجها الذي يحقق لها اقتصاديات الحجم في الانتاج والتسويق، إذ يجب أن يزود نمو الدخل بسبب التوسع الصناعي حافزا دائما للإنتاج والانتاجية من خلال زيادة الطلب على الغذاء.<sup>2</sup>
- وفي الجزائر نجد أن السنوات الماضية تميزت على الصعيد الاقتصادي بتسجيل دفع نوعي وقوي في مجال التنمية الاقتصادية في قطاعي الصناعة والفلاحة حيث عرف هذين القطاعين نمو اقتصاديا متواصلا ترجمته النتائج المحصلة في هذين القطاعين.

فحسب التقرير الخاص بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم منذ 2005 إلى غاية 2007 الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن هذه السنوات تميزت بالانطلاق الفعلي للورشات الكبرى وتسديد الديون الهامة للاقتصاد الوطني وتعزيز القدرات المالية للجزائر، كما سمح المحيط

<sup>1</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق. ص380.

<sup>2</sup> - الدراجي العفيفي. مرجع سابق. ص113.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

الاقتصادي الملائم بتقدم الأشغال الكبرى للمنشآت المدرجة ضمن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتنسيق بين وسائل التسيير والتنظيم وترقية وجهة الجزائر.

وفي الجانب الخاص بتطور قطاعات النشاط الاقتصادي يفيد التقرير، بأن السلطات العمومية اعتبرت ترقية وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات التقليدية محورين هاميين وأساسيين لدعم وتنويع الاقتصاد الوطني وترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات التي من شأنها خلق 510 آلاف منصب شغل على مستوى الصناعات التقليدية في السنوات المقبلة، وقد ارتفع عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سنة 2007 إلى 300 ألف مؤسسة 99% منها مؤسسات صغرى ومتوسطة و0.03% تابعة للقطاع العمومي تمثل 666 مؤسسة.

وحسب نفس الدراسة فإن قطاع الفلاحة يعد قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الجزائري وقد سجل خلال السنوات الماضية نموا متزايدا بلغ نسبة 1.9% سنة 2005 و4% سنة 2006 و2007 ويرجع سبب هذا النمو مقارنة بما كان مسجلا قبل سنة 2000 إلى اعتماد الحكومة مطلع السنة المذكورة برنامجا وطنيا لتنمية فلاحية من أجل ضمان الأمن الغذائي الجزائري لترقية المداخيل والشغل في الوسط الريفي والتسيير الدائم لموارد المياه والتربة وتم لذلك تخصيص 360 مليار دينار من مجموع المبلغ الاجمالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي بين سنوات 2005 و2009.

كما سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية برفع قدرات زراعة الأشجار إلى الضعف بين 1999 و2006 منتقلة بذلك من 517 ألف هكتار إلى ما يقارب المليون هكتار.

ويرجع التقدم المسجل في هذا الجانب إلى الإستراتيجية المعتمدة على هذا المستوى والتي تهدف إلى استبدال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب ذات المورد الضعيف بالأشجار المثمرة .

كما سجل إنتاج الحبوب ارتفاعا محسوبا انتقل من 23 مليون قنطار سنة 2005 إلى 30 مليون قنطار سنة 2006 وإلى 43 مليون قنطار سنة 2007.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هدى ن " قطاع الفلاحة في تقرير " الكناس " جريدة المساء في :

<http://www el-massa.com/ar/content/view/15016/39/>.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

### المطلب الثاني: مشاريع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والمعتمدة على طول الفترة من 2001 الى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC .
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE .

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية - الأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

هو عبارة عن دعم يقدم الى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، فهو مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.<sup>2</sup>

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي) قبل أن يصبح المبلغ النهائي بمقدار بحوالي 10216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرصحة سابقا.<sup>3</sup>

وطبقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة الى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة

<sup>1</sup> - محمد مسعي. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، ع. 10، 2012، ص. 147.

<sup>2</sup> - حاكمي بوحفص. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع. 7، 2009، ص. 15.

<sup>3</sup> - محمد مسعي. مرجع سابق، ص. 147.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

الشرائية فهي تدرج في إطار مكافحة الفقر وسياسات التهيئة العمرانية الرامية الى التقليل من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي<sup>1</sup>.

ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع لعدة سنوات متتالية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو

المخطط الخماسي الأول (2005-2009) الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 80705 ملايين دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج 2001-2004 (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لا سيما برنامج الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 90680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى<sup>3</sup>.

ولقد ركزت الحكومة من خلال هذا البرنامج على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الكمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي<sup>4</sup>. وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري تعتمد الحكومة تكثيف مقاربتها قصد :

§ استكمال الإطار التغييرى للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تنظم قانون الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .

<sup>1</sup> - ياسمينة زرنوح. مرجع سابق.ص175.

<sup>2</sup> - حاكمي بوحفص. مرجع سابق.ص15.

<sup>3</sup> - محمد مسعي. مرجع سابق.ص147.

<sup>4</sup> - كريم زمران "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. ع7. جوان 2010. ص .

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

§ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي .

§ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية تنافسية .

§ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي

البرنامج الخماسي 2010-2014 إن المبلغ المخصص للبرنامج يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج الى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال جدول يظهر التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.<sup>2</sup>

### جدول رقم 02: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن . التربية، التعليم العالي، التكوين المهني . الصحة. تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية . باقي القطاعات	9903 3700 1898 619 1800 1886	45,42
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: قطاع الأشغال العمومية والنقل . قطاع المياه. قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	38,52
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة والتنمية الريفية. دعم القطاع الصناعي العمومي . دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500 1000 2000 500	16,05

المصدر: كمال عبو وهودة عبو، مرجع سابق. ص15.

<sup>1</sup> - عمر عبو وهودة عبو. "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة". (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات 16-17 ديسمبر 2008. جامعة الشلف). ص 10 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص14.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

وقد استفاد من هذا المشروع القطاعات التالية:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري. ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج .

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج .

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل،<sup>1</sup> الحقيقة أن هذا الغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي يعكس اهتمام الدولة بضرورة بعث المشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في ترقية المشاريع التنموية الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وجعله يلمس ثمار التنمية.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان لها .

إن سياسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كيتزية آلية، تأثيرها على النمو الاقتصادي سيتم كما يلي:

إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، إن القطاعات المحتمل تأثيرها إيجابيا

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع9، 2013، ص 48.

<sup>2</sup> - فارس ممدور. "بجاح المخطط الخماسي مرهون بإبعاد المسؤولين الفاشلين"، جريدة صوت الأحرار، 26 ماي 2010.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

بهذه السياسة تتمثل في قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، إلى جانب البحث في تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل التشغيل.<sup>1</sup>

### أ) قطاع الخدمات:

يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي بلغت 31.28% كمتوسط خلال هذه الفترة، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة.<sup>2</sup>

### ب) قطاع الفلاحة:

إن تأثير هذا القطاع على معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بقطاع الخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـ -5.3% بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 60% نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة.

### ج) قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21% كمتوسط خلال فترات تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 50.

### د) أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على البطالة:

بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي انخفض معدل البطالة في الفترة 2000-2008 إلا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ 8.59 نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، إن هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين يؤدي إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين الغير منتظمين من جهة أخرى مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40.68% في الفترة 2000-2008 مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية:<sup>1</sup>

- قطاع الخدمات: سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 8.65% في فترة الدراسة إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3260 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 29.67% خلال نفس الفترة، إن هذه الزيادة تفسر التوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.

- القطاع الفلاحي: بلغ المعدل السنوي لعمال هذا القطاع 6.27% في الفترة 2000-2008 حيث انتقل عدد العمال هذا القطاع من 1185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1841 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدرها 55.35% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ورغم ذلك ففرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة.

- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 52.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1371 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدره 75.54% وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.91%.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر

إن قوة الاقتصاد لا تتوقف على تحقيق نسب عالية في المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل القوة تكمن في استقرار هذه المؤشرات على المدى البعيد مع خضوعها إلى متغيرات داخلية مستقرة وليست ظرفية، لكونها السند الدائم لعملية التنمية خاصة وأن الجزائر تقف أمام مجموعة من الخيارات لإرساء مشروع التنمية المستدامة.

هنا نتساءل كيف يمكن وصف الواقع الاجتماعي في ضوء جملة الآثار الناجمة عن تطبيق الإصلاحات بحيث تبدو هذه الآثار كفيلة بإعطاء صورة عن الظرف الاجتماعي من خلال تحليل الإصلاحات ومدى استقرار نتائجها أو العكس تماما، فالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه الاقتصادي من جهة وعن واجب الدولة الاجتماعي من جهة ثانية في دعم الخدمات العمومية للفئات الأكثر تضررا من حيث التشغيل، والحماية الاجتماعية وضمان الصحة للجميع.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: مؤشرات التنمية البشرية

لقد برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم على الأقل في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين على غرار سنوات الأزمات الاقتصادية التي حدثت في عشرية الثمانينات التي ارتبطت بالسياسات الانكماشية في الدول المتقدمة وكذا الانهيار في أسعار الطاقة وفي صادرات المواد الأولية وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدت كحل لهذه الأزمات الاقتصادية أن كل هذا كانت له الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية للبشر ذلك أن حياة الناس تتأثر بالقرارات والسياسات الحكومية.

لقد جاء مصطلح التنمية البشرية بديلا موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب والعناية الصحية هو الطريق المناسب

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 49.

<sup>2</sup> - مسعود البني، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر، 2010. ص 79-80.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي ، كما يعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية.<sup>1</sup>

إن المؤشر العام للتنمية البشرية في الجزائر قد عرف ارتفاعا مستمرا... واستمرت هذه القيمة في الارتفاع التدريجي إلى غاية 2003 لتسجيل 0.722. معدل المتوسط حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تحسين هذا المؤشر بين 2003 و 2005 بنسبة 1.4 نقطة سنويا.

الجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات القياسية من 1999 إلى 2008.

### جدول رقم 03: تطور مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات القياسية في الجزائر 1999-2008

السنة	1999	2000	2004	2005	2007	2008
مؤشرات التنمية البشرية	0.695	0.705	0.750	0.761	0.776	0.778
مؤشر معدل الحياة عند الولادة	0.7783	0.792	0.792	0.827	0.845	0.874
مؤشر الناتج المحلي العام المكافئ للقدرة الشرائية	0.661	0.666	0.708	0.726	0.735	0.742
مؤشر مستوى التعليم	0.699	0.659	0.711	0.720	0.730	0.740

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول التنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

2006 ص 2 بالإضافة إلى تقرير 2008 حول النتائج العامة لتطور التنمية البشرية في الجزائر. ص 4.

انتقل المؤشر الوطني للتنمية البشرية الوطني من 0.689 سنة 1998 إلى 0.778 سنة 2008 أي بارتفاع قدره 13% خلال هذه الفترة نتيجة تحسن عناصره الثلاثة، وانتقل مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة من 0.778 سنة 1998 إلى 0.874 سنة 2008، أي بارتفاع قدره 9% وانتقل الأمل في الحياة من 72 سنة إلى 76 سنة أي بزيادة أربع سنوات خلال هذه الفترة أي بمعدل 5 أشهر سنويا تقريبا.<sup>2</sup>

ما يمكن قوله أن القيم المسجلة خلال هذه السنوات تعد أكثر القيم المرتفعة التي سجلتها بلدان منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا (MENA)، وأدى ذلك إلى ارتفاع في امتداد العمر يفوق

<sup>1</sup> - عماري عمار. "بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبيل النهوض بها". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. ع 7. 2007. ص 19.

<sup>2</sup> - مسعود البني. مرجع سابق. ص 82-83.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

04 سنوات بالنسبة للنساء وعليه تصنف الجزائر بلغ الأمل في الحياة لديها 76 سنة عام 2008 في عدد البلدان التي تعرف مستوى تنمية بشرية مرتفعا ويعود تحسن هذا المؤشر إلى:<sup>1</sup>

\* تراجع نسبة وفاة الأطفال والصبية سنويا حوالي 6 نقاط في النسبة المئوية لكل ألف زيادة على قيد الحياة.

\* انخفاض وفاة الأمهات بـ 32 نقطة في النسبة المئوية في السنة المائة ألف زيادة على قيد الحياة وذلك منذ سنة 1999.

\* انخفاض المعدل الإجمالي للوفيات بصفة عامة بمعدل 3.6 نقطة لكل ألف نسمة بين 1995 و2005 ويعكس هذا الانخفاض بنية أعمار السكان في الجزائر.

\* التقدم المحرز في مجال حماية صحة الأم والطفل ونذكر على سبيل المثال متابعة البرنامج الموسع لتلقيح الأطفال 2006-2009 بتغطية تفوق 90% حيث تجد أن 92.3% من الأطفال لقحوا ضد الحصبة وأنواع أخرى.

\* التقدم المحرز في مجال محاربة الأمراض المنتقلة وذلك من خلال برامج النشاطات الصحية التي وضعتها الدولة على الرغم من نقصها وعدم تنظيمها.

\* الانخفاض المسجل للأمراض المنتقلة عن طريق المياه.<sup>2</sup>

ومن ناحية أخرى يعتبر معدل التمدرس لدى الأطفال دوري 6 سنوات أحد أهم المؤشرات التعليمية وأكثرها دلالة إذ تشير الإحصائيات أن هذا المعدل عرف تطورا ملحوظا في الجزائر حيث قفز إلى ما يقارب 93% سنة 1999 ليبلغ حوالي 97.96% سنة 2005 مما يضعها في نفس مستوى بعض الدول المتقدمة كما يعني أيضا أن الهدف "التعليم للجميع" الموافق لتعميم التمدرس قد حقق من طرف الدولة، وفي ذات الوقت تم تحقيق كذلك تمدرس الأطفال ذوي 5 سنوات في إطار تعميم التعليم التحضيري بحيث وصلت النسبة إلى معدل 75% في الموسم الدراسي (2009-2010)، لقد مكنت ديمقراطية التعليم في الجزائر من زيادة أعداد المنتسبين إلى نظام التعليم والتكوين المهني بحيث انتقل عددهم من 7.5 مليون سنة 1995 إلى حدود 8.9 مليون عام 2005 أما على مستوى التعليم العالي

<sup>1</sup> - مسعود البني. مرجع سابق. ص 85.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 86.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 466084 طالب خلال السنة الجامعية 2000/ 2001 ليقفز إلى حدود 1048899 طالب في الموسم (2008/ 2009).<sup>1</sup>

وفي الإعلان الخاص بمنظمة الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية وأنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات التنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدتها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين وأن التطور الذي حققته في مؤشر التنمية مهم جدا وأنها تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية وف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية المعد لسنة 2013 فإن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.713 سنة 2012 وفي نفس السنة احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا ضمن 187 دولة.<sup>2</sup>

أما مؤشر الفقر في الجزائر وبحسب آخر إحصائيات فإنه في تناقص بالرغم من أن تحديد وقياس الفقر في المجتمع الجزائري أمر صعب جدا لعدم وجود دراسات سوسيو اقتصادية عن الظاهرة، التي تتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع.<sup>3</sup>

وبالرغم من المكانة التي احتلتها الجزائر في تقرير 2010 إلا أنها لم ترق طموحات ممثلي الحكومة حيث عبر بعض الأعضاء كوزير الصناعة ووزير التضامن عن تدمرهم من هذا النتائج وأنها تبقى دون المستوى المرغوب بالنظر إلى الانجازات التي حققت في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي... الخ.<sup>4</sup>

أما فيما يتعلق بمجال الشغل والحد من البطالة فقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تم تبني صيغ جديدة للشغل لأول مرة في الجزائر وكان الهدف منها توسيع سوق العمل، حيث صنفت إلى عقود العمل المحددة المدة - العمل في المنزل - عقود ما قبل التشغيل - برنامج الشغل المأجور. مبادرة محلية - برنامج المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.

<sup>1</sup> - عمر بوزيد محمد. نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر. حالة خميس مليانة. (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2012. ص 232-233.

<sup>2</sup> - نصيرة قوريش. "التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010- 2014"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية

والإنسانية. ع 6. 2011. ص 41.

<sup>3</sup> - عماري عمار. مرجع سابق. ص 87.

<sup>4</sup> - نصيرة قوريش. مرجع سابق. ص 42.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

فبالنسبة لعقود ما قبل التشغيل على سبيل المثال تعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت بإقحام الشباب في عالم الشغل، ويبرز نجاح البرنامج أكثر من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال 2004 لوحدها ستون ألف شاب من عقود عمل.

إن الهدف من وراء هذه الصيغ هو أن المشرع أراد تكريس ما يسمى بالأسر المنتجة المعروفة في بعض البلدان كاليابان والتي تساعد على تخفيض البطالة بشكل نسبي، وكذا نقل المهارات وإعطاء قيمة مناسبة لما ينتجه العمال سواء في المنازل أو غيرها وإبراز اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية للأسر في المنازل أو غيرها، وإبراز اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية للأسر والعائلات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مؤشر التشغيل والبطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة كما أن زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي، وأن ما يمكن ملاحظته على ظاهرة البطالة في الجزائر أنه بسبب قطع أشواط جديدة في مجال التنمية الاقتصادية في مطلع الألفية الثالثة فإن هذا كان له انعكاسه الإيجابي على مستوى التشغيل والبطالة.<sup>2</sup>

### جدول رقم 04: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	12.2	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

لقد انتقلت البطالة حسب الجدول من حدود 17.7% سنة 2004 لتصل 12.3 سنة 2006 وبنفس النسبة خلال 2007 ويرجع ذلك إلى الترتيبات المعتمدة والبرامج التكميلية خارج الميزانية العامة ونذكر منها:

- برامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر اربعمئة وخمسة واربعين ألف فرصة عمل سنويا.
- برامج الإنعاش الذي خصص له 7 مليار دولار وفر مليوني فرصة عمل سنويا.

<sup>1</sup> عبد الله غالم وحزمة فيشوش. إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر: المساهمات وأوجه القصور. (مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة نوفمبر 2011). ص 4-5.

<sup>2</sup> - سايج بوزيد. مرجع سابق. ص 386.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

- بالإضافة إلى ما تم توفيره من فرص عمل خلال برامج أخرى، قبل برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب.

- كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21% دينار جزائري (250 مليون دولار) للقضاء على البطالة بزيادة قدرتها 13% مقارنة بسنة 2003 إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.<sup>1</sup>

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الانخفاض بشدة خاصة في عامي 2004 و2005 وبلغت أذناها في 2008 حيث كان معدل البطالة 11.3% لتشهد تراجعا متتاليا حيث بلغت 10% في 2011 و9.7% سنة 2012 وهذا ما يوحي بتحسين سوق العمل بالجزائر وهذا نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص، نظرا للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمارات الخاصة في الجزائر ومختلف الاستراتيجيات.<sup>2</sup>

وفي الأخير نستطيع القول خلال فترة ما بعد الإصلاحات أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع نذكر منها عودة استقرار إطار الاقتصاد الكلي بعد فترة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر ومن العملة الصعبة على المستوى الخارجي، مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة والتي لم تعد قابلة للتسيير ولم تعد تشكل ذلك التحدي الخطير الذي شكلته أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطرح ضرورة استمرار هذا النهج في الحفاظ على مناصب العمل الحالية وتشجيع القطاعات المنشأة للثروة والموفرة لفرص العمل في قطاع البناء وقطاع الصيد وإعادة انتشار القطاع الصناعي وتدعيم القطاع الزراعي.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: واقع الديمقراطية في الجزائر.

إن بروز مسألة الديمقراطية وتصدرها قائمة المطالب السياسية لا تختلف في معطياتها الرئيسية في الجزائر عنها في بقية البلدان العربية عموما، فلا تعكس هذه الظاهرة بالضرورة نضج الشروط العقدية

<sup>1</sup> - سايج بوزيد. مرجع سابق. ص 387.

<sup>2</sup> - حاكمي بوحفص. "البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع. ع 6. 2010. ص 224.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص 225.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

والسياسية والاجتماعية التي تسمح بتحقيق ديمقراطية ناجزة، ولا ازدياد نفوذ القيم التي يمثلها نظامها والغايات التي يسعى إليها، ولا نشوء الإيمان الشامل برهانيته، بقدر ما يعبر عن ردة أو انقلاب شامل إلى هذا الحد أو ذاك على النظام القائم، والدافع إلى هذا الانقلاب هو الشعور المتعاضم بإفلاسه وإخفاق سياسته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي زوال كامل الثقة بالقيادة الموجودة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مؤشرات الديمقراطية في الجزائر

تتوفر عدة طرق لقياس مستوى الديمقراطية ومن بينها مؤشر نوعية الحكم، النوعية الشاملة لإجراءات الحكم والذي يقسم إلى مؤشر المساءلة العامة IPA لقياس مدى تمكن الشعب من الحصول على المعلومات حول الحكم ومسائلة زعمائه ومسؤولية الرسميين ويتم فيه تقدير ثلاث مجالات منها:

\* مدى ممارسة المشاركة السياسية بحرية وعدالة وتنافس، التقيد بالحريات المدنية واحترامها.

\* مستوى انفتاح المؤسسات السياسية في البلد ومدى شرعية النظام القائم.

\* مدى تحرر الصحافة والرأي من المراقبة والخرق والانتهاك والرقابة<sup>2</sup>

وسنحاول من خلال هذه المؤشرات قياس درجة الديمقراطية في الجزائر.

### الفرع الأول: مستوى المشاركة السياسية في الجزائر

إن المشاركة السياسية هي جوهر كل سياسة كبيرة أو صغيرة سواء كان المجتمع ديمقراطيا أو ديكتاتوريا حيث يجب أن يعطي أحدهم القرار السياسي ويرتب له فالمشاركة السياسية هي قلب الديمقراطية.<sup>3</sup>

وتعد من أهم المؤشرات والمعايير التي يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار السياسي في أي نظام سياسي فالمجتمع الذي يتمتع أفراداه بدرجة كبيرة من الوعي السياسي ويتراجم وعيه هذا عبر

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002. ص 16.

<sup>2</sup> - وسيم حرب (وآخرون). إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية. بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية. ط1. (د.س). ص 223.

<sup>3</sup> - سامية خضر صالح. المشاركة السياسية والديمقراطية - اتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا - القاهرة، المكتبة العربية الالكترونية. 2005. ص 9.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

المشاركة السياسية الفعالة في صناعة القرارات التي تممه، لا شك أنه يساهم عبر هذا التغير الحضاري في تنمية وطنه ويحافظ على استقراره ونظامه.<sup>1</sup>

ويظهر اهتمام النظام السياسي الجزائري بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية وقانونية تمس المشاركة السياسية وحقوق الإنسان<sup>2</sup>، وعلى الرغم من ذلك تعتبر الجزائر من الدول التي عانت كثيرا من أزمة المشاركة السياسية فقد تباينت درجة هذه الأخيرة، لدى المواطن الجزائري تبعا للمتغيرات والظروف المحيطة به،<sup>3</sup> ومن مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر نجد:

1- غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي .

2- مشاركة موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الربيع الانتخابي .

3- المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي .

4- عزوف الشباب عن الانضمام لأحزاب سياسية حيث نلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي .

5- ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين<sup>4</sup> .

فالجزائر عرفت في الفترة الممتدة بين 1999-2005 عدة مواعيد انتخابية بداية من الانتخابات الرئاسية 1999 وصولا الى الانتخابات التشريعية 2007 مروراً بالانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2002 والانتخابات الرئاسية 2004،<sup>5</sup> إلى جانب انتخابات رئاسيات 2009

<sup>1</sup> - رفيق زاوي. تأثير أزمة الشرعية على الاستقرار السياسي في الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة الدول العربية. القاهرة. 2009. ص110.

<sup>2</sup> - كريم أبو حلاوة. "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية الجزائر نموذجا". حلقة بحثية 2010-2011. ص16 في: <http://www.up.sy.com/up/8824/doc>

<sup>3</sup> - رفيق زاوي مرجع سابق. ص110.

<sup>4</sup> - ناحي عبد النور. "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر". ص 12 في:

<http://www.iasj ?fullkesct;20636>

<sup>5</sup> - عامر صبيح. دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر دراسة حالة 1999-2004. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2008 ص99.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

والانتخابات التشريعية الأخيرة 2012، شهدت فيها المشاركة السياسية درجة فتور كبيرة وهو ما مثل أحد أكبر التهديدات التي تواجه النظام السياسي.

حيث يعتبر الكثيرين من المتبعين للساحة السياسة الجزائرية أن التعدي على الإرادة الشعبية أكثر من مرة هو السبب في بروز هذه الأزمة فالمواطن الجزائري بدأ يفقد ثقته في سلطته السياسية منذ إلغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر في أزمتها السياسية زيادة على التشكيك الدولي والداخلي في نزاهة الانتخابات الرئاسية 1999 حيث لعبت هي الأخرى دورا كبيرا في تشكيل شبخ مقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات الدورية،<sup>1</sup> وهو ما عاود الحدوث في الانتخابات التشريعية 2002 والتي اعتبرت فيها نسبة المشاركة هي الأقل منذ الاستقلال حيث بلغت نسبة التصويت فيها 46.09 ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل وتراجع الصوت النسائي.

وبخصوص الانتخابات الرئاسية 2004 فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 46.17% واعتبر وزير الداخلية السابق يزيد زرهوني في المؤتمر الصحفي الذي عقده للإعلان عن نتائج الانتخابات أنها ناقصة وأرجع ذلك إلى نداء المقاطعة الذي أطلقه بعض الإقصائيين.<sup>2</sup>

أما عن الانتخابات التشريعية لعام 2007 فقد بلغت نسبة المشاركة 35.65% فمن مجموع 18 مليون و760 ناخب لم يصوت سوى 6 مليون و687 ألف و838 وأثناء عملية الفرز تم إلغاء 911 ألف و571 ورقة انتخابية وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 5 ملايين و726 ألف و87 صوت أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام والنسب تعتبر ترجمة حقيقية لظاهرة عزوف الجزائريين عن المشاركة الانتخابية هذه الظاهرة كانت من ميزة المواطن الساكن في المدن الكبرى ومنطقة القبائل، وتوسعت لتشمل مناطق كانت مشهورة بمشاركتها هي: مناطق الشرق والغرب، بما فيها الهضاب العليا.<sup>3</sup>

وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية للتاسع من أبريل 2009 والتي بلغت نسب المشاركة فيها 74% والتي اعتبرتها الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة في الجزائر كأها استفتاء شعبي بأغلبية

<sup>1</sup> - رفيق زاوي. مرجع سابق. ص 111.

<sup>2</sup> - عامر صبع. مرجع سابق. ص 104.

<sup>3</sup> - ناجي عبد النور. مرجع سابق. ص 15.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

برلمانية هشة، قد أكد فيها المراقبون الدوليون المفوضون لمراقبة الانتخابات الرئاسية الجزائرية من طرف الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة في حين كان الوفد المفوض من طرف أمين عام الأمم المتحدة قد أعد تقريرا سريا عن الانتخابات لصالح الأمين العام بانكي مون، دون إبداء موقف معلن عن نتائج الانتخابات، إضافة الى الموقف الأمريكي المقلق حيث عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها حيال الاتهامات بالتزوير الصادرة عن المرشحين للانتخابات الرئاسية.<sup>1</sup>

كذلك من المهم قبل النظر في نتائج الانتخابات التشريعية 2012 أن تشير الى أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد بلغت 43% ولكن مع ترك 1.7 مليون ناخب أوراق اقتراعهم فارغة فهذا يعني أن 35% فقط من الناخبين صوتوا بشكل فعلي، وهذا يعكس تديني نسبة المشاركة الى حد كبير كما يعكس عدم الثقة من جانب قطاعات واسعة من السكان ولا سيما الشباب بالعملية السياسية برمتها في الجزائر.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: درجة شرعية النظام السياسي في الجزائر

يستمد النظام السياسي قوته وشعبيته من القرارات التي يتخذها، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والأمن في الدولة ومن الثابت أن أي نظام سياسي لا يستطيع البقاء دون طاعة الأفراد سواء بالنسبة لقبول القرارات الصادرة عنه أو الاعتراف به كسلطة عليا، أما إذا لجأ النظام السياسي إلى تخويف الأفراد وفرض سيطرته عليهم فإنه يكون معرضا للخطر ويصعب عليه أداء مهامه في جو من عدم الاستقرار.

فشرعية النظام السياسي هي ظاهرة نسبية، لأنه لا يمكن أن يكون هناك اجماع على شرعية النظام القائم، إلا أن هذا لا يعني أن السلطة تقوم على القوة بالنسبة إلى الجزء الذي ينكر عليها صفة

<sup>1</sup> - عصام بن الشيخ. "الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في السلوك التصويتي"، مجلة الديمقراطية في:

<http://www.democracy.ahram.org.eg>

<sup>2</sup> - الحسن عايشي. "هل تتجنب الجزائر الربيع العربي". مركز الأبحاث العالمي في:

<http://www.arabsi.org/akkachments/articl/2704>

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

الشرعية، وإنما يعني أن النظام السياسي يمكنه الحكم بمقدار ما تكون قاعدته الشعبية من الاتساع، حيث يكون عدد المعارضين له قليلا، مما يجعل تأثيره في النظام ضئيلا بالقدر الذي يمكن تجاوزه.<sup>1</sup>

ومنه لا يمكن معالجة إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية إلا من خلال المسألة الديمقراطية لأن مستقبل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية يرتبط ويعتمد موضوعه على الديمقراطية التي هي الأساس التي تستند إليها فكرة الشرعية.<sup>2</sup>

وفي الجزائر نجد أنه رسميا "قد ولى عهد الشرعية الثورية والتاريخية" ودخلت الجزائر "عهد الديمقراطية"<sup>3</sup> فالنظام السياسي لم تعد تسعفه شرعيته الثورية ولا شرعيته الدستورية أمام إخفاقه في تحديد الأهداف التي طرحها على المجتمع الجزائري التي كانت في بادئ الأمر مبعث ارتياح وقبول ورضا الشعب الجزائري، أما الآن فالنظام السياسي الجزائري أخذ يبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا واعتراف الشعب بها، أمام شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية الجزائرية في الوقت الحاضر، وأهم هذه الشرعيات البديلة هي الشرعية الإسلامية التي تقدمها الجماعات الإسلامية المختلفة في مواجهة شرعية النظام القائم التي بدا عليها التآكل والانحصر، إذا لم يسارع النظام لإنقاذ نفسه من خلال تقديمه شرعية جديدة ومقبولة تعينه على الاستقرار والبقاء والحفاظ على وجوده.<sup>4</sup>

إن البحث في إشكالية الشرعية الجزائرية، هو بحث في ظاهرة تحكم القوة في السياسة والمجتمع، وفي معارضة المجتمع المدني لهذا التحكم، وقد تجسدت هذه الظاهرة بثنائية طرفيها: -أولهما- تيار عربي إسلامي يدعي أحقيته في الحكم ويعلن عن امتلاكه الإمكانيات ووسائل تؤهله لقيادة المجتمع، وتيار ثان يعمل من أجل تمسكه بالسلطة، ويدعي امتلاكه التجربة والأحقية التاريخية والثورية التي تؤهله للمحافظة على استمرارية الدولة والنظام ومؤسساتها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - خميس حزام والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. الإشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1 2003. ص 28.

<sup>2</sup> - وليد خالد أحمد حسن. "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (خميس حزام والي)", المجلة العربية للعلوم السياسية. ع 13. 2007. ص 195.

<sup>3</sup> - صالح بلحاج. أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر. ط 1. 2012. ص 29.

<sup>4</sup> - وليد خالد أحمد. مرجع سابق. ص 196.

<sup>5</sup> - وليد خالد أحمد. مرجع سابق. ص 197.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

كما أن انتقال السلطة في النظام السياسي الجزائري تميز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة المؤسسة العسكرية، وبذلك ظلت شرعية النظام طوال هذه الفترة محل شك أضعفته وأفقدته القدرة على التقدم والتطور،<sup>1</sup> حيث لا تزال الجزائر في هذا المجال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي ومخلفاته الراهنة، تميز هذا الماضي بانعدام سلطة سياسية مدنية وبغلبة الطابع العسكري في النظام.<sup>2</sup>

إن التوجهات الجديدة للنظام السياسي الجزائري وهي توجهات نحو الحكم الديمقراطي التعددي تتناقض مع تفرد الجيش بالحكم، وهو ما لا تسمح به الأحزاب المعارضة العلمانية والإسلامية على السواء، إن استشراف مستقبل النظام الحالي وموقع المؤسسة العسكرية فيه أمر صعب جدا، يجعل التوقعات تتزاحم لكثرتها وتناقضاتها في آن واحد على ضوء ما يقرره القانون وما يعكسه الواقع، فمن الناحية الدستورية فقد تقرر الدور الحقيقي للجيش صراحة وبنص من الدستور. بما يجعله بعيدا عن الممارسة السياسية مكنتيا بوظيفة الأمن والدفاع وإذا انطلقنا من هذا المبدأ، فإننا نتوقع أن يعود الجيش إلى الثكنات تاركا مجالا للسياسيين المدنيين لأن يدبروا الحكم، بعد أن تهيأت لهم الظروف المناسبة لذلك من أمن واستقرار.<sup>3</sup>

أما إذا عدنا إلى ما يفرضه الواقع ويكرسه فإن سيطرت الجيش تتعاضد ضمن مسارات متجددة لقواته وسلطات خاضعة لإرادته لا يمكن أن يخرج النظام الحاكم عن هذه المسارات.<sup>4</sup>

إن احتمالات استمرار النظام الحالي العسكري في طبيعته المدنية في صورته العسكرية تبقى واردة طالما أن الجنرالات يحكمون قبضتهم على الدولة، وطالما أن المؤسسة العسكرية تعمل وراء الستار لتصنع بذلك صورته النظام السياسي الجزائري، في ظل غياب سلطة سياسية شرعية قادرة على العمل باستقلالية وبعيدا عن تأثير المؤسسة العسكرية ونفوذ قادتها، وبذلك يبقى الصراع قائما بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية بشكل يجعل هذه الأخيرة دائما في تفوق مستمر.

<sup>1</sup> - نوال بلحري. أزمة الشرعية في الجزائر 1962 - 2007. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2007. ص 249.

<sup>2</sup> - صالح بلحاج. أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. مرجع سابق. ص 28.

<sup>3</sup> - نوال بلحري. مرجع سابق. ص 250.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه. ص 251.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

ففي ضوء هذا الاحتمال سيستمر النظام الحالي طويلا بتركيبة جديدة تبرز ضمنها قوة المؤسسة العسكرية رغم ما يبذل من مجهودات لضمان حيادها وعدم تدخلها في الشؤون السياسية والمدنية، وبذلك تبقى هذه المؤسسة من أجل الإبقاء على السلطة في يد مجموعات معينة تخدم مصالحها.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مكانة حرية الرأي والتعبير

تعد حرية الرأي والتعبير من أهم القضايا التي لازمت الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة، وهي في الوقت ذاته من أثن المطالب التي ناضلت من أجلها، حيث أصبحت اليوم جزء من نضال بشري طويل يتغير فقط وفق الظروف والوسائل، وهي أحد الدعائم الأساسية في بناء صرح الديمقراطية لأهميتها وضرورتها في توفير الفضاء والمنابر المثري للحوارات والمناقشات الموصلة للصواب، وكذا تكبير الذهنية الأحادية المؤدية إلى تسطيح الفكر ونشر ثقافة القطيعة.<sup>2</sup>

ويشمل الحق في الرأي والتعبير حرية المجتمع والاحتجاج السلمي، وكتابة العرائض، وجمع التوقيعات والتظاهر والاعتصام والإضراب عن العمل، والتطرف، والعنف المسلح والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وحرية الصحافة والاتصال بين الأفراد والجماعات بواسطة وسائل الاتصال المختلفة.<sup>3</sup> إن حرية الرأي والتعبير في الجزائر شهدت انطلاقه سريعة وقوية... فالجزائر كانت من أولى الدول العربية في مجال حرية الرأي والتعبير... ففيما يتعلق بالمظاهرات والمسيرات والإضرابات فقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه الجزائر حقوق التعبير السلمي عن الرأي ومن ضمنها حرية التجمع والاعتصام.

لكنها أصبحت اليوم من الدول المقيدة لهذه الحرية، حتى وإن كان هذا التقييد تحت مظلة القانون، فمسار حرية الرأي والتعبير لم يكن بالطريق المعبود السهل، بل تتخلله العديد من العقبات والعوائق، كان من أبرزها إعلان حالة الطوارئ.

<sup>1</sup> - نوال بلحربي. مرجع سابق. ص 252.

<sup>2</sup> - عمر مرزوقي. حرية الرأي والتعبير في ظل التحول الديمقراطي. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2005. ص 5.

<sup>3</sup> - عمر مرزوقي. حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي. - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر - ( أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2012. ص 233.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

وعندما نتحدث عن الإعلام ومساهمته في التحول الديمقراطي فإننا نقصد بذلك الصحافة المكتوبة فقط ذلك أن وسائل الإعلام الثقيلة المتمثلة في فضاء السمعي البصري لازال مغلقا بإحكام من طرف نضام الحكم.<sup>1</sup>

حيث يرى أغلب الملاحظين أن حرية الصحافة في الجزائر قد شهدت خلال العشرية الأخيرة نوعا من الانكماش بسبب جملة من المشاكل والصعوبات القانونية والسياسية فالممارسة الصحفية في الجزائر لم تكن في أغلب الأحيان خاضعة لقانون الإعلام بل لإرادة من هم في السلطة والأخطر من هذا كله هو إخضاع الصحافة لقانون العقوبات الذي جاء في نصه المعدل لسنة 2001 معاكسا لروح الحرية (تشديد العقوبات على الصحافة) ... حيث انجر على تطبيق هذا القانون جملة من المحاكمات في القضايا الشائكة بين الصحف والسلطة أدى بعضها إلى إصدار الحكم بالسجن والغرامة في حق العديد من الصحفيين وصحفتهم.<sup>2</sup>

وفيما يتعلق بمؤشر ترتيبات حرية الصحافة: والذي هو مؤشر يصدر عن دار الحرية ترتب فيه

مدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية:

-الترتيب ما بين 0-30=صحافة حرة.

-الترتيب ما بين 31-60=صحافة حرة جزئيا.

-الترتيب ما بين 61-100=صحافة غير حرة.

-لا جواب = لم يجر ترتيبها.

وبالنسبة للجزائر، بلغ هذا المؤشر 62 في سنة 2008 وهذا ما يعبر عن انعدام حرية الصحافة والتعبير في هذه السنة والسنوات التي تليها.<sup>3</sup>

والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر خلال الفترة 1996-2010.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق مقري. "التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية" في

[http://www.mesc.com.activities/act\\_Sem/confirence\\_2009/pdf](http://www.mesc.com.activities/act_Sem/confirence_2009/pdf)

<sup>2</sup> - أحلام باي. معوقات حرية الصحافة في الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة قسنطينة. 2007. ص90.

<sup>3</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق. ص418.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

جدول رقم 05: تطور مؤشر ترتيبات حرية الصحافة في الجزائر خلال الفترة 1996-2010:

مؤشر	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010
ترتيبات حرية الصحافة	99	97	83	62	63	61	62	64	69

المصدر: بوزيد سايج. مرجع سابق. ص448.

والسبب في ذلك يعود الى جملة من المعوقات التي تواجه الصحافة في الجزائر نذكر منها:

\* طبيعة النظام السياسي التي لا تسمح سوى بهامش ضيق من الحرية، استمرار السلطة في الانغلاق وحجب المعلومة عن الصحافة وعدم استعدادها للقبول بإرساء منظومة تشريعية ضامنة لحرية التعبير.

\* قدرة السلطة الحكومية على فرض الرقابة على الصحف والتي تمنحها لها القوانين التي تحكم الصحافة ... وقد يتم ذلك دون الاحتكام إلى القانون من الأساس... كما يمكن استخدام القوانين للانتقام من أي معارضة،<sup>1</sup> فعلى الرغم من تقدم الجزائر في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تعده المنظمة غير الحكومية "مراسلون بلا حدود" في تقريرها السنوي 2011-2012 بـ11 مرتبة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة إلا أن بقاءها في المراتب بعد المائة يبقى المشهد الإعلامي في الجزائر في دائرة التضييق، حيث لا يعكس حجم الإصلاحات التي تبشرها الحكومة سياسيا وإعلاميا أما تقرير "فريدم هاوس" الأمريكية فقد صنف الجزائر سنة 2012 ضمن البلدان المقيدة لحرية الصحافة، حيث تحتكر الحكومة الإعلام المرئي والمسموع رغم صدور قانون جديد للإعلام صادق عليه البرلمان الجزائري بإنهاء هذا الاحتكار.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: برامج الإصلاح السياسي في الجزائر

شهدت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية حراكا لإقامة إصلاحات ديمقراطية في ظل جملة من التحديات والمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، لأن الديمقراطية لا تعني مجرد الإقرار بالتعددية السياسية ولكنها

<sup>1</sup> - محمد شراق. "الجزائر في المرتبة 122 عالميا في مجال الحريات الإعلامية". جانفي 2012 في:

<http://www.elkabar.com/or/politique/278349.html>

<sup>2</sup> - استمرار "انتهاك حرية الصحافة في يومها العالمي" جريدة المساء. ع2161 في:

<http://www.almasae.ma/mod/visited=p422>

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

تعني كذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد تصب كلها في إعطاء فرصة للمواطنين للتعبير عن أفكارهم بكل حرية.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: الإصلاح السياسي ودعم المشروع الديمقراطي

التزم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الانتخابي بإطلاق الحريات وإشراك المواطنين وإضفاء المصداقية على المؤسسات وإصلاح قطاع العدالة والتزام الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

ففيما يتعلق بالصحافة خاصة المكتوبة منها فإنه بالإضافة إلى المساعدات القوية التي يتلقاها القطاع من الحكومة فإن عدد العناوين الصحفية قد ارتفع إلى 45 عنوانا يباع كل صباح بمعدل سحب يفوق المليون نسخة، مقارنة بإحصائيات 1996 حين استقر عدد العناوين على نحو 21 عنوانا بمعدل سحب يقارب السبعمئة ألف نسخة، وتضمن الدولة التموين بالورق بأسعار مستقرة مقارنة مع معطيات السوق الدولية.<sup>2</sup>

فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية، تحرص القيادة الجديدة على إضفاء المصداقية وذلك من خلال تفعيل دورها ومصداقية تمثيلها لمواطنين فقد حرصت الدولة على ضمان شفافية العملية الانتخابية بوصفها الوسيلة الأمثل لإنجاح هذه المؤسسات، فقد أصدر رئيس الجمهورية تعليمتين بهذا الخصوص ودعت الأحزاب المعنية بهذه العملية إلى تعيين ممثليها كملاحظين وألغيت المكاتب المتنقلة وتم مراجعة قانون لانتخابات الذي صادق عليه البرلمان في جانفي 2004، كما ألغيت المكاتب الخاصة من أجل ضمان شفافية الانتخابات وفي إطار تكريس التوازن بين المؤسسات الدستورية للبلاد، حاول مجلس الأمة معالجة المشاكل الأساسية من خلال العجز الملاحظ في مجال الفراغ القانوني وتوسيع وتعميق النقاش السياسي وتعزيز العمل البرلماني.

أما فيما يتعلق بمشاريع إصلاح الدولة وتجديد الإدارة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية والتي تقع وزارة المالية في صميمه، بوصفها المختصة في توزيع الموارد المالية العمومية وفي تقدير استعمالها من

<sup>1</sup> - م عبد الغفور مرزقة "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الديمقراطية، ع 51. جوان 2013.

<sup>2</sup> - محمد بوضياف. مستقبل النظام السياسي الجزائري. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2008. ص 281.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

قبل أقسام الدولة وقيادة مسارات الإصلاحات نحو اقتصاد السوق، فإن أعمال التحديث التي تجرى على مستوى الوزارة تتلخص في النقاط الأساسية التالية:

- 1- فصل وظائف التصور والتقييم لسياسات الميزانية والجباية والأملاك عن وظائف جمع الموارد وتخصيص الأموال وتسيير الممتلكات.
- 2- وضع الإدارة الجبائية أمام سوقها وتحسين علاقتها مع دافعي الضرائب .
- 3- تحسين عملية تخصيص موارد الميزانية<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الإصلاح السياسي بعد أحداث الثورات العربية

في خطاب عام موجه الى الأمة في 14 أبريل 2011 أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن الاستعداد لتنفيذ إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية وقد تم تقديم هذه التدابير، جنبا الى جنب مع رفع حالة الطوارئ قبل بضعة أشهر، كرد فعل الحكومة الجزائرية إزاء الاحتجاجات التي زادت في البلاد منذ بداية العام 2011 .

غير أن التناقض بين التصريحات الرسمية والممارسات كان واضحا منذ البداية، فقد جاء رد فعل الحكومة غير مناسب في مواجهة المسيرات السلمية الأولى في فبراير 2011، في كل من العاصمة وهران إذ لم يتم منح التراخيص لهذه المسيرات مما يشكل خرقا لأحكام الدستور الجزائري والاتفاقيات الدولية، كما تم نشر عشرات الآلاف من رجال الشرطة في العاصمة لمنع المتظاهرين من الوصول الى نقاط التجمع، علما أنه قد تم توقيف المئات منهم.<sup>2</sup>

إن رفع حالة الطوارئ خلال شهر فيبرابر 2012 والذي كان واحدا من المطالب الرئيسية للمتظاهرين، لم يؤدي إلى ضمان أفضل لممارسة الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر فكما هو مبين في تقرير صدر مؤخرا عن الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، فإنه ثمة أساليب عديدة لازالت تستخدم باستمرار لإضعاف المجتمع المدني وإعاقة عمله بما

<sup>1</sup> - محمد بوضياف. مرجع سابق. ص.283.

<sup>2</sup> - تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان "خدعة رفع الطوارئ في الجزائر، ممارسة حريات التجمع والتنظيم والتظاهر في الجزائر" فيفري 2012 في:

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

في ذلك المضايقات التي يتعرض لها الناشطون على يد عناصر الأمن والحظر غير المبرر للمظاهرات والتجمعات العامة، والممارسات الإدارية التعسفية التي تعرقل عملية تأسيس الجمعيات.

في هذا السياق يتضاءل الأمل في إمكانية تحقيق أي إصلاحات فالقوانين التي تم اعتمادها في يناير 2012، بدلا من أن تستجيب الى منطق الانفتاح والديمقراطية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عكست تراجعاً في الحريات العامة مما يتناقض مع الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وهكذا فإنه لا يمكن اعتبار مشاريع قوانين الإصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري في ربيع 2011 تغيراً حقيقياً بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة الى تغيير شامل يؤدي الى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون في الجزائر وذلك انطلاقاً من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة غيرت وجه المنطقة.<sup>1</sup>

من بين القوانين التي اعتمدت في يناير 2012 القانون رقم 03-12 الذي يحدد آليات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، بناء على مبدأ التمييز الإيجابي، نص على حصص كوته للنساء ضمن اللوائح الانتخابية الحزبية على الرغم من أن اعتماد نظام الحصص "كوته" سمح للسلطات الجزائرية بعرض القانون على أنه خطوة الى الأمام في مسيرة النهوض بحقوق المرأة، إلا أنه تقدم نسبي جداً فقد تمت صياغة القانون بطريقة تسمح بتحليله في أفضل الأحوال كحافز بسيط لتقدم لوائح انتخابية تتضمن مرشحات نساء من دون أي إلزام يجعلهن في مواقع تسمح لهن بالتأهيل.<sup>2</sup>

كما تتضمن نصوص القوانين المتعلقة بنظام الانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام إشارات إلى شروط غامضة، مثل "الهوية الوطنية"، والقيم الوطنية، "الثقافية المجتمعية"، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية فضلاً عن "المصالح الاقتصادية للبلاد" أو "الخلق الإسلامي".

فهذه الصيغ الشائعة في مختلف النصوص تعزز المخاوف بشأن التفسيرات التعسفية واسعة النطاق التي يمكن للسلطات الإدارية أو القضائية أن تمنحها إياها تبعاً لدرجة افتقارها للاستقلال، بشكل

<sup>1</sup> فتحي بلعروس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية ع35، 2012، ص34.

<sup>2</sup> - تقرير الشبكة الأورومتوسطية. مرجع سابق، ص 8

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

---

عام تمنح نصوص القوانين المتعلقة بنظام الانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام، وزارة الداخلية صلاحيات واسعة ليس فقط من جهة الإنشاء والتأسيس، وإنما أيضا من جهة الموافقة على التغييرات و فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية للجمعيات والأحزاب السياسية.<sup>1</sup>

لذا يمكن الاستخلاص بأن النتيجة الإجمالية لهذه الإصلاحات هي سلبية بشكل عام فالتقدم الضئيل المحرز إنما تحبطه القيود العديدة، لا بل التشدد في الإجراءات القائمة في حين أن الممارسات التعسفية القائمة التي كانت منفذة من قبل الإدارة قد باتت مشرعة بموجب القانون الجديد.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - تقرير الشبكة الأورومتوسطية. مرجع سابق. ص 9-10 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 11.

## الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

### خلاصة الفصل الثاني:

لقد كانت ولا زالت عملية التنمية الشغل الشاغل الذي يحرك رجال السياسة والاقتصاد إلى تبني سياسات تنموية شاملة ومستدامة وهذا ما شهدته الجزائر خلال الفترة من 1999 إلى 2012 حيث بذلت جهود حثيثة للنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية كان الهدف من وراءه هو خلق نوع من الاستقرار السياسي يكون تجسيدا لمفهوم الديمقراطية.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغييرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات التنظيمية وعليه يمكن رد عوامل تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1999 إلى ثلاث محددات متداخلة ومتشابكة، وهي المحدد الاقتصادي المذهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملية التنموية ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار البترول مما يوحي بأن مشروع التنمية في الجزائر مبني على أسس غير صحيحة .

يشير واقع الديمقراطية في الجزائر إلى وجود أزمة كبيرة تحاول أن تتجذر داخل المجتمع الجزائري تتجلى في غياب العديد من مظاهر الديمقراطية، والتي تعد بمثابة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي والمتمثلة في مؤشرات كل من المشاركة السياسية، وشرعية النظام وحرية الرأي والتعبير، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب عنصر الثقة بين الحاكم والمحكوم والتعسف في استخدام السلطة.

وما يلاحظ في الأخير أن هناك فجوة كبيرة بين مشروع التنمية والديمقراطية في الجزائر، حيث عجزت حل المشاريع التي عمدت السلطات لطرحها من تحقيق مشروع الديمقراطية.

# الفصل الثالث

## علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية في الجزائر

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

مما لا شك فيه أن الجزائر تملك معظم الشروط الضرورية لتحقيق مشروع التنمية، والانطلاق نحو بناء دولة حديثة ذات مؤسسات قوية تكون السلطة فيها أداة طبيعية لخدمة المصالح العامة، إلا أن هذه المشاريع لم تتجسد بالمستوى المطلوب، والسبب في ذلك يعود لغياب عنصرين مهمين، أولهما عدم وجود استراتيجيات ملائمة لقيادة مشاريع التنمية انعكست سلبا على الظروف الاجتماعية واقتصادية للمجتمع الجزائري، والثانية هي أن حلقة هامة لا زالت مفقودة ومغيبة وهي ضرورة لإكمال دائرة التنمية إنها الديمقراطية.

والغريب في الأمر هو أن أطراف الحراك السياسي كانت في كل مرة تدعي أن هناك وصلا للتنمية بالديمقراطية في الجزائر، إلا أن الواقع لا يقر بذلك فالأصل في الأزمة الديمقراطية والسياسية التي تعاني منها الجزائر تبدو في الجزء الظاهر منها، أنها جزء من البناء الفاسد برمته، الذي يفتقر إلى الإسمنت المسلح الذي يغذي قيم التنمية وثقافة الديمقراطية.

وكنتيحة لهذا الغياب فقد عبرت الأزمة بعنف عن وجود علاقة توتر بين المشروع التنموي والبناء الديمقراطي، خاصة أن الديمقراطية كآلية إنجاز تحتاج إلى قوى وآليات ايجابية، تعزز السلم لزيادة التنمية وتحقيق التقدم.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

المبحث الأول: عجز التنمية الاقتصادية عن تحقيق الديمقراطية في الجزائر.

أدت التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث إلى احتدام كثير من النقاش والجدل فيها يتعلق بنتائجها فضلا عن الأسس النظرية التي انطلقت منها، فذهب طرف من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية إلى أن تجربة الجزائر في حقل التنمية حققت نتائج معتبرة وفريق ثاني، يرى بأن الجزائر رغم النتائج المحققة مازالت دولة تابعة بكل المقاييس.<sup>1</sup>

وذلك لأن مسار التنمية في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية والمسيرة الديمقراطية برمتها، حيث من الخطأ الاعتقاد بأن التنمية تؤدي بشكل حتمي إلى الديمقراطية، فالتنمية تفرز أثناء التنقيب عددا من المشاكل التي يمكن أن تهدد مسار الديمقراطية.<sup>2</sup>

المطلب الأول: مآزق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول: ضعف أداء الاقتصاد الجزائري.

### 1- تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط:

للنفط أهمية كبيرة، فهو يتمتع بمزايا هامة ومتعددة، فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في حال السلم والحرب، فهو يعتبر من أهم عناصر التخطيط الاستراتيجي للدول، كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس وتطور الدول، وتتجسد أهمية النفط في حقيقتين:

الأولى: كونه مصدرا للطاقة ويحتل مكانة بارزة من بين المصادر الأخرى للطاقة بالنظر الى أسباب فنية واقتصادية عديدة، والثانية: أنه مادة خام يستخدم في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية مثل زيوت التشحيم، الورق، المطاط، والنفايات الصناعية.<sup>3</sup>

وأما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فهذا الأخير له اعتماد مطلق على النفط، فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج من الدخل المحلي، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط، كما يشكل ما

<sup>1</sup> عبد العالي دبله. الدولة الجزائرية الحديثة الإقتصاد والمجتمع والسياسة. الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع. ط1. 2004. ص136.

<sup>2</sup> محمد صديق. "جدل التنمية والديمقراطية" في:

<http://hee.avaton.org/spip/article277>

<sup>3</sup> مصطفى بن ساحة. أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير). المركز الجامعي بغرداية. 201. ص 61

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

يفوق 60 من الواردات المحلية للميزانية العامة، والتي مصدرها من الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط التي تعتبر طرفا مهما في التطوير الاقتصادي.<sup>1</sup>

لكن إذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضى للظروف النفطية الجيدة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وما تكون عنها من احتياطات صرف ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية للوطن خاصة، بعد ظروف أمنية وسياسية صعبة أثرت بشكل كبير على المواطن الجزائري، فإن هناك السواد الأعظم من الرأي العام ينظر عكس ذلك، ويتطلع بشكل حثيث إلى تطور اقتصادي يتحقق بشكل أساس في تقليص حصة المنتجات النفطية في الناتج الإجمالي للبلد، وليس في تزايدها، فالرأي العام يطمح إلى إحداث التحول من "اقتصاد الربع" إلى اقتصاد الإنتاج.<sup>2</sup>

إن التطور في الإنتاج و الصادرات لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي والذي يعرف طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة، سواء كان ذلك على مستوى العوائد الكبيرة المتحصل عليها من العملة الصعبة، أم على مستوى تطور الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات، فالجزائر من الدول القليلة المنتجة للنفط والتي لا يزال يكتشف فيها حقول الحروقات التقليدية فلقد تم مؤخرا الإعلان عن العديد من الاكتشافات، كما إن القطاع المنجمي الذي تقدر مساحته بـ1.5 مليون كلم<sup>2</sup>. لم يتم اكتشافه بعد بشكل مقنع بحيث لم يتم سوى 09 إلى 10 أبار في كل عشرة آلاف كلم<sup>2</sup>، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعيار العالمي الذي يتراوح ما بين 50 إلى 100 بئر لنفس المساحة.<sup>3</sup>

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد، فقد سبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد أحادي الجانب والمورد، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية.

فأنحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الحروقات وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة

<sup>1</sup> - مصطفى بن ساحة. مرجع سابق. ص 62.

<sup>2</sup> - إبراهيم صايب. "الاقتصاد الجزائري من الربع الزراعي إلى الربع النقطي". مجلة المعرفة. 176. 2009. ص 75.

<sup>3</sup> - محمد حابيلي. الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع الحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي. ع 20. 2009. ص 130.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

النشاط الإنتاجي وتنوعه، ومنه فإن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، وإن كانت الصدمات السلبية قد أخلت من موازينه حينها فإن الإيجابية منه، كثورة الأسعار بالارتفاع في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار وتوازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى مداه القصير لأن استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.<sup>1</sup>

فالجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بالدرجة الأولى على السياسة النفطية في تمويل ميزانيتها، فلقد أصبح هذا الربع مع مرور الوقت، نعمة بالنسبة للنخبة الحاكمة من جهة، ونقمة على الشعب من جهة أخرى، هذه النخبة تحاول بشتى الوسائل الحد من الإصلاحات الديمقراطية، وعدم السماح بتبلور نخب سياسية جديدة قد تنافسها في البقاء في السلطة حيث أصبح الربع هو الذي يضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، فعموما فإن الاقتصاد الجزائري وبعد مرور زمن من الاستقلال لم يتحرر بعد، فالربع النفطي بدلا من أن يكون عاملا لتحقيق الديمقراطية تحول إلى عائق في وجه التنمية الاقتصادية والتغيير السياسي.<sup>2</sup>

وبالتالي فإن من أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي يشكل 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر.<sup>3</sup>

### 2- انخفاض نسب مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الاقتصاد الجزائري

أ/ قطاع الزراعة: ثبت من الإحصائيات أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج إذ بلغ حجم الواردات الغذائية سنة 2003 إلى 2.595 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 20%.

#### جدول رقم 06 : الميزان التجاري الزراعي 1999-2003

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	العجز في الميزان التجاري
1999	105	2144	2039
2000	111	2178	2067
2001	151	2198	2047
2002	126	2506	2380
2003	134	2601	2567

المصدر: كمال رواينية. "تأثير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية. ع. 11. 2007. ص 237.

<sup>1</sup> - حكيمة حليمي وشهرزاد زعيب "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحنمية الزوال في الاقتصاد الجزائري" في:

<http://www.ibndz.Com/vb/e52979/>.

<sup>2</sup> - عبد الغفور مرازقة. مرجع سابق. ص 7.

<sup>3</sup> - عصام حوري. الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان النامية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1. 1999. ص 257.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

يتبين من الجدول أن استيراد المنتجات الزراعية عرف زيادة خلال الفترة الممتدة من 2002-2003 بمعدل 4% و12% خلال الفترة من 1999-2003 وبالرغم من زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 27% ولنفس الفترة، إلا أن الفرق الشاسع بين حجم واردات وصادرات السلع الزراعية يجعل من نسبة التغطية للواردات بالصادرات ضعيفا جدا ويقدر بنسبة 5.4% خلال الفترة 1999-2003.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من حصول القطاع الفلاحي على ما قيمته 55.9 دج مخصصات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، توزعت على السنوات الأربع التي تم خلالها وضع المخطط فقد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا حيث سجل ما يقارب سنة 3.1% سنة 2004.

وبالنسبة لبرنامج دعم النمو فقد خصص له ما قيمته 300 مليار دج مما ساهم في رفع معدلات نمو الإنتاج الفلاحي بين سنتي 2005 و2007 بما يقارب 3.1% لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008.<sup>2</sup>

### 2- قطاع الصناعة: يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال:

أ- معدل النمو: إن الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006 ما يقارب 0.3% وإن الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط، فرع الفلين والخشب والورق بمعدل 2.9% وفرع الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية بمعدل 1.3% بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاض شديد في الإنتاج فقد سجلت الصناعات التحويلية معدل نمو سلبي يقدر بـ 2.2% والصناعات الغذائية الزراعية معدل 7.6% والصناعات النسيجية معدل 14% والجلود والأحذية معدل 15%.

ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2006 كما يلي:

<sup>1</sup> - كمال رواينية. مرجع سابق. ص 237.

<sup>2</sup> - كريم بودخلخ. أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 2010. ص 186.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

### جدول رقم 07: تطور نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2006

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
0.3	1.6	0.4	1.1	1.1	0.3	1.7	معدل النمو %

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

إن أرقام الديوان الوطني للإحصائيات المبينة أعلاه توضح مدى ركود القطاع الصناعي العمومي، خلال السنوات (2005-2000) والعجز الذي سجله 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشرينيتين من الزمن، وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها.

أ- كما تتضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الصناعة الجزائرية من خلال الميزان التجاري الذي أصبح يحقق أرصدة جملها سالبة لجميع المنتجات باستثناء المحروقات، فالصناعة التحويلية لم يتعدى نصيبها 1% من إجمالي الصادرات.

ب- مؤشر القيمة المضافة: عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود وهذا بالنسبة لجميع الفروع

### 3/ ارتفاع نسب التضخم في الجزائر

فوض القانونون 90-10 ومن بعد الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنحا السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني، فمنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ضل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، الذي سجل نسبة إيجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة، كما أن شروع بنك الجزائر منذ 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح.

لقد سطر كل من قانوني 90-10 و 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف كالآتي:

-استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

-استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد كما ينص عليه القانون 10-90.

وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و2001 يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يأتي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك"<sup>1</sup>.

وعليه يبق الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم استهداف معدل التضخم بـ3% بالمائة كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ سنة 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال 3-4 بالمائة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد

جدول رقم 08: تطور معدل التضخم (2001 - 2011)

السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
التضخم(2001=100)	4.52	3.91	5.74	4.86	3.68	2.31	1.6	3.5	2.6	1.4	1

المصدر:

évolution économique et monétaire en Algérie. Bank d'Algérie. rapports 2002. 2003. 2006. 2008. 2009 and 2010

من خلال معدلات التضخم المبينة أعلاه في الجدول، يمكن استنتاج ما يلي:

- سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ3% ومرد ذلك هو نمو المجتمع النقدي ( $m^2$ ) بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، وتأتي تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة انخفاض معدل نمو  $m^2$  إلى 18.30% سنة 2002.

- شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم بحيث بلغ 3.5%، وهذا يمكن إرجاعه جزء مهم منه إلى فائض السيولة المصرفية بمعدل 32.29%، مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003.

<sup>1</sup> - فوزيل رايس. "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر" (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع2013، ص203.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.9%. فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى (-39%)، كما شهدت سنة 2002 أدنى مستوى قدر بـ1.7%، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ4.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2002، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2002.<sup>1</sup>

- عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2008 فسجل معدل 3.9% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب و الأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.18% مقارنة بـ17.20% سجلت سنة 2002، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 84.48% وهكذا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2008 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

- إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ6.4% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ 2007، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوي. بالنسبة إلى سنة 2011 قدر المعدل المستهدف بـ4% بينما كان المعدل المحقق 4.52%، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة.

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال مطلع 2000-2010، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضار والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31%، 62%، 8%.<sup>2</sup> فبالرجوع إلى المادة رقم (55) من القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقروض، يلاحظ وجود تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهي كما يلي: "تمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد

<sup>1</sup> - فوضيل رايس. مرجع سابق. ص 203.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 204.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنهاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ويتبين من خلال نص المادة أنها تشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول. وأما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار أسعار العملة خارجيا فقد جعلها في المقام الثاني.<sup>1</sup>

يبرز هذا تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي مع استقرار الأسعار، ما يلاحظ من خلال برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009) التي رافقتها معدلات تضخم معتبرة، تجاوزت في أغلبها المعدلات المستهدفة، وعليه فقد ورد في دراسة المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن السياسة النقدية، أنه من الأفضل لبنك الجزائر أن يحدد نسبة تضخم تتراوح بين 3 و 4% أو حتى 5% كما هو الحال في جميع بلدان العالم، بدلا من تحديد نسبة ثابتة.

بالإضافة إلى ذلك فالأهداف النقدية المتعلقة بتطور الجاميع النقدية والقرضية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تسند على افتراض سعر متوسط لبرميل البترول، فعلى سبيل المثال، أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2008 على أساس أن سعر متوسط للبترول هو 62.7 دولار للبرميل الواحد، في حين بلغ في الواقع، متوسط سعر المحروقات 84.95 دولار للبرميل، وهو سعر أعلى من فرضية 62.7 دولار، ما يوافق زيادة قدرها 19% وعليه فقد انجر، عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات، توسع نقدي قوى مقارنة بالتقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، خاصة وأن الكتلة النقدية نمت بمعدل 24.18% سنة 2008، مقابل هدف محدد لنمو (m<sup>2</sup>) يتراوح بين 17.5% و 18.5%، وهو ما يبرر مرحلة تتميز بفائض هيكلية في السيولة وتزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار.

ولكن لعدم كفاءة النظام المصرفي تأثير سلب في معدل التضخم المستهدف، باعتبار أن النظام المصرفي هو المسئول عن التوسع النقدي داخل الاقتصاد، كما يقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المرودية باعتباره الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتحويل الاستثمارات، لذلك يترتب على عدم

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي. وعبد العزيز طيبة. "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2007.41، ص33.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهو ما تنشأ عنه فجوات تضخمية، إذ أن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تردي الأوضاع الاجتماعية في الجزائر

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية بتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، لكن قي المقابل أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية للمواطن من حيث الدخل الفردي والاستهلاك، والتشغيل والصحة والتعليم، مما أدى إلى انتشار العديد من الظواهر منها ظاهرة الفقر، البطالة، والامية وضعف وتدني الخدمات الصحية.<sup>2</sup>

### 1- ارتفاع نسبة الفقر في الجزائر:

إن المتتبع لنسبة الفقر في الجزائر يجد أن هناك تضاربا في النسب المتداولة في الساحة من خلال تصريحات مسئولين في الحكومة، وتقارير المحلي الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية، حيث أن مختلف الأوساط السياسية والنقابية تؤكد عدم وجود معايير واضحة للقياس الاجتماعي وغياب دراسات جادة حول الفقر بالإضافة إلى الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر ويحدث كل هذا في عصر العولمة الذي يكرس مقولة "السرير يأكل البطيء" ومقولة "إما أن تأكل أو تؤكل".

ورغم هذه الصورة المتضاربة لنسبة الفقر في الجزائر نجد برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي يصنفان الجزائر في خانة البلدان الفقيرة مركزين على الشواهد تشير إلى أنه بالرغم من تحسن الوضعية المالية في البلاد التي بلغ فيها احتياطي الصرف 80.1 مليار دولار عام 2006 و105.7 مليار في 2007 إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني.<sup>3</sup>

وتعتبر النسب الجديدة التي كشفت عنها دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية، وهي رابع نسبة متداولة في الساحة بعد ثلاث نسب ظلت متداولة من خلال التصريحات المتضاربة بين مسئولين في الحكومة، وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي

<sup>1</sup> - فوضيل رايس. مرجع سابق. ص205

<sup>2</sup> - أعمر بوزيد أحمد. نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر-حالة خميس مليانة- (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2012. ص183.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص185.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

كشف رئيسه السابق محمد الصالح منتوري، أن كل التقارير والمعاينات الميدانية للأوضاع الاجتماعية للسكان تؤكد أن نسبة الفقر بلغت 23%.

كما أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة و45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر و50% من الفلاحين أرباب أسر و60% من أرباب العائلات أميون و10% منهم عاطلون عن العمل و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن ستة آلاف دينار جزائري أي ما يعادل 80 دولارا، هذا إلى جانب نزوح 1.6 مليون مواطن من الأرياف إلى المدن.<sup>1</sup>

### 2- تدهور الأوضاع الصحية

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة للمجتمع الجزائري... فقد شهدت الجزائر نقلة في ما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المتنقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة وارتفاع في معدل المؤثرات الصناعية (حوادث المرور، الأمراض القلبية، السرطان، حوادث العمل، الأمراض العقلية)

لقد شهدت الجزائر تغيرا واضحا في الهيكلة المرضية بفعل الارتفاع في الأمراض المتنقلة والأمراض المزمنة، فمن خلال إحصائيات وزارة الصحة والسكان، نجد ظهور العديد من الأمراض المزمنة كداء السكري، الأمراض القلبية السرطان والأمراض العقلية، كما لا ننسى أن هناك ارتفاع في الأمراض المتنقلة عبر المياه، كالتيفوويد، الدفتيريا البوحمرون وغيرها والناجمة أساسا من أزمة السكن، وارتفاع مستويات الفقر، وضعف المؤسسات الاجتماعية والصحية للقيام بدورها، فمرض السرطان مثلا أصبح يمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في الجزائر وذلك أن كل سنة يتم إحصاء ثلاثون ألف حالة جديدة بارتفاع يقدر بـ50% مقارنة بالعهود الماضية، وهذا ما يدل على ضعف النظام الصحي الذي ما زال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي للجزائريين.

لقد بلغ معدل الأمراض المزمنة 10.5% سنة 2006 وذلك بالنسبة للفئة العمرية 60 سنة فما أكثر ويرجع هذا بشكل أساسي أن هذه الفئة عانت الكثير في الفترات العصيبة التي عاشتها الجزائر.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 187.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

من جانب آخر نجد أن مرض ارتفاع ضغط الدم وأمراض السكر تمثل أهم الأمراض المزمنة التي يعاني منها المجتمع الجزائري والتي وصلت نسبتها 4.38% حيث أن ضعف تكفل النظام الصحي بالمرض أدى إلى ارتفاع متزايد في الأمراض المزمنة.<sup>1</sup>

### 3-ازدياد حجم البطالة:

بالرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة إلا أن معدنها في صفوف الشباب والمتعلمين ظل مرتفعا لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات، ويعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب للعمال الأقل تعليما، فمثلا ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.08% سنة 2005 إلى أكثر من 23.78% سنة 2009 .

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليما عاليا يشوه صورة الجامعة، ويعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة، والذي يركز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فإن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم ومواكبته لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر.

كذلك أن هناك اختلال في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية الريفية حيث نجد أن العمالة تركز بشكل كبير في المناطق الحضرية إذ بلغت أعلى نسبة سنة 2008 نسبة 84.73% استحوذ الذكور على الجزء الأكبر منها في المنطقتين، بلغت نسبة 87.10% عام 2000 لتصل إلى 84.39% عام 2008 أي بزيادة قدرها 43.37% أما نسبة الإناث فهي تمثل 15.61% من اليد العاملة المشغلة منها 90.26% في المناطق الحضرية والباقي أي 9.73% في المناطق الريفية سنة 2008.

نلاحظ أيضا بأن ذكورا كانوا أم إناثا في المدن أكبر من الريف، ويعود ذلك إلى الهجرة الريفية نحو المدن، أما بالنسبة للإناث فيعود تزايد مشاركة المرأة في السوق العمل الجزائري إلى مجموعة عوامل أساسية أهمها: تزايد نسبة الفقر في المجتمع.

هذه المستويات من ارتفاع البطالة أدت إلى ضعف في إنتاجية العمل حيث تعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل ويعود السبب في ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج، بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة، بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي

<sup>1</sup> - إلياس بومعروف. وعمار عماري "من أجل تنمية صحية مستدامة"، مجلة الباحث 7. 2010. ص 29.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

خلفها انحسار دور القطاع العام رغم الفرص التي أتاحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان وتطبيق سياسات الخوصصة أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين إضافة إلى اختلالات الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دورا كبيرا في ضعف الإنتاجية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: انتشار مظاهر الفساد في الجزائر

تعاين الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم العربي من انتشار فادح لظاهرة الفساد بكافة أنواعه، والذي استحكمت حلقاته وطالت مختلف المنظمات والمؤسسات الجزائرية وخاصة الحكومية منها، حيث يظهر ضجيج على الممارسات والأساليب غير المشروعة التي تمتهنها وتكرسها مختلف الإدارات والدوائر الحكومية بمختلف موظفيها، حيث حادت هذه الأخيرة عن الإطار الرسمي والهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله وهو خدمة المواطنين، وتعود أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى فساد البيئة الداخلية التي تعمل فيها الإدارة العامة الحكومية في الجزائر بالإضافة إلى ضغوطات خارجية، وعليه فإن الأمور باتت تتطلب ثورة على هذا الواقع بإصلاح جذري متعدد الجوانب.<sup>2</sup>

### 1- عوامل انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر:

#### العوامل الداخلية:

تتمثل العوامل الداخلية في كل من العامل السياسي والعامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

#### أ- العوامل السياسية:

لتحديد أهمية العامل السياسي في تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر، يجب الإشارة إلى جملة من العناصر المتداخلة والمعقدة والتي عملت على اتساع رقعتها.

### 1- الطابع الريعي للدولة: إن الاعتماد على الربيع البترولي عزز مكانة السلطة السياسية في الجزائر

وذلك بالاحتكام إلى منطلق الزبائنية (Clientélisme) وهذا ما جعل من الدولة هي المانح والمانع في نفس الوقت، فهي تعمل على منح ما تشاء من المسؤولين والفئات الاجتماعية وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام، تعمل على مساومته ماديا، وخاصة في المراحل التي ينتعش فيها سعر البترول دوليا،

<sup>1</sup> - بوزيد سايج. مرجع سابق. ص 397.

<sup>2</sup> - مصطفى عبدو وعنتر بن مرزوق. معضلة الفساد في الجزائر. برج بوعريريج، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع. ط 1. 2009. ص 79

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

كما تمتع الموارد على كل من ترى فيه معارضا ومناوئا لسياستها وتوجهاتها، فأصبحت الدولة الجزائرية تعرف ضمن منطقة الثقب الأسود نظرا لما تعرفه من انتشار للفساد من جهة وتقلص الحريات والفرص المتاحة للمواطنين في تنمية أنفسهم

**2- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** إذا كانت غاية السلطة في نظر سياسة كل الدول المختلفة هي البقاء في السلطة، ومحاولة تحقيق المصالح الخاصة، وهذا ما أثبتته واقع هذه الدول من خلال مشاركة مسؤوليها في أعمال فساد تتضمن نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء... بالإضافة إلى أن القوانين الخاصة بمكافحة الفساد تكاد تكون غائبة وإن وجدت فهي لا تعدو أن تكون مجرد إصلاحات ترقيعيه فرضتها عوامل داخلية وأخرى خارجية.

**3- عدم التكامل والاندماج:** ويظهر ذلك من خلال التمييز بين المناطق في توزيع الثروة الوطنية وتفضيل جهة على أخرى نتيجة لوجود مسئولين من أبناء المنطقة في السلطة.<sup>1</sup>

**ب- العوامل الاقتصادية:**

من العوامل الاقتصادية المساهمة في الفساد وتراجع التنمية في الجزائر البنية المشهية والريثة للاقتصاد الجزائري ، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على ما تدره أرباح البترول ... إن هذا التركيز على مداخيل المحروقات يجعل من الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية والحكومية بحيث يفتح الباب للموظفين الكبار من استقبال رشاوى من مختلف الأفراد، لتجنب وتفادي القواعد والنظم والإجراءات العامة هذا من جهة ، كما أن اتساع هذه السياسة الاقتصادية يزيد من حجم الإعانات التي تعتبر مزية من النظام السياسي الذي يحاول أن يشتري بها ذمم المواطنين.<sup>2</sup>

**ج- العوامل الثقافية والاجتماعية:**

من أهم القيم المؤدية إلى انتشار ظاهرة الفساد ارتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه، وهذا ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في تولى المناصب الهامة وقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك، مما يساهم في انتشار المحسوبية والمحاباة بدلا من التركيز على الكفاءة والجدارة في التوظيف، وهذا ما أدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وعم الظلم وأهدرت الحقوق .. كما أن الفساد يحط ويزيد من نسبة الفقر في المجتمع فقد يكون الفقر سببا في انتشار الفساد، خاصة مع تدني مستوى أجور قطاع التوظيف العمومي التي

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 80-82.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ص 87.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

مازالت لم تواكب الظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع ولا تلي حتى الحاجات الأساسية للموظف، مما يجعل الموظف يبحث عن وسائل أخرى للاستزاق وتلبية حاجيات أسرته.<sup>1</sup>

### 2- العوامل الخارجية:

في هذه النقطة نتناول عنصرين مهمين الأول متعلق بدور الاستعمار الفرنسي والتبعية الدائمة له حتى بعد الاستقلال إلى جانب تأثير عنصر المديونية الخارجية في إحداث ظاهرة الفساد في الجزائر.

#### أ- دور الاستعمار والارتباط الخارجي بفرنسا:

عند دخول الاستعمار الفرنسي، استمر الفساد، وتطورت مختلف أساليب النهب والسرقة فتم الإستلاء على الأملاك والثروات بعد نجاح الحملة الاستعمارية، والشروع في الاستيطان لأن الاقتصاد الاستعماري كان قائما على قاعدة الريع والسلب، والتعسف ضد الجزائريين بواسطة نظام عسكري مركزي شديد من أجل خدمة مصالح الفرنسيين والمستوطنين على حساب الجزائريين ... وقد أفضى النظام الاستيطاني الذي لم يكن يسير بطريقة ديمقراطية، أغلبية السكان من تسيير شؤون الجمهور وعمل على رشوة الصفوة الجزائرية، ومارس التزوير الانتخابي، لذلك كان التعامل مع المواطنين سيئا للغاية، وقد لجأ الجزائري الذي كان يعاني الجهل والقمع، إلى الوساطة والرشوة لشراء منصب عمل، أو استعمل تلك الطرق لقضاء مصالحه، لذا ترسخت تلك السلوكيات لدى النخب في ما بعد، لأنه كان من الصعب إصلاح الأوضاع الفاسدة التي خلفها الاستعمار، في ضل صراع حاد على السلطة عقب الاستقلال وهو ما أدى إلى مضاعفة تلك التناقضات الموروثة عن العهد الاستعماري، وهكذا لم يتم وضع حد للظاهرة المرضية الموجودة، بل إن السلطة وظفتها في بناء الحكم التسلطي نمط الحكم الذي أهدر مشروع التحرر والاستقلال.<sup>2</sup>

#### ب- المديونية الخارجية:

إن الأموال المخصصة لخدمة المديونية الجزائرية كانت دوما مصدرا من مصادر الفساد، الذي أخذ شكل تهريب الأموال إلى الخارج، ووضعها في حسابات بنكية، ويعود ارتفاع المديونية طوال عقد الثمانينيات إلى سرقة الأموال المخصصة لخدمة الديون، وهو ما أوقع الجزائر في أزمة مديونية حادة،

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 90-91.

<sup>2</sup> - محمد حليم مام. ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية. 2011. ص 180.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

جعلت الدول المدينة تشك في قدرة الحكومة الجزائرية على الوفاء بسداد ديونها، ويرى الباحثون أن الفساد ارتبط دوماً بمسألة إعادة جدولة الديون الخارجية في التسعينات عند إقدامها على جدولة ديونها، في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، واكتشف أن الرشوة دفعت خلال تلك المفاوضات، ومثلما كان عليه الشأن في المبادلات التجارية الخارجية، وعليه ثمة اتجاهات تحليلية تؤكد أن سياسة إعادة الجدولة سمحت للجزائر بالحصول على موارد مالية معتبرة استغلها أصحاب النفوذ لبناء مشاريع خاصة، وبسرعة برزت فئة من رجال المال والأعمال واستخدمت شتى الطرق بجزء من تلك القروض.<sup>1</sup>

### 2- مظاهر الفساد في الجزائر:

#### أ- الأشكال والمظاهر العرضية للفساد الإداري:

حيث تتمثل الأشكال والظاهر العرضية للفساد الإداري في مظاهر الرشوة، والاختلاس والتسيب الإداري، التحيز والمحاباة التي يمكن معالجتها أهم أثارها على الواقع الجزائري على الشكل التالي وذلك من خلال تتبع التقارير الأمنية والتحقيقات الصحفية وتقارير المنظمات الدولية.

حيث تبرز التقارير الأمنية بأن إدارة الجمارك والبنوك، وإدارة الضرائب وغيرها من المرافق الإدارية التي يتصل بها المواطنون يومياً لاستخراج الوثائق.. هي من القطاعات التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة، فعلى مستوى إدارة الجمارك مثلاً أعلن مديرها أنها قام بالفصل من العمل مئة من الموظفين العاملين في قطاعه، بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا فساد، إضافة إلى المتابعة القضائية لـ 530 من موظفي الجمارك بسبب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة أما على مستوى البلديات فقد كشفت مصادر مؤكدة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية إدانة 612 رئيس بلدية على المستوى المحلي، بالتورط في أعمال مشبوهة وتعاملات غير قانونية خاصة ما تعلق منها بمجال العقار وتحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية.<sup>2</sup>

كذلك كشفت منظمة النزاهة الدولية في تقرير صدر سنة 2008، أن الرشوة والفساد والتهرب الضريبي إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة كلفت الجزائر فاتورة خيالية، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب 13.6 مليار دولار ما يعادل 97920 مليار سنتيم خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2008، وبمعدل 1.7 مليار دولار سنوياً، وبالحسابات الاقتصادية، فإن المبلغ المقدر

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 183 - 184.

<sup>2</sup> - مصطفى عبدو و عنتر بن مرزوق. مرجع سابق. ص 98.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

بـ 13.6 مليار دولار الذي تم تهريبه، يسمح في حال المحافظة عليه واستثماره محليا ببناء 652800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد، حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية.<sup>1</sup>

كذلك مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفية الجديدة، ذاع الفساد وانتشر، ولم يعد هناك قطاع واحد يخلو من ممارسات الرشوة والتلاعب بالمال العام.. وفي إطار حملة الأيدي النظيفة المعلنة جرى الكشف عن الكثير من الفضائح، من أكبرها فضيحة الطريق السيار شرق غرب وفضيحة شركة سونا طراك .. حيث أفضت التحقيقات إلى ثبوت ممارسة الفساد.

واستغلال النفوذ من طرف الأطر الكبرى للشركة حيث تم وضع الرئيس المدير العام للشركة وأربع مسئولين تحت الرقابة القضائية.<sup>2</sup>

كذلك لم تأخذ قضية فساد واحدة في الأعوام الأخيرة الحجم الذي أخذته فضيحة بنك الخليفة .. والذي ضم بنكا وشركة للطيران وشركة بناء وقناة تلفزيونية وخمسة فروع أخرى، إمبراطورية الخليفة منذ تشرين الثاني نوفمبر 2002، عندما أقرت لجنة استعلام تم تشكيلها من طرف وزير المالية والبنك المركزي، وجود تجاوزات خطيرة ارتكبتها بنك الخليفة ثبت من خلالها عدم التزام بنك الخليفة بالقانون وأنظمة الصرف المعمولة بها وسجل الكثير من النقائص في معالجة وإجراءات التسيير، وزيادة على غياب الوضوح في تعاملات البنك وافتقاره المعلومات المحاسبية إلى المصادقية.<sup>3</sup>

### المظاهر المؤسسية للفساد الإداري:

نجد أن هذا العنصر يتمثل في البيروقراطية وما تحمله من مظاهر سلبية تظهر على مستوى الإدارات الجزائرية حيث أحكمت الأساليب البيروقراطية سيطرتها على جميع الأجهزة والقطاعات الربحية والخدماتية والمؤسسات السياسية، والثقافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وصارت ظاهرة عامة يدفع ثمنها المواطن الذي يبقى يأمل في حياة أفضل خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتحول العالمية التي تستلزم ضرورة استغلالها من اجل مواجهة الأساليب البيروقراطية والتقليل من أثارها السلبية. حيث

<sup>1</sup> - سفيان نعماري. الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي. (مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. 2012). ص 6-7.

<sup>2</sup> - محمد حليم لمام . مرجع سابق. ص 214.

<sup>3</sup> - نفس المرجع. ص 209.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

أهم ما يلاحظ على المسؤولين الجزائريين هو التعسف في استعمال السلطة والامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنقل البرامج والمخططات.<sup>1</sup> كذلك يرتبط عنصر البيروقراطية بواقع الأخلاقيات المهنية في الممارسات اليومية داخل الإدارات الجزائرية حيث أن هناك سوء استعمال للسلطة التقديرية وضعف في سياسة الإعلام نتيجة عدم توزيع النصوص التطبيقية، نقص الشفافية في أعمال الإدارة وقراراتها سرقة ونهب الأموال العمومية من طرف بعض أعوان الدولة، عدم القيام بالخدمة على أتم وجه، عدم حفظ السر المهني، عدم الالتزام بواجب التحفظ، القيام بسلوكيات داخل أو خارج المرفق العام تتناقض مع مقتضيات الوظيفة، إهمال خدمة المواطن وعدم الاكتراث لانشغالاته مما أدى إلى غياب الثقة بين المواطن والإدارة، فأصبحت الإدارة رمز للرداءة، وجهاز بيروقراطي يعيق المبادرات الفردية للمواطن وأصبح التفكير المنطقي لكل مواطن عند لجوؤه إلى الإدارة هو البحث عن الوساطة أو دفع الرشوة لقضاء أموره الإدارية خاصة إذا كانت مهمة مستعجلة.<sup>2</sup>

### 3- أشكال الفساد السياسي نجد:

1- ضعف البناء المؤسسي حيث على الصعيد الجزائري نجد أن المؤسسات السياسية اتسمت بضعف شديد وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي الى جانب وجود حالة من الإحتلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المخرجات أو المؤسسات المشاركة ومؤسسات التنقل، بالإضافة إلى الإحتلال بين المؤسسات السياسية في الريف والحضر، كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية، إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية يأتي على رأسها رئيس الدولة ويظهر لنا ضعف البناء المؤسساتي في الجزائر من خلال عدم الفصل بين المؤسسات السياسية الرسمية للدولة المؤسسة التنفيذية، والتشريعية والقضائية، وتعاضم سلطة البيروقراطية إلى جانب سيطرت المؤسسة العسكرية.<sup>3</sup>

2- ضعف الدور الرقابي: إذ كان دستور 1996 جاء لتنظيم العلاقة أكثر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من خلال ممارسة الرقابة البرلمانية والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المخولة دستوريا إذ يفترض أن يمارس الرقابة البرلمانية والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المخولة

<sup>1</sup> - مصطفى عبدو ، عنتر بن مرزوق مرجع سابق ص 108.

<sup>2</sup> - الأخلاقيات المهنية في قطاع الوظيف العمومي. في:

[www.http.forum.uniobiskra.ind](http://www.forum.uniobiskra.ind)

<sup>3</sup> - كريمة بقدي. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا. (مذكرة ماجستير). جامعة تلمسان. ص 114.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

دستوريا إذ يفترض أن يمارس البرلمان الرقابة على عمل الحكومة والمؤسسات العامة، ويحدد القانون عادة إجراءاتها وشروط ممارستها، فإن هذا يبقى مجرد افتراضات أقرها دستور 1996 على المستوى النظري فقط، فضلا أنها لا تعكس الواقع الحقيقي للعلاقة بين هاتين السلطتين، كما أن التاريخ لم يسجل ولا مرة سحب الثقة من طرف البرلمان بعد عرض بيان السياسة العامة وعدم الموافقة على برنامج الحكومة ولم يطلع أيضا بمهمة إيداع ملتمس الرقابة باعتبار أن برنامج الحكومة هو برنامج رئيس الجمهورية<sup>1</sup>

3- ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون لقد أقر دستور 1996 صراحة بالاستقلالية السلطوية القضائية في المادة رقم 138 التي تنص على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون... لكن في الواقع العملي يبدو أن مفهوم السلطة القضائية المستقلة مفهوم غريب إذ تواجه العديد من العراقيل الميدانية تجعل من تلك الاستقلالية شكلية ومنها:

- التبعية سمة مطلقة تميز العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية سواء على المستوى الوظيفي أو على المستوى العضوي.

- كذلك يعاني القضاء من نقص الموارد المالية وكثرة القضايا ونقص عدد القضاة المؤهلين تأهيلا علميا وشخصيا، ورغم التحسن الذي طرأ في مرتبات وعلاوات الجهاز القضائي فإن هناك حالات لتورط القضاة في تعاطي الرشوة والحكم على ضوء معايير المحسوبة.

- كما أدى ضعف القضاء في الجزائر إلى تأخير وعدم حسم قضايا الفساد جزئيا (مثلا قضية بنك الخليفة وأفقد القضاة الجزائريين دورهم في تحجيم ممارسات الفساد، ومراقبة مظاهره بدلا من أن يشكل قوة رادعة وضرورية لتعزيز فعالية العملية القانونية في مكافحة الفساد<sup>2</sup>).

### المطلب الثاني: صعوبة تجسيد مفهوم الديمقراطية داخل المجتمع الجزائري

ثارت في الدوائر العلمية والسياسية في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري... ولم تتخذ هذه المناقشات شكل تقليديا، وإنما أثارت مجموعة من القضايا الجديدة مثل توطيد الديمقراطية في مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام والوعظ والإرشاد

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 132.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 139.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

وكيفية تجاوز العوالم الثقافية الجزئية والاندماج الثقافي والفهم الشعبي والنخبوي للديمقراطية وعلاقة الديمقراطية بالأطراف الإسلامية والديمقراطية والوعي الثقافي.<sup>1</sup>

ولقد انطلقت هذه المناقشات من فكرة مفادها أن المجتمع الممتلئ ثقافيا من الصعب أن تكسره الرياح مهما تكون عاتية لأنه يمتلك الحصانة القوية والوعي الضروري والقدرة على تجاوز الحن مهما عضمت.. وإذا كان المثقف الجزائري قد تعرض إلى مراحل مد وجزر فإن المحيط العام قد عمل على تغييب العمل الثقافي وتهميشه... وكان من عواقب هذا الصمم ناتجة من فراغ ثقافي، أو كما يسميه البعض الأزمة الثقافية ولا عزو في ذلك، لأن الفعل الديمقراطي يستحيل تحقيقه من دون ديمقراطية ذات مضمون ثقافي يقوم على الاجتهاد والإبداع لا على احتراف الفعل السياسي العقيم القائم على تجنيد طاقات الأمة لمآرب الزمن والعصابات الضيقة وعلى توظيف مؤسسات الدولة لصالح أناييب الأشخاص والقادة الجدد الذين يبشرون بالخطاب التعددي والديمقراطية في غياب المفكرين والمثقفين النقديين والتأصيليين.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: القيم السائدة والممارسات الديمقراطية

تتألف الجزائر مع الديمقراطية ببطء تصورا وممارسة، كما يطرح شكل وجوهر هذه الديمقراطية الكثير من التساؤلات وتطرح مشاكل على مستوى تصورها وتحديدها ووسائلها، ومن الملاحظ أنه إذا استمر المسار الديمقراطي دون إرفاقه بنقاش أفكار، واسع وحر فإنه يحمل خطر التعرض للفساد والاختناق، بفعل الأكاذيب وألعايب وشعارات الإجماع المزيف والخطاب المزدوج عموما، إنها لعبة سياسية خطيرة تؤثر على الانسجام الوطني، وهنا يتخوف بعض المتبعين للمسار الديمقراطي في الجزائر من استمرار الخطاب السياسي المزدوج والفكر الأوحده في التمشير بقوة وعنغ يزرعان الغموض ويعملان على التستر على المشاكل الحقيقية ويجرفانها، وبالتالي فهو لا يخفي قلقه أمام الإفراط في التشخيص والخطاب السياسي ذي القراءة المزدوجة حول بعض المشاكل الحرجة وسيادة الفكر الأوحده الذي يحطم كل شيء في طريقه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق. ص 177.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 127.

<sup>3</sup> - في هذا العنصر أنظر:

Nadji Safire. essais d'analyse sociologique. 2 vols. Alger. office des publication universitaires. 1985.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

إن الديمقراطية من حيث هي قاعدة ممارسة السلطة السياسية ذات علاقة تبادلية بأنماط النظم الاجتماعية القائمة فالشواهد التاريخية والواقعية تؤكد أن الثورة الجزائرية لم تنتصر فقط باسترجاع سيادة البلاد واستقلالها بل أصبحت بعد سنوات قدوة لباقي البلدان النامية في المطالبة بعلاقات دولية عالية تلغي النهب المتواصل لثروات الشعوب وغير خاف أن المبادئ التي قامت عليها هذه الثورة أوضحت أنه لا يمكن الاقتصار على تحقيق الاستقلال السياسي حتى لا يكون ناقصا، بل أكدت على البعد الاقتصادي وعلى أهمية تجسيد الديمقراطية واتخاذها كمنهج للتسيير على اعتبار أن الديمقراطية المقصودة تضمن الحريات الأساسية وتساعد الفرد على تثبيت شخصيته دون المساس بالمصالح العليا الحضارية والأمنية للمجتمع، وعلى أية حال فإن الحديث على القيم السائدة والممارسة الديمقراطية يرتبط على نحو لا ينفصم بطبيعة البناء الاجتماعي، فمن الواضح أن من خصوصيات التطور في المجتمع الجزائري، أن التغييرات الحاسمة في بنائه الاجتماعي لم تتم بشكل تلقائي.<sup>1</sup>

وعلى رغم إصرار النظام القائم على تجاوز هذه المشكلات " المفتعلة بمحاولة خلق المؤسسات الديمقراطية وحل مشكلة الشرعية وتشجيع عناصر العمل الديمقراطي، وهذا انطلاقا من قناعة أصبحت راسخة لدى فئة واسعة من المجتمع وهي ضرورة الديمقراطية لبقاء واستمرار النضال في ضل التكتلات الاقتصادية والعولمة، فلقد ارتبطت هذه القناعة بالعمل البعيد المدى لتكوين الإنسان الديمقراطي، وهو تصور يشير بصفة عامة إلى أن هذا التكوين يبدأ من المدرسة تطوير برامج التعليم ونشر الصحافة والإعلام والاحتكاك بالعالم الخارجي ورفع معدلات النمو الثقافي.. الخ وعلى الرغم من أن هذه المناقشة تعد مناقشة نظرية إلا أنها تتضمن محتوى لا يمكن إغفاله ويتجسد هذا المحتوى في إصلاحات المنظومة التربوية وتدریس التربية المدنية وتوسيع التعليم وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية ومن ناحية تشير إلى أن تكوين الإنسان الديمقراطي في الجزائر اليوم يتطلب منا الإحاطة بكل عناصر ومكونات البناء الاجتماعي.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الديمقراطية والولاءات الثقافية

تشير النظرة العابرة للدراسات والبحوث التي أجريت حول المسار الديمقراطي في الجزائر... إلى أن الولاءات الجزئية تعمل على تكريس التشتت وخلق قنوات خاصة لتحقيق الأهداف الفرعية في ضل

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة. مرجع سابق. ص 196.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 199.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

الضوابط الداخلية للثقافة الفرعية التي قلما تتفاعل بانتظام مع الثقافة الوطنية وعليه أصبح موضوع الولاءات وعلاقته بالتحول الديمقراطي من أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين الجزائريين.

ويبدو هذا التصور أوضح ما يكون في تأجج الحركات الدينية ومسألة الهويات والانتصارات العرقية التي أصبحت تثير الكثير من الجدل والمخاوف وهو ما لم تثره مسألة اجتماعية أخرى، وغير خاف أن هذا الاهتمام يفسر ضربا من الوعي بخطورتها وجسامه آثارها وبخاصة في المراحل الأولى من التنمية، ويبدو أن من الملاحظ أن الاهتمام بتقصي وتحليل أبعاد الولاءات الجزئية في المجتمع الجزائري وتبع تشكالاتها ومستوياتها ظل يتسم بالجانبية أحيانا والخطر أحيانا أخرى.<sup>1</sup>

ولقد مالت معظم الدراسات الاجتماعية والتحليلات الصحفية والسياسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة إلى استخدام عبارة " أزمة المجتمع الجزائري " و"الذات الممزقة" لتصوير مجموعة معقدة من المشكلات والتناقضات التي تواجهه حيث يستطيع المتبع للإسهامات التي قدمها الدارسون لقضية الولاءات بأشكالها المختلفة أن يتخلص إلى أن هناك معالم لإشكالية تثيرها بل تفرضها دراسة تلك القضية على الباحثين في نمط العلاقة التناقضية بين مكونات البناء الاجتماعي والصراعات الدائرة بين ذوات متناقضة كانت منذ أمد قريب تشكل ذات جزائرية واحدة منسجمة نسبيا.<sup>2</sup>

لعل أهم المقولات المطروحة حول خصوصية البناء الاجتماعي هي تلك المتصلة بما يدعى "تعايش الذوات المتناقضة" والتي دارت حولها نقاشات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، وتتميز هذه الذوات بعدد من الملامح الرئيسية أبرزها التمرکز والتناقض.

ومن منظور تاريخي يمكن القول أن هناك أربع ذوات لعبت ومازالت تلعب دورا خطيرا سواء

في لم شمل المجتمع أو تصدع البناء السوسيو ثقافي بالشكل الذي نعايشه اليوم وهذه الذوات هي:

1- الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش.

2- الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتدادا.

3- الذات الأمازيغية التي تدعو إلى الأصل التاريخي الأواحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة.

4- الذات المفرنسة التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية التي دامت ما يزيد عن 133 سنة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 200-202.

<sup>2</sup> - في هذا العنصر أنظر:

الزويبير لعروس. "الذات الممزقة بين الأنا والآخر. رؤية حول طبيعة الصراع لثقافي في الجزائر"، مجلة نقد. ع. 05. 1983. ص 6-7.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف واختلاف وجهات النظر حول الأطروحات الثقافية الجديدة، فهناك أمر لا جدال فيه هو أن أماننا قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار وهي قضية الولاءات الثقافية الجزئية التي بلغت مرحلة خطيرة تنذر بانفجار المجتمع وفشل مشروعه الديمقراطي، وبهذا الخصوص تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الولاءات قد أدت إلى تراكم أحمق وإصدار أحكام معلومة وبلورت الانقسامية على مستوى الأحكام المشخصة.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق تشكلت وتبلورت الذات العربية تم تلتها في السنوات الأخيرة الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في كل أعمالها، حتى إن بعض مؤيديها ولمواقف سياسية جمعوا بين المعرب والمفرنس غير الإسلامي في قالب "الذات النقيض" والعكس صحيح، وأصبحت هذه الذوات المتناقضة تقدم كل واحد منها صورة مشوهة عن الأخرى تعدت مرحلة الأحكام المسبقة وأصبحت فعلا عائقا يعوق إمكانية الدخول في علاقات تبادلية تأخذ بعين الاعتبار ثوابت الأمة وقيمها المشتركة فكل ذات غدت ترى في وجودها البديل الأمثل والنموذج الأنجح لكل تطلعات المجتمع الجزائري، وتستخدم هذه الذوات شعارات الشورى، الديمقراطية، العدل، المساواة، الحداثة، الحرية الشخصية والعامية لتحقيق مآربها وفي بعض الأحيان على حساب المصلحة الوطنية والجدير بالذكر في هذا السياق أن بعض هذه الذوات، قد شكلت عوامل منغلقة على ذاتها لا تتفاعل مع القضايا الوطنية وتعمل على إفشال مشروع البناء الديمقراطي.

### المبحث الثاني: ضرورة تكامل مساري التنمية والديمقراطية في الجزائر

إن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر ومما يزيد في قوة الصلة بينهما أنها تنبعان من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل، وعلى العكس من ذلك فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخها معا بصورة دائمة، والواقع إذا صح أن تعزيز الديمقراطية السياسية لا يكتمل إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مواتية للتنمية كذلك فإن أي إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الديمقراطية فيها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق. ص 203-204.

<sup>2</sup> - بطرس بطرس غالي وآخرون. "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية" تقرير ليفي جامع. منظمة اليونسكو. ص.7.

<http://unisco.org/democracy/report-on-democracy-and-development>.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

ولقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين القرار 40/2000 وجوب تدعيم الديمقراطية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في التعليم والحق في مستوى معيشي مناسب للصحة والرفاهية، مما في ذلك الغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية وذلك على أساس فردي وعن طريق التعاون الدولي أيضا باتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والقضاء على الفقر، تعزيز الحرية الاقتصادية وإتباع سياسات ناشطة بغية توفير فرص العمالة المنتجة وتأمين أسباب الرزق على نحو مستدام، إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي بغية تعزيز التنمية الاقتصادية السليمة والمستدامة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: تفعيل الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الديمقراطية في الجزائر

إن عملية الإصلاح الاقتصادي إن أمكن لها أن تبدأ بالأدوات والسياسات الاقتصادية إلا أنها لا تنتهي في الحقل الاقتصادي، فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الرؤى والأفكار والمبادئ والقيم والسلوك والممارسات أي ما يشكل "الذهنية الاجتماعية السائدة"، ومحتوى أي إصلاح اقتصادي يتحدد بثلاث أبعاد جوهرية هي:

\* البعد الاقتصادي المادي.

\* البعد الاجتماعي الحقوقي.

\* البعد الثقافي.

وبالتالي لا يمكن الاكتفاء ببعد واحد، لا يمكنه أن يبرز طبيعة المجتمع المادية واللامادية ويوضح تحولاتها الجوهرية.<sup>2</sup>

إن أحادية الاقتصادي قد تؤدي إلى التخلف الثقافي، ومعنى آخر التزعة الاقتصادية التنموية يجب أن تعني بعوامل أخرى مستخلصة من كلية المجتمع أي من مكوناته المتعددة والمختلفة وأن تنسب ذاتها إلى تلك المكونات التي تشكل في جزءها الأكبر ما يعرف بالثقافة، إذن كل تنمية أو إصلاح اقتصادي يجب تأطيره بإطار تاريخي واجتماعي وجغرافي وثقافي إذ قد ينكشف عن غايات غير اقتصادية مستنبطة، وهي في أسوء الحالات، لذا يجب التركيز على استمرار العلاقة المنهجية بين البنية التحتية والبنية الفوقية

<sup>1</sup> - مقدم كبرات وعبد العزيز الأزهر "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.11، ماي 2007، ص.224.

<sup>2</sup> - غسان محمود إبراهيم، "الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري" كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص.6، في:

<http://www.mabhoun.com/syr/articles.pdf>.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

فالأفراد يكونون على الشكل الذي يبرزون فيه حياتهم وهو شكل واسع الطيف جدا ولا يقتصر على الطيف الاقتصادي فقط وبالتالي فإن الممارسة الاجتماعية تشكل المحتوى الحقيقي لكل تطبيق عملي.

لا يعتبر النموذج الاقتصادي نسيج نفسه إلا كبرهة زمنية هو جوهرها وعمليا نتاج علاقات اجتماعية موضوعية معقدة إن مفهوم التنمية اليوم، يستقطب جمع الأنظمة السياسية ولكن تبعا للسياسات المسطرة أي للتصورات والرأي والأفكار السائدة وهي عناصر إرادية وذاتية ويفهم من ذلك أن هيمنة فكرة " قوة التنمية" ليس كنتيجة لهيمنة " قوة الاقتصاد" بل بالضبط لكونها تعبيراً عن وعي وإرادة سياسية واجتماعية وثقافية معينة.

إن علم الاقتصاد بعد ظاهرة اجتماعية ومن ثم فهو مرتبط بحاجات البشر والاقتصاد ليس مجرد إنتاج واستهلاك بل هو تطبيق لمبادئ العقل والفكر الإنساني على مسائل التنظيم الاجتماعي والتقسيم العقلاني للعمل.

إذن فالنمو الاقتصادي هو بالقوة في متناول جميع البلدان إلا أنه يتطلب تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ضرورية، ولو أن كل تقدم اقتصادي أو علمي أو غيره مرتبط أساساً بالمجتمع والنظام والسلطة والعالم الاقتصادي ذاته يعد نتيجة لتطوير العلوم والمجتمعات.<sup>1</sup>

وتتطلب التنمية الديمقراطية تحقيق تقدم على ثلاث مستويات: الحرية الفردية، والحياة المستقلة للجمعيات والمؤسسات فالحرية تتيح المجال للأفراد لتطوير إمكانياتهم وصياغة مصائرهم، والجمعيات المستقلة تشكل شريان الحياة اللازم للتعددية، وهو عنصر ضروري للتمثيل السليم للمصالح وفرض القيود على السلطة، أما المؤسسات فهي تحمي الحقوق وتحافظ على عمليات صنع القرار التشاركية وغير العنفية، وعلى التنافس الحر والعاقل وعندما يفكر معظم الناس في هذه المستويات الثلاثة ضمن إطار الديمقراطية، تثار في أذهانهم أمثلة من قبيل الحريات المدنية، والأحزاب السياسية والانتخابات، ولكن بالإضافة إلى هذه الأمثلة والضرورات السياسية الأخرى، هناك أيضاً حريات اقتصادية أساسية ومؤسسات تدعم الديمقراطية.

وفي كل مستوى من تلك المستويات الثلاثة، تؤثر حالة الحياة الاقتصادية للمجتمع في جودة حياته السياسية.

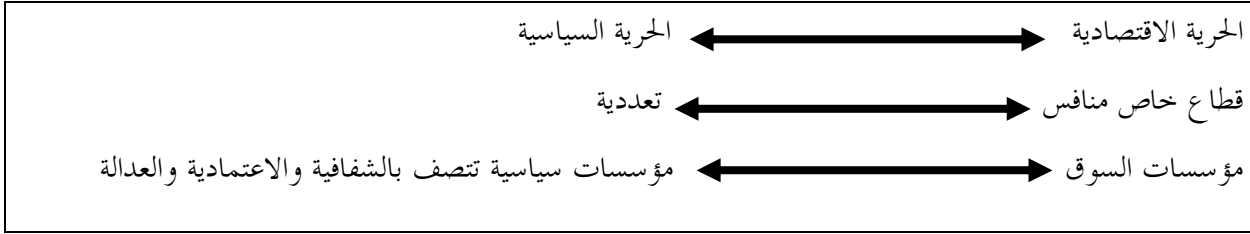
<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 7-9.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

إن الحرية الاقتصادية تضخم الحرية السياسية، فوجود اقتصاد مفتوح يعمل مع قطاع خاص ديناميكي يسمح للتعددية بأن تنمو وتترعرع، ومؤسسات السوق كالمؤسسات الديمقراطية تعزز القيم وممارسة المنافسة العادلة المحكومة بمجموعة عامة من القواعد الشفافة.

وفي الحالات التي تغيب فيها الحرية الاقتصادية، والاقتصاد المفتوح ومؤسسات السوق عن الوجود، فإن عواقب ذلك وخيمة على التنمية الديمقراطية. فالأوتوقراطيون (أي الحكام المستبدون) يجردون خصومهم السياسيين من ممتلكاتهم، والأصدقاء الحميمين للنخب السياسية يهيمنون على منافذ الوصول إلى الموارد الحكومية وعملية صنع السياسات، والفساد يشوه نواتج ومحصلات السياسات ويفسد حكم القانون والشرعية. أما السيطرة الحكومية على الاقتصاد فهي تجعل المواطنين اتكاليين كما تجعل المسؤولين الحكوميين غير خاضعين للمساءلة. وبأخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار، فإن الفرص الموارد المتاحة للعمل السياسي المستقل تخف وتنضب.

### الشكل رقم 04: النتائج الطبيعية الاقتصادية للديمقراطية



المصدر: مركز المشروعات الدولية. "المساعدة في بناء ديمقراطية توتي ثمارها" ص 3. في:

<http://yemen.com/democracy.pdf>.

لا يمكن فهم واستيعاب الحرية السياسية عندما تكون الحرية الاقتصادية بعيدة عن المنال. وبناء على ذلك، فإن الديمقراطية (التحول إلى الديمقراطية) الناجحة تعتمد على الإصلاح الاقتصادي على جبهات عديدة، بما فيها إنشاء مؤسسات ديمقراطية، والنهوض والارتقاء بالحوار المبني على المعلومات بشأن السياسة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، إن وجود قطاع خاص تنافسي يتحلى بالمسؤولية في إطار اقتصاد مفتوح يوفر للدولة قوة أو نفوذا موازنا مهما، ويحقن نوعا من الحراك الديناميكي في الخطاب السياسي، ويجعل إمكانية وجود مجتمع مدني نشيط وحيوي أمرا ممكنا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 3.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

### المطلب الثاني: تطبيق الإصلاح الديمقراطي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن معالجة الصراع داخل السلطة، والوصاية السياسية وإعادة الثقة للمجتمع، ومعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، تحتاج إلى كثير من الوقت والتدبير وإعادة بناء المؤسسات على قاعدة جديدة ومثبتة، وهذا ما يجب على الجزائر ان تسعى لتحقيقه، خاصة أن التحولات التي شهدتها العالم العربي في السنوات الأخيرة تفرض على الجزائر تبني إصلاحات جذرية على كافة المستويات والمؤسسات لأن الرهانات كبيرة، خاصة الجزائر تزخر بالإمكانات المادية والبشرية الهائلة، ولأن خطاب "شراء السلم الاجتماعي" من أجل احتواء الاحتجاجات الاجتماعية بواسطة تدابير ضريبية ترقيعية لن يدوم.

ومن أجل كل هذا ينبغي معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه الإصلاحات السياسية معالجة شاملة وذات آفاق واحدة من خلال مجموعة من الأولويات والتدابير نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة إعادة هيكلة العلاقات السياسية بين الدولة والمجتمع بالاعتماد على مؤسسات متينة، ومن أجل ذلك من الضروري تدعيم البناء المؤسسي والتشريعي بآليات قانونية تتوافق ومتطلبات الدولة الحديثة، دولة القانون.

2- بناء الديمقراطية على أساس "القيم الثقافية المحلية" وخصوصيات البنية الاجتماعية والثقافية والتاريخ الحضاري للبلاد بعبارة أخرى، ضرورة إعطاء محتوى اجتماعي ثقافي للإصلاح الديمقراطي.

3- إصلاح هيكل الدولة وتكييفها وفقا للسياقات الجديدة انطلاقا من الجماعات المحلية وقطاعات العدالة والوظيف العمومي والانتهااء بإصلاحات دستورية وبرلمانية.

4- المبادرة بإقامة نوع من العقد الاجتماعي مع جميع الفاعلين السياسيين والمدنيين في البلاد، لأن الديمقراطية هي بناء وتنظيم، تحتاج إلى تفكير وحوار وتشاور بعيدا عن احتكار القرار والسلطة، هذا العقد تشارك فيه السلطة والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ووسائل الإعلام، والإدارة والنقابات والمتقنون وغيرها من المؤسسات وممثلي المجتمع.

5- ضرورة تجديد الأحزاب السياسية وفتح مجال الحقل السياسي لكل التيارات التي تحترم المبادئ الديمقراطية وتؤمن بالتداول السلمي على السلطة عبر صناديق الاقتراع.

6- العناية بإجراء إصلاحات على النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية باعتبارها وسيلة للتغيير السياسي السلمي وليست غاية في حد ذاتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفور مرازقة. مرجع سابق. ص 2-4.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

7- الدفاع عن حق المواطن في إعلام تعددي حر، ورفع أشكال الرقابة على وسائل الإعلام والعمل الجماعي والنقابي.

8- تكريس الممارسة الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي وتوسيع المشاركة السياسية باعتبارها جوهر الديمقراطية بالإضافة إلى إرساء دولة القانون، والفصل بين السلطة والرقابة الدستورية وضمان استقلالية القضاء.

9- تطهير أجهزة الدولة من الفساد والرشوة وإساءة استعمال النفوذ وغسل الأموال ونبذ الممارسات العروشية والزبونية من خلال تكثيف الإجراءات والتدابير الردعية والالتزام بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للإطارات والمسؤولين في الدولة ومراقبة الإنفاق العام والصفقات العمومية.

10- إعادة الاعتبار للنخبة المثقفة وللبحث العلمي، لأن الإصلاح الديمقراطي يحتاج إلى تأطير وتحرير الذهنات وإنارة طريق السياسيين ولأن قضية الديمقراطية والحكم الراشد هي قضية ومسؤولية الإنسان المثقف فيفضله بتحرر العقل ويقبل بالتغيير والإصلاح.<sup>1</sup>

ولكي تحدث الديمقراطية فارقا أو أثرا ذا معنى، يتحتم عليها أن تؤتي أكلها بثلاث طرق:

**أولاً:** يجب على الحكومة أن تنتج مخرجاتها على شكل تقديم خدمات اجتماعية، وتوفير الأمن، وتحقيق العدالة وغير ذلك، وعلى سبيل المثال، يتوقع من الحكومة أن توفر المدارس، والطرق، والشرطة ولقاحات التحصين أو التطعيم من الأمراض.

**وثانياً:** يجب على الحكومة أن تسير النمو الاقتصادي لكي تحسن مستويات المعيشة، ولا يعني ذلك التسيير أن الحكومة يجب عليها أن توجه الاقتصاد، بل انه يعني أن الحكومة من واجبها أن تدعم مؤسسات السوق، وأن تخلق مناخا استثماريا إيجابيا، وأن تفسح المجال أمام القطاع الخاص لأن يزدهر ويتزدهر.

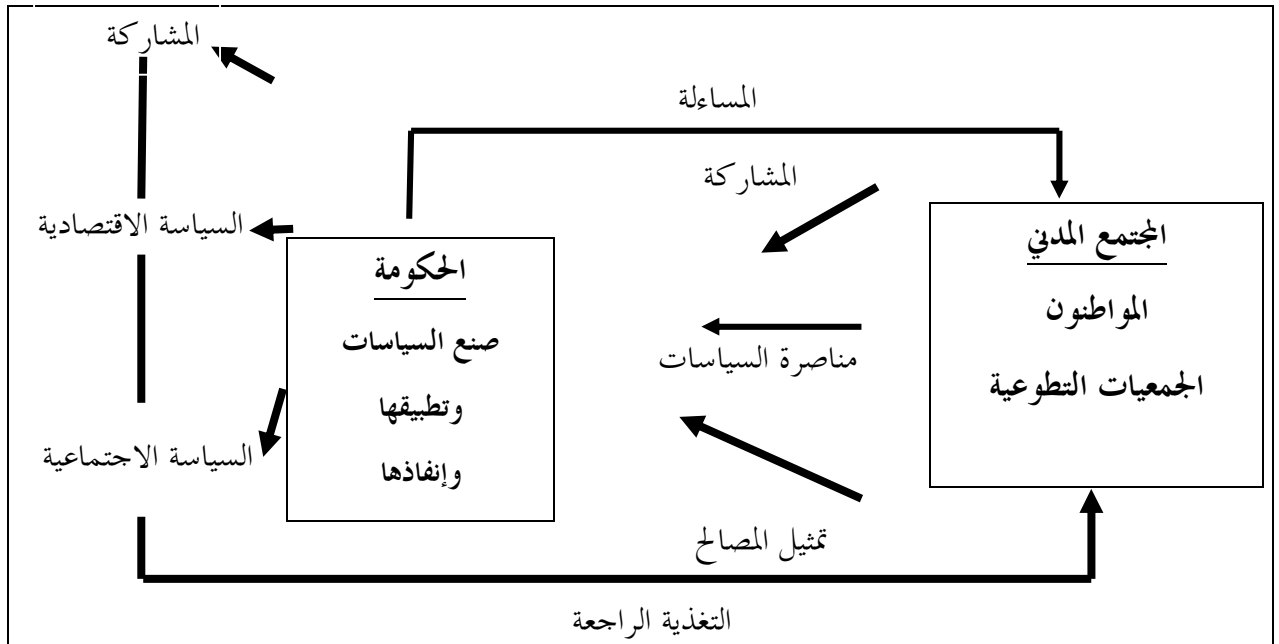
**ثالثاً:** وهذا ما يميز الحكومات الديمقراطية عن الأشكال الأخرى من أنظمة الحكم- فإنه يجب على الحكومة أن تستجيب سريعا لاحتياجات عامة الشعب ومطالبهم. وهذا يعني أن واجب الحكومة يقتضي مواصلة العمل على التعهدات حتى تمام إنجازها كاملة، إضافة إلى وجوب قيامها بتشريع السياسات التي تعالج هموم عامة الناس وتعتمد مواصلة العمل الملائم على هذا النحو على عاملين: وجود إدارة حكومية قادرة على تنفيذ سياساتها، ووجود آليات عمل متاحة للجمهور لمساءلة الحكومة عن تعهداتها.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 5.

## الفصل الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

ولكي تستطيع الحكومات الديمقراطية أن تنتج المخرجات والسياسات التي تستجيب للاحتياجات الحقيقية لعامة الناس، يتعين زيادة قدرات الدولة والمجتمع المدني. فكثيرة هي الحالات التي تفشل فيها الحكومة في أداء وظائفها الأساسية بسبب وجود إطار عمل قانوني متشابك شديد التعقيد، وبسبب السلطة التقديرية الذاتية المفرطة الممنوحة للمسؤولين الحكوميين، وبسبب التأثيرات المفسدة التي يفرضها الفساد على الإدارة، إن قوة المجتمع المدني هي التي تصوغ شكل جودة أداء الدولة، فالمجتمع المدني القوي النشط يستطيع توجيه اهتمام الدولة ومحو تركيزها إلى مجالات الاهتمام الكبرى لدى الجمهور العام، ومنع امتداد سلطة الدولة إلى المجالات التي تقيد وتكبح حرية القطاع الخاص ومبادراته، ومنظمات المجتمع المدني تشكل روابط بالغة الأهمية بين المجتمع والحكومة، وهي التي توجه مسار مشاركة المواطنين ليصب في العملية السياسية، مزودا الحكومة بالمعلومات عما يجب عليها القيام به من عمل، وهي كذلك تقوم بمراقبة عمل الحكومة وتوجه مسار المعلومات في إطار عودتها إلى المواطنين، مما يساعد في مساءلة الحكومة وإبقائها مستجيبة لاحتياجات المواطنين، وتستطيع الحكومات أيضا أن تكون أكثر فاعلية إذا عهدت إلى القطاع الخاص بالقيام بمهام معينة، وإذا ما ركزت على تحسين أدائها.<sup>1</sup>

### الشكل رقم 05: عملية الحكومة الديمقراطية



المصدر: مركز المشروعات الدولية. مرجع سابق. ص 4

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص 4.

### المطلب الثالث: تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية في الجزائر

من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية يظهر أن الممارسة الديمقراطية تتم في مناخ اقتصادي يطور بمعدل منتظم وأوضاع اجتماعية تتحسن باستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن وبهذا فالديمقراطية تتحدد ببذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي.

#### 1- الحكم الراشد كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر:

وذلك من خلال :

\* تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على مؤشرات الاقتصاد وعلى مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية في الجزائر كما أدى إلى إضعاف وتمهيش القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية وثقافية أي تحقيق مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

\* تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تضمن مؤشر استقرار قوي يسمح بالإقبال الواسع على الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل وفي وقت قصير.<sup>1</sup>

\* إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع والعمل على الحد من ظاهرة الفساد.

\* بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وأن يصاحب ذلك تمكين قوي للسوق، وينبغي أن تبذل بذلك جهود مكثفة تسمح للمجتمع المدني أن يلعب دورا فاعلا في التنمية الشاملة.

\* إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام يفرض أن يعكس التغيير مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الحكم الجديد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التنظيمية والمساءلة . البنك الدولي. واشنطن. 2003. ص 3-5. في:

<http://siteresources.worldbank.org.in.tmmaregtopgovernance.gnnfinprintarabie.pdf>

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص7.

### 2- الحكم الراشد كآلية لتحقيق الديمقراطية في الجزائر

وذلك من خلال:

\* ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة.

\* تقرير نظام العمل المشترك لبناء الدولة الديمقراطية والعدالة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءات الاقتصادية.

\* بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون من خلال سيطرة أحكام القانون، الذي يتطلب وضعه موضع التطبيق وجود ضمانات الحقوق والحريات حيث أن احترام الحقوق والحريات هو شرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي وهو ما يساهم في تكريس دولة القانون.

\* إصلاح قطاع العدالة لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون، نظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات في إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية والديمقراطية في تطبيق القانون.

\* تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر لما له من دور فعال ورئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بومدين طاشمة. "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر: واقع وتحديات"، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. الشلف 17 ديسمبر 2008). ص.6.

### خلاصة الفصل الثالث

بالرغم من التصور الذي تم بناءه من طرف النظام السياسي لفترة ما بعد 1999، والمتمثل في تبني الخيار التنموي للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحسين مستوى معيشة الأفراد بواسطة استحداث برامج ومخططات إصلاحية، من أجل تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي تتجسد من خلاله سمات النظام الديمقراطي.

إلا أن النتيجة كانت مغايرة تماما حيث شهدت جل البرامج والإصلاحات التي تم اعتمادها فشلا وقصورا على مستوى تطبيقها ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الاستراتيجيات التي لم يحسن اختيارها، والتي تعتمد في تنفيذها على مصدر مالي وهو واحد وهو البترول يجعل من وصف الدولة الريعية ينطبق على الجزائر، مما أثر على أداء الاقتصاد الجزائري ليعجل منه اقتصادا تابعا، في ظل غياب مصادر أخرى تدعمه.

هذه الأوضاع المزرية كانت لها آثارها على المستوى الاجتماعي من حيث انتشار مظاهر الفقر والحرمان واستفحال ظاهرة الفساد على مسوي مؤسسات وإدارات الدولة، وعلى المستوى السياسي نجد ابتعاد الفرد الجزائري عن الممارسة الديمقراطية وتجاهله لقيم ومبادئ الديمقراطية يبدو واضحا. وعليه فإنه ينبغي إعادة النظر في طبيعة الخيار التنموي الذي تبنته الجزائر كآلية لتحقيق الديمقراطية وذلك من خلال إعادة البحث في أسباب فشل المسيرة التنموية وغياب مفاهيم الديمقراطية ومحاولة إعادة بناء صياغة جديدة لهذين المفهومين بحيث يكونان عنصريين مكملين لبعضهما البعض.

# الخلاصة

## الخلاصة :

ما يمكننا قوله في ختام دراستنا هذه أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية أخذت طابع الجدال والذي استحوذت لوقت طويل على اهتمام العديد من الباحثين والدارسين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين، من أبرزهم رواد وباحثي حقل السياسة المقارنة، خاصة أنصار مدرستي التحديث والانتقال الديمقراطي، حيث كان لكل مدرسة حجتها التي تؤيد بها وجهة نظرها في تبني طرح مقابل الآخر. ولقد ترتب عن هذه العلاقة الجدلية صعوبة حسم قضية التنمية والديمقراطية على المستوى الفكري والاكاديمي لغياب ما يدعم وجهة نظر مقابل الأخرى.

إن علاقة التنمية بالديمقراطية ما هي إلا انعكاس للترابط بين الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للبلدان و طبيعة النظام السياسي، ولكن هذا لا يعني أن معاني التنمية والديمقراطية تحمل بعدا عالميا ففي مسألة تطبيق هذين المعطيين لا بد من مراعاة خصوصية كل مجتمع.

في دراستنا لواقع التنمية في الجزائر وجدنا أن تجسيد مشروع التنمية شغل حيزا كبيرا من اهتمام السلطات الجزائرية ترجمته بوضوح مشاريع الاصلاح الاقتصادي، والتي كان الهدف من وراء إقامتها تحسين الظروف المعيشية للسكان والنهوض والرفي بهم لكي تكون النتيجة فيما بعد تحقيق نوع من الاستقرار السياسي.

إن الحديث عن الديمقراطية في الجزائر له ما يوقفه حيث أن مظاهر الممارسة الديمقراطية في الجزائر تكون شبه منعدمة حيث لا وجود لمشاركة سياسية ولا لحقوق اعلامية ولا لشرعية سياسية . وعليه تصبح التنمية عاجزة عن تحقيق الديمقراطية في الجزائر وذلك لأن أسس وركائز التنمية لم تبني على أسس سليمة نتيجة لغياب عنصر التخطيط الجيد والفعال، الى جانب اعتمادها في عنصر التمويل على مصدر واحد وهو البترول، مما انعكس سلبا على مستوى النتائج المحققة على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال تقديم رؤى مغالطة.

وبالتالي فإنه وللخروج من هذا المأزق فإنه لابد من العمل على كلا العنصرين معا، أي على مفهوم التنمية الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية هي تعبير عن حرية المجتمع في تداول السلطة، فإن التنمية هي ذلك الحراك نفسه والهدف الذي تسعى له الديمقراطية.

وهذا ما يجب أن تعمل الجزائر على تجسيده على مستوى الواقع والممارسة لحل الإشكالات الذي تطرحه علاقة التنمية بالديمقراطية، حيث أن الدارس لعملية التنمية والديمقراطية في الجزائر يجد صعوبة

## الخلاصة :

كبيرة جدا في وضع تشخيص سليم وموضوعي للواقع الاقتصادي والسياسي في الجزائر، وذلك نتيجة غياب قواعد واضحة وضوابط منطقية تحكم الممارسة السياسية ونمط التفاعلات بين مختلف القوى الاجتماعية، هذا الوضع المستعصي هو نتيجة لصعوبات تحديد ما هي طبيعة الدولة الجزائرية التي نحن بصدد بنائها، وهذا ينعكس بدوره على مجمل الخيارات السياسية والاقتصادية التي عادة ما تكون نتيجة الصراع والتنافس على السلطة، وليس من منطلق تغيير بلاد، وإنما انطلاقا من العائد السياسي الضيق والمنافع السياسية التي من المتوقع أن تعود على القوى المهيمنة.

وعليه فإن عملية التنمية والديمقراطية في الجزائر لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي ترسم حولها والأدوات التي تتوفر لتطبيق نظرياتها ومقارباتها حيث لا طالما كانت عملية التنمية والديمقراطية في الجزائر خاضعة لطغيان أولويات أكثر منها مشاريع للتغيير الحضاري والاجتماعي والسياسي.

وعليه يصبح الحل هنا يقتضي ضرورة تفعيل مساري التنمية والديمقراطية وجعلها أكثر تكاملا وتلازما من خلال:

- \* العمل على زيادة الإنتاج والدخل الاجتماعي القومي زيادة حقيقية بعيدة عن الريع البترولي.
- \* الاهتمام بتحسينات الاجتماعية ممثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات الصحية والسكنية، وإن التوسع في تلك الخدمات يتطلب توسعا وتنوعا في الإنتاج الزراعي والصناعي.
- \* لا بد من رفع أداء الخدمات المختلفة والابتعاد عن كل مظاهر الفساد والبيروقراطية بمظاهرها السلبية.
- \* العمل على إشراك الفرد في زيادة الثروة القومية، ولن يتم ذلك إلا بالإعداد الفكري والتعليمي والجسماني للإطلاع بهذه المسؤوليات.
- \* ويتطلب الأمر أيضا تغييرا حضاريا للمجتمع والارتقاء به اقتصاديا، وتكنولوجيا، وثقافيا مع توظيف كل طاقات المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل.
- \* ضرورة احترام التنوع المجتمعي، كانطلاقة ناجحة للتأسيس العقلاني للديمقراطية تمزج العام بالخاص، وتقر أهمية التعايش السلمي والاقتناع بحق الآخر في الوجود.
- \* القيام ببناء فعلي لمؤسسات ديمقراطية ناضجة.
- \* نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية.

## الخلاصة :

---

\* تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع

البيانات العامة.

\* تعميق الثقافة المدنية.

\* تعيين حدود مجال عمل الدولة وتدخلها.

\* جعل العملية السياسية تعبيراً عن مناقشة اجتماعية سلمية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1) إسماعيل محمود محمد وعز الدين هلال شوقي. اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة. (دط). 1999.
- 2) البيلاوي حازم. الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل. القاهرة. دار الشروق. (دط). (دس).
- 3) بيرنام جونسون وموريس بن فيورينا. الديمقراطية الأمريكية الجديدة. ترجمة: ليس قواء الحى (وآخرون). الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع ط1. 2008.
- 4) بلحاج صالح. أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر. ط1. 2012 .
- 5) بن مرزوق عنتر ومصطفى عبدو. معضلة الفساد في الجزائر. برج بوعريريج، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع. ط1. 2009.
- 6) بن العجمي بن عيسى محسن. الأمن والتنمية. الرياض، مكتبة فهد الوطنية. ط1. 2011 .
- 7) دبلة عبد العالي. الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة. الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع. ط1. 2004.
- 8) جون دسوليفان. "الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي". مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- 9) هالبرينمورتون (وآخرون). مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام؟. ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة. هضبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. 2009.
- 10) هيجوت ريتشارد. نظرية التنمية السياسية. ترجمة: عبد الحميد محمد. عبد الرحمان حمدي. الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية. ط1. 2001.
- 11) هينجتون صموئيل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة: سمية فلو عبود. بيروت، دار الساقى. ط1. 1993

- 12) هينتيجتونصاموئيل. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة: عبد الوهاب علوب. لندن، جامعة اكلاهوما. (دط). 1991.
- 13) ووين. الصنيون المعاصرون. ج1: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي. ترجمة: عبد العزيز حمدي. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1996.
- 14) حزام والي خميس. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. الإشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2003.
- 15) حليم مام محمد. ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية. 2011.
- 16) حسن دخيل محمد. إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة. بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية. ط1. 2009.
- 17) حرب وسيم (وآخرون). إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية. بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية. ط1. (د س).
- 18) طاشمة بومدين. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. ط3. 2011.
- 19) محمد عارف نصر، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج الغربي-النظرية-المنهج. لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2002.
- 20) مكنمارا روبرت، جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شهين. القاهرة. الهيئة العامة للتأليف والنشر. 1970.
- 21) تنيلي شارلز. الديمقراطية. ترجمة: محمد فاضل الطباخ. بيروت، المنظمة العربية للترجمة ط1. 2010.
- 22) السيد عبد المطلب غاتم. دراسة في التنمية السياسية. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق. (د ط). 1981.
- 23) سعد الدين العيسي نزار. مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط1. 2001.
- 24) العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير. مصر، دار الشروق. ط1. 2001.
- 25) فؤاد عبد الله ثناء. أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.

26) فتحي إبراهيم عبد الله شادية. الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية. ط1. 2004

27) سان أمرتان. التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير. ترجمة: شوقي جلال. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2004.

28) قيرة إسماعيل وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002.

29) الروبي نبيل. التضخم في الاقتصاديات المختلفة. الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية. 1987.

30) خوري عصام. الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان النامية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 1999.

31) خضر صالح سامية. المشاركة السياسية والديمقراطية - اتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا - القاهرة، المكتبة العربية الالكترونية. 2005.

#### ب - المقالات:

1) بوحفص حاكمي. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع7. 2009.

2) بوحفص حاكمي. "البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع. ع6. 2010.

3) إلياس. وعمار عماري "من أجل تنمية صحية مستدامة"، مجلة الباحث 7. 2010.

4) بوفليح نبيل. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. ع9. 2013.

5) بلعروس فتحي. "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية ع35. 2012.

6) بن عبد الله عبد العزيز الخضري، "الأمن والتنمية. نظرة نحو المستقبل"، مجلة الاقتصادية. ع5656، أبريل 2009.

- (7) بن علي بلعزوز. وعبد العزيز طيبة. "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41.2007.
- (8) بروسي رضوان. "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقارنة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي. ع'409، مارس 2013.
- (9) ديدي ولد السالك "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة". مجلة المستقبل العربي. ع 3. أكتوبر 2008.
- (10) الأزهر عبد العزيز ومقدم كبرات "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية. ع11. ماي 2007 .
- (11) الزيات السيد. "الديمقراطية وسبل الإصلاح السياسي" مجلة الديمقراطية. ع 3. 2001.
- (12) زرمان كريم. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. ع7. جوان 2010.
- (13) حابيلي محمد. الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي. ع 20. 2009.
- (14) طاشمة بومدين. "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر: واقع وتحديات"، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. الشلف 17 ديسمبر 2008).
- (15) كريم كاظم محمد. "الخصوصية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية"، مجلة شؤون الأوسط. ع141. 2012 .
- (16) لعروس الزويير. "الذات الممزقة بين الأنا والآخر. رؤية حول طبيعة الصراع لثقافي في الجزائر"، مجلة نقد. ع 05. 1983.
- (17) ممدور فارس. "نجاح المخطط الخماسي مرهون بإبعاد المسؤولين الفاشلين"، جريدة صوت الأحرار. 26 ماي 2010.
- (18) مسعي محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث. ع 10. 2012.

- 19) مرازقة عبد الغفور. "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الديمقراطية. ع 51. جوان 2013.
- 20) نعماري سفيان. الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي. (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. 2012)
- 21) حمزاوي زين الدين العابدين. "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب" المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 16. 2007.
- 22) عبد الله الحربي سليمان. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مجلة العربية للعلوم السياسية. ع 19. 2008.
- 23) عبو هدى وعمر عبو. "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة". (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. 16-17 ديسمبر 2008. جامعة الشلف).
- 24) عمار عماري. "بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبيل النهوض بها". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. ع 7. 2007.
- 25) فيشوش حمزة وعبد الله غالم. إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر: المساهمات وأوجه القصور. (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة نوفمبر 2011).
- 26) فرحاني نادر. "الحكم الصالح" رقة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية". مجلة المستقبل العربي، ع 256. جوان 2005.
- 27) صايب إبراهيم. "الاقتصاد الجزائري من الربع الزراعي إلى الربع النقطي". مجلة المعرفة. 176. 2009.
- 28) قوريش نصيرة "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. ع 6. 2011.
- 29) رايس فوضيل. "تحديات السياسة النقدية ومحددات الضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. ع 2013.

30) تومي عبد الرحمن ، "قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية نماذج سنوات: 2009-2010-2011"، مجلة دراسات اقتصادية، ع17.

31) خالد أحمد حسن وليد. "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (خميس حزام والي)"، المجلة العربية للعلوم السياسية. ع13. 2007.

32) غربي محمد. "الديمقراطية والحكم الرشيد". مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع3. أبريل 2011.  
ج- الدراسات غير المنشورة:

1) بوزيد محمد عمر. نموذج ظاهرة الفقر في الجزائر. حالة خميس مليانة. (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2012.

2) بومعزة السعيد. اثر وسائل الإعلام على السلوكيات لدى الشباب (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2006.

3) بوضياف محمد. مستقبل النظام السياسي الجزائري. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2008.

4) هوادف عبد الله. مبدأ ترويج الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسات في المنطلقات النظرية والسياسات العملية. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2013.

5) عمر مرزوقي. حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي. - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر - (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر. 2012.

6) مرزوقي عمر. حرية الرأي والتعبير في ظل التحول الديمقراطي. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2005.

7) سايح بوزيد. دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر-. (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2013.

8) باي أحلام. معوقات حرية الصحافة في الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة قسنطينة. 2007.

9) بودخلخ كريم. أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 2010.

10) بوزيد أحمد عمر. نموذج ظاهرة الفقر في الجزائر- حالة خميس مليانة - (أطروحة دكتوراه). جامعة تلمسان. 2012.

- 11) بلحري نوال. أزمة الشرعية في الجزائر 1962- 2007. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2007.
- 12) البني مسعود. واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2010.
- 13) بنكادي حسن. التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها. (مذكرة ماجستير). جامعة باتنة. 2007.
- 14) بن ساحة مصطفى. اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير). المركز الجامعي بغرداية. 2001.
- 15) بقدي كريمة. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا. (مذكرة ماجستير). جامعة تلمسان.
- 16) زاوي رفيق. تأثير أزمة الشرعية على الاستقرار السياسي في الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة الدول العربية. القاهرة. 2009.
- 17) زرنوح ياسمينة. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2006.
- 18) حموم فريدة. الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2004.
- 19) لعفيفي الدراجي. أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1986- 2004. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2011.
- 20) محمد صالح الجلال أحمد. دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2006.
- 21) معمري جندلي خالد. التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. (مذكرة ماجستير). جامعة باتنة. 2008.
- 22) سحنون فاروق. قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر. (مذكرة ماجستير). جامعة سطيف. 2011.
- 23) عبد القادر حسين. الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية. (مذكرة ماجستير). جامعة تلمسان. 2012.

24) صبع عامر. دور المشاركة السياسية في ترفية الحكم الصالح في الجزائر دراسة حالة 1999-2004. (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر. 2008.

#### د - المقالات الإلكترونية:

1) أبو حلاوة كريم. "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية الجزائر نموذجا". حلقة بحثية 2010-2011. ص 16 في :

<http://www.up.sy.com/up/8824/doc>

2) بير كويتزبيتر. "تحديالديمقراطية" في:

[http://www.freewebs.com/islamicwordnewz\\_chalang.html](http://www.freewebs.com/islamicwordnewz_chalang.html)

3) بلحاج صالح. "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات". جامعة الجزائر. ديسمبر 2008. في:

[http://www.univ\\_chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/com dic.pdf](http://www.univ_chlef.dz/ar/seminaires2008/decembre.2008/com%20dic.pdf)

4) بامكار طه. "الأبعاد الأمنية للتنمية". صحيفة الراكية. جوان 2013. في:

<http://www.alrakoba.net/article.action.show.id.1>

5) بن الشيخ عصام. "الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في السلوك التصويتي"، مجلة الديمقراطية في:

<http://www.democracy.ahram.org.eg>

6) دياموند لاري. "حتمية الحكم الديمقراطي الصالح" القاهرة. مركز المشروعات الدولية الخاصة. في:

[http://www.cipe\\_arabia.org/files/pdf/art11o6pdf](http://www.cipe_arabia.org/files/pdf/art11o6pdf)

7) هلال محمد. "نحو فهم العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة : دراسة مقارنة للنصوص الدستورية

العربية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان" في:

<http://www.low.depaul.edu/ce.centers/freedom20%and20deocracy.pdf>

8) زاهي بشير المغربي محمد. "الديمقراطية والإصلاح السياسي...مراجعة عامة للأدبيات". 2007. في:

<http://www.lor.arabblogs.com/archive/html>

9) زعيب شهرزاد وحكيمة حليني " القطاع النفط بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد

الجزائري" في:

<http://www.ibndz.com/vb/e52979/>

10) محمود إبراهيم غسان. "الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري" كلية الاقتصاد جامعة دمشق. في:

<http://www.mabhoun.com/syr/articles.pdf>

11) مقري عبد الرزاق. "التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية" في

[http://www.mesc.com.activities/act\\_Sem/confirence\\_2009/pdf](http://www.mesc.com.activities/act_Sem/confirence_2009/pdf)

12) هدى ن. " قطاع الفلاحة في تقرير " الكناس " جريدة المساء في :

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/15016/39/>.

13) عاشي الحسن " هل تتجنب الجزائر الربيع العربي " مركز الأبحاث العالمي في:

<http://www.arabsi.org/akkachments/articl/2704>

14) عبد النور ناحي. " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر " . في:

<http://www.iasj ?fullkesct;20636>

15) عبد الرحمان الهيبي نوزاد. " الحكم الصالح في الوطن العربي " قطر مجلس التخطيط. في:

[http://www.30\\_dz\\_just\\_goo\\_com/t421\\_\\_topic](http://www.30_dz_just_goo_com/t421__topic)

16) صديق محمد. " جدل التنمية والديمقراطية " في:

[http://hee.avaton.org/spip\\_article277](http://hee.avaton.org/spip_article277)

17) صقر عبد العزيز. " النقد الغربي للفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق) " . القاهرة. في:

[http://www.albayan.cu\\_uk/files/articleimoges/takrirpdf](http://www.albayan.cu_uk/files/articleimoges/takrirpdf).

18) شراق محمد. " الجزائر في المرتبة 122 عالميا في مجال الحريات الإعلامية " . جانفي 2012 في:

<http://www.elkabar.com/or/politique/278349.html>

19) غالي بطرس وآخرون. " التفاعل بين الديمقراطية والتنمية " تقرير ليفي جامع. منظمة اليونيسكو ص.7. في:

<http://unisco.org/democracy/report-on-democracy-and-development>.

20) استمرار " انتهاك حرية الصحافة في يومها العالمي " جريدة المساء . ع 2161 في:

<http://www.almasae.ma/mod/visited=p422>.

21) مركز المشروعات الدولية. " المساعدة في بناء ديمقراطية توتي ثمارها " ص 3. في:

<http://yemen.com/democracy.pdf>.

22) تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الحكم الجديد لأجل التنمية في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا: تحسين التنظيمية والمساءلة . البنكالدولي. واشنطن. 2003. ص 3-5. في:

<http://siteresources.worldbank.org.in.tmmaregtopgvernance.gnnfinprintarabie.pdf>

هـ - المراجع باللغة الأجنبية

-الكتب:

1-Lipste. samour martin .political man lndon. farrold and sons limited. 1964.

2- Nadji Safire. essais d'analyse sociologique. 2 vols. Alger. office des publication universitaires. 1985.

- المقالات الإلكترونية:

1) Bardham Branab "democracy and development :accomplice relation ship". paperpresentedat : university of Californiaat Berkeley .p7 .in:

<http://www.enlab.berkebey.edu/users/weffac/pdf> .

2) Mariabrouwer "democracy and dictatorship :the politics of innovation". Paper presented at :university of economics roetersstraat the netherlands .2006.p25 .in:

<http://www.opensiu.lib.siu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3976>.

3) Carmello Reginal docarroa do raraes. "development economics .modernization theory and structural adjustment programs :continuities: ruptures and mutations". paper presented at:political science department .uniconp .p14 in:

<http://reginaldomraes.mes.wordpress.com/2011/06/developmenttheories> pdf

4) EvansChihliang. chen" development first. Democracy later / or .democracy first. Development later ;the controversy over developpment and democracy ".paper presented at ;university of california.p16. in:

[ttp://www.democracy.uci.edu/files/democracy/docs/conferences/grad/chen](http://www.democracy.uci.edu/files/democracy/docs/conferences/grad/chen)

5) Hu balding and Michael mecaber "input output structure and growth in china". Paper presented at : university of western Australia 2oo3.p9. in:

<http://www.cirje.e.u.tokyo.ac.jp/research/dp/pdf>.

6) huntingtonSamuel ." democracy third wave". journal of democracy 3.1991.in:

<http://www.richweil.com/544421/readings.pdf>

7) kandJakman Bollen." political democracy and the size destruction of in com.American sociological reviere.

8) KennedyRyan "the contradiction of modernization ;conditional model of endogenous democratization" paper presented at ;university of houston.p2 in :<http://www.plixia.u.edu/faculty/rkennedy/publication.htm>

9) kurniadidardias bayou "three contributions of liberal democracy for development" .paper presented at class development theories and themes.2008.p3 in:

[http:// www.bdardias.staff.ugm.ac.id/wp.content/uploads/2008\\_themes.pdf](http://www.bdardias.staff.ugm.ac.id/wp.content/uploads/2008_themes.pdf)

10) Martinlipset Seymour" .som social requisites of democracy :economic development and political legitimacy" paper presented at :American political science revive.In:

[http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours\\_lipset\\_1959.pdf](http://www.ihom.ust.hk/sochenshuo/cours_lipset_1959.pdf).

11) MutaxuMihai. andFloreaavlad "how to manage the relationship between democracy and economic development in nigeria".paper presented at ;faculty of economics and business administration west university of timisoara.Romania 4 mai 2011.p2 in:

<http://www.academie-journals.org/ajbm/pdf>.

12) R. Alence. "exploring the relationship between democracy and development. paper presented at: the team building week governance and institutional development) division (gidd) commonwealth secretariat. p14 sebtember2011p4 in:

[http:// www.obid.org.uk/ovents/docs/4826.pdf](http://www.obid.org.uk/ovents/docs/4826.pdf)

13) RechamenoalAlina. "analyzing the relationship between democracy and development ;basic concepts and key linkage".paper presented at ;background not prepared for the wiltton park conference on democracy and devolepment.23/25 October 2007.p3 in:

<http://www.obid.org.uk/resources/docs/1981.pdf>.

14) Stewart Frances. "development and security .paper presented at :centre for reach on inequality .human security and ethnicity .cries .university of oxford .pp4/5. In:

<http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/pdf>

# قائمة الفهارس

# الفهرس

تشكرات

الإهداء

خطة البحث

1

المقدمة

## الفصل الأول: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

- 11 المبحث الأول: التنمية كشرط لتحقيق الديمقراطية
- 12 المطلب الأول: نظرية التحديث وأسبعية التنمية على الديمقراطية
- 12 الفرع الأول: مفهوم نظرية التحديث
- 14 الفرع الثاني: رؤية مدرسة التحديث للتنمية والديمقراطية
- 17 المطلب الثاني: دور التنمية في تحقيق الديمقراطية.
- 17 الفرع الأول: جعل التنمية آمنة لأجل الديمقراطية
- 20 الفرع الثاني: التنمية كعامل مساعد لقيام نظم ديمقراطية
- 23 المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة للافتراض
- 23 الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للطرح على مستوى النظرية
- 25 الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للطرح على مستوى التطبيق
- 28 المبحث الثاني: الديمقراطية كشرط لتحقيق التنمية
- 29 المطلب الأول: نظرية التحول الديمقراطي وشرطية الديمقراطية لتحقيق التنمية
- 29 الفرع الأول : مضمون نظرية التحول الديمقراطي
- 33 الفرع الثاني: حجج نظرية التحول الديمقراطي في تبني مفهوم الديمقراطية أولا
- 36 الفرع الثالث :الاختبار الامبريقي لفرضية الديمقراطية أولا التنمية ثانيا
- 40 المطلب الثاني: أهمية الديمقراطية في تحقيق التنمية
- 40 الفرع الأول: دور الديمقراطية في تعزيز الحكم الراشد من اجل التنمية
- 43 الفرع الثاني: دعم الديمقراطية لمفهوم التنمية حرة

46 المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للافتراض

49 الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للرؤية على مستوى النظرية

49 الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للرؤية على مستوى التطبيق

## **الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر**

55 المبحث الأول: واقع التنمية في الجزائر

55 المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

55 الفرع الأول: الناتج الداخلي الخام.

58 الفرع الثاني: معدل التضخم

59 الفرع الثالث: تطور الإنتاج الصناعي والفلاحي

61 المطلب الثاني: مشاريع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

61 الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

62 الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو

63 الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

64 الفرع الرابع: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر

67

67 الفرع الأول: مؤشرات التنمية البشرية

71 الفرع الثاني: مؤشر التشغيل والبطالة

72 المبحث الثاني: واقع الديمقراطية في الجزائر.

73 المطلب الأول: مؤشرات الديمقراطية في الجزائر

73 الفرع الأول: مستوى المشاركة السياسية في الجزائر

76 الفرع الثاني: درجة شرعية النظام السياسي في الجزائر

79 الفرع الثالث: مكانة حرية الرأي والتعبير

81 المطلب الثاني: برامج الإصلاح السياسي في الجزائر

82 الفرع الأول: الإصلاح السياسي ودعم المشروع الديمقراطي

83 الفرع الثاني: الإصلاح السياسي بعد أحداث الثورات العربية

### **الفصل الثالث: علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية في الجزائر**

89 المبحث الأول: عجز التنمية الاقتصادية عن تحقيق الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: مآزق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

89

89 الفرع الأول: ضعف أداء الاقتصاد الجزائري.

97 الفرع الثاني: تردي الأوضاع الاجتماعية في الجزائر

100 الفرع الثالث: انتشار مظاهر الفساد في الجزائر

106 المطلب الثاني: صعوبة تجسيد مفهوم الديمقراطية داخل المجتمع الجزائري

107 الفرع الأول: القيم السائدة والممارسات الديمقراطية

108 الفرع الثاني: الديمقراطية والولاءات الثقافية

المبحث الثاني: ضرورة تكامل مساري التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الجزائر

110

111 المطلب الأول: تفعيل الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الديمقراطية في الجزائر

المطلب الثاني: تطبيق الإصلاح الديمقراطي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

114

117 المطلب الثالث: تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية وتحقيق الديمقراطية في الجزائر

1- الحكم الراشد كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر:

117

118 2- الحكم الراشد كآلية لتحقيق الديمقراطية في الجزائر

121 الخاتمة

125 قائمة المراجع.

126 فهرس المحتويات

127 فهرس الأشكال والجداول

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
36	متوسط نمو دخل الفرد في الديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية	1
37	متوسط معدلات نمو الناتج المحلي للديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية في الدول التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن ألفي دولار	2
38	متوسط معدلات نمو نصيب الفرد في الديمقراطيات والنظم التسلطية ذات دخل أقل من ألفي دولار (باستثناء جنوب شرق آسيا)	3
113	النتائج الطبيعية الاقتصادية للديمقراطية	4
116	عملية الحكومة الديمقراطية	5

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
56	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1999-2010	1
63	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	2
68	تطور مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات القياسية في الجزائر 1999-2008	3
71	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	4
81	تطور مؤشر ترتيبات حرية الصحافة في الجزائر خلال الفترة 1996-2010	5
91	الميزان التجاري الزراعي 1999-2003	6
93	تطور نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2006	7
94	تطور معدل التضخم (2001-2011)	8